

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٦

الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

الجمعية إلى عرض من الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/73/1) في إطار البند ١١٢. وأعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إن عالمنا يعاني من أزمة حادة في الثقة. فالناس يشعرون بالقلق وانعدام الأمن، في حين وصلت الثقة إلى حافة الانهيار - أي الثقة في المؤسسات الوطنية والثقة بين الدول والثقة في النظام العالمي القائم على القواعد. ففي البلدان نفسها أصبح الناس لا يثقون في المؤسسات السياسية، في حين تصاعدت حالة الاستقطاب ويستمر تنامي النزعة الشعبوية. وأصبح التعاون بين البلدان أقل ضماناً وأكثر صعوبة، بينما غدت الانقسامات في مجلس الأمن صارخة وواضحة. وغدت الثقة في إدارة شؤون العالم هشة أيضاً، إذ تتجاوز تحديات القرن الحادي والعشرين مؤسسات القرن العشرين وعقليته.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

تأبين معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام السابع للأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نشرع في النظر في البند المدرج في جدول أعمالنا لهذا الصباح، أود أن أدعو الأعضاء إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على وفاة معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام السابع للأمم المتحدة، الذي وافته المنية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٨. وقف أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت.

البند ١١٢ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/73/1)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ستستمع

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



N1829767 (A)



أثينا قوة وأثار ذلك مخاوف سبارطة وشعورها بالقلق“. وهذا هو ما يسميه العالم السياسي، غراهام أليسون ”فخ ثيوسيديس“. ولكنه يخلص في كتابه ”حتمية الحرب“ الذي يستعرض فيه أمثلة عديدة على عداوات الماضي إلى أن النزاعات ليست أمراً حتمياً أبداً. بل إن بإمكاننا تجنب الحرب وتوجيه العالم إلى مسار أكثر أمناً إذا ما التزمت القيادات بالتعاون الاستراتيجي وحسن إدارة المصالح المتنافسة.

ويقع على عاتق القادة واجب تعزيز رفاه شعوبهم، غير أن الأمر أعمق من ذلك بكثير. فنحن، باعتبارنا قيّمين على الصالح العام، يقع على عاتقنا معاً واجب تحسين ودعم نظام متعدد الأطراف بعد إصلاحه وتنشيطه وتعزيزه. وعلينا الالتزام بإنشاء نظام قائم على القواعد وتشكل الأمم المتحدة محورا له ويشتمل على مختلف المؤسسات والمعاهدات التي تبث الحياة في الميثاق. ويتعين علينا أيضاً إظهار القيمة المضافة للتعاون الدولي في إحلال السلام والدفاع عن حقوق الإنسان ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي لصالح النساء والرجال في جميع أنحاء العالم. وعليه، فإنني ملتزم تماماً بإصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية في تلبية احتياجاتنا وتطلعاتنا ”نحن الشعوب“. وفي مواجهة التهديدات الوجودية الهائلة المحدقة بنا وبكوكبنا - بل في وقت تلوح فيه أمامنا فرص ثمينة للغاية لتحقيق الرخاء المشترك - فليس هناك سبيل للمضي قدماً سوى بالعمل الجماعي على أساس من الحس السليم لأجل صون الصالح العام. فذاك هو الطريق إلى بناء الثقة.

وفي الخطاب الذي ألقته في العام الماضي (انظر A/72/PV.3)، كنت قد سلطت الضوء على سبعة تحديات.

ومن المؤسف أنها ما زالت، بعد مرور عام، قائمة دون حل. وهناك حالة من السخط على عدم قدرتنا على إنهاء الحروب في سورية واليمن وأماكن أخرى. وما زال شعب الروهينغا منفيًا، حيث يعاني من البؤس ويتوق إلى الأمان

ولم يكن لدينا نظام حقيقي للحكومة العالمية قط، ناهيك عن نظام ديمقراطي حقا. ومع ذلك، أرسينا على مدى عدة عقود أسسا متينة للتعاون الدولي. فقد اجتمعنا معاً بصفتنا الأمم المتحدة لبناء المؤسسات وإرساء المعايير والقواعد اللازمة لخدمة المصالح المشتركة. وعملنا على تحسين مستويات المعيشة لملايين الأشخاص، وتمكنا من تحقيق السلام في المناطق المضطربة، بل تسنى لنا تجنب اندلاع حرب عالمية ثالثة. غير أن كل ذلك لا يمكن أخذه على أنه أمر مسلمّ به.

فالיום تزداد فوضى النظام العالمي، وأصبحت علاقات السلطة أقل وضوحا في حين يستمر تضاؤل القيم العالمية. وباتت المبادئ الديمقراطية تحت الحصار بينما يستمر تقويض سيادة القانون. ويزداد كذلك الإفلات من العقاب بسبب استمرار القادة والدول في رفع القيود المفروضة عليه داخليا وفي الساحة الدولية. ولا شك أننا نواجه طائفة من المفارقات. وأصبحت المجتمعات أكثر تشرذما بالرغم من أن العالم أصبح أكثر ترابطا. وبينما تزداد التحديات وضوحا، يزداد الناس انطواء على أنفسهم. وتزداد الانتقادات الموجهة لتعددية الأطراف في وقت نحن أحوج ما نكون إليها.

صحيح أننا نمضي صوب عالم متعدد الأقطاب، إلا أن التعددية القطبية لن تكفل لوحدها تحقيق السلام أو حل المشاكل العالمية. فقد كانت أوروبا متعددة الأقطاب قبل قرن مضى. وكان قد اعتبر توازن القوى حينئذ كافيا لكبح جماح الخصوم، إلا أن الأمر لم يكن كذلك. ونظرا لعدم وجود أطر فعالة ومتعددة الأطراف للتعاون وحل المشاكل على نطاق أوروبا بأسرها، كانت النتيجة هي اندلاع حرب عالمية مؤلمة. وربما يزداد خطر المواجهة اليوم بسبب التحولات الحادثة في توازنات القوى.

وقال ثوسيديدس في تقييمه لحرب البيلوبونيز التي نشبت في اليونان القديمة: ”لقد أصبحت الحرب حتمية حينما ازدادت

إلى الحقائق لا المخاوف، ويجب أن نستند إلى المنطق لا إلى الأوهام. ويجب أن يتركز عملنا على الوقاية. وتتيح لنا هذه الدورة للجمعية العامة فرصة فريدة للمضي قدماً. ولأضرب مثلاً واحداً فقط، أود أن أرحب بالتأييد القوي الذي تم إظهاره للمبادرة التي أطلقتها تحت عنوان "العمل من أجل حفظ السلام"، والتي أيدتها ١٤٨ من الدول والمنظمات. ويتمثل هدف المبادرة في مساعدة بعثاتنا على النجاح في الحالات غير المستقرة والطويلة الأجل. غير أنني أود اليوم أن أركز على تحديين رئيسيين أخذنا منذ العام الماضي يكتسبان طابعاً غاية في الإلحاح، وهما: تغير المناخ، والمخاطر الجديدة المرتبطة بالتطورات التكنولوجية. وسأتناول كلاهما على حدة.

(تكلم بالفرنسية)

لننظر أولاً في أمر يشكل تهديداً مباشراً لوجودنا - تغير المناخ. لقد وصلنا إلى لحظة فارقة. وإذا لم نغيّر المسار في العامين المقبلين، فإننا نخاطر بفقدان السيطرة على الوضع. فتغير المناخ يحدث بوتيرة أسرع من قدرتنا على مواكبته وهو يحفز على إطلاق نداءات مدوية طلباً للمساعدة في جميع أنحاء العالم. ووفقاً للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فقد تحلل العقدين الماضيين ١٨ سنة من بين السنوات الأكثر دفئاً منذ بدء تسجيل درجات الحرارة في عام ١٨٥٠. وقبل بضعة أسابيع، بدأ الجزء الفائق السماكة والمعروف بصلابته الفائقة من الغطاء الجليدي في غرينلاند الواقع في الجزء الشمالي من ذلك البلد في التشقق للمرة الأولى. ووصل تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى أعلى مستوياته منذ ثلاثة ملايين سنة، وهو لا يتجه إلا نحو الارتفاع. والأسوأ من ذلك هو أن إجراءاتنا نحن، بصفتنا قادة العالم، ما برحت لا ترقى إلى مستوى التحدي. ويجب علينا أن نستمع إلى علماء علمنا البارزين. وعلينا أن نضع أنفسنا وجهاً لوجه مع الواقع، ويجب أن نكون أكثر طموحاً وأن نفعل المزيد لنبيّن أننا نأخذ الطابع الملح للحالة على محمل

والعدل. ولا يزال الفلسطينيون والإسرائيليون عالقين في نزاع لا ينتهي، كما أن حل الدولتين بات أبعد مما كان قط. وأصبح الإرهاب خطراً محدقاً، تغذيه الأسباب الجذرية للتشدد والتطرف العنيف، وتتعزز على نحو مطرد ارتباط الصلات بين الإرهاب وكل من الجريمة المنظمة الدولية والاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة، والفساد. ولم تحفّ حدة الخطر النووي، وبات عدم الانتشار في خطر حقيقي. وتعكف الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحديث ترساناتها. ومن الممكن إشعال فتيل سباق تسلح جديد وخفض عتبة استخدام تلك الأسلحة. وشهدنا الاستخدام الشائن للأسلحة الكيميائية، رغم حظرها، دون أن ينال مستخدموها أي عقاب. وهناك ضعف يتناب تدابير الحماية من الأسلحة البيولوجية الخطيرة.

ويقوّض انعدام المساواة حالياً الثقة في العقد الاجتماعي وهو عقبة واضحة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تزايد التوترات المرتبطة بالتجارة. وما زال المهاجرون واللاجئون يواجهون التمييز والغوغائية في سياق يفتقر بشكل واضح إلى التعاون الدولي الكافي. وفي حين نحیی الذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتراجع الاهتمام بحقوق الإنسان ويتصاعد الحكم الاستبدادي. ويجب علينا، في ظل أجواء التشاؤم السياسي الآخذة في الانتشار، أن نحترس من النبوءات التي تتحقق تلقائياً. فهؤلاء الذين يرون خطراً في جيرانهم قد يخلقون تهديداً من العدم. وهؤلاء الذين يُغلقون حدودهم أمام الهجرة النظامية لا يُغَدُونَ بفعلهم هذا إلا عمل المهريين، وهؤلاء الذين يتجاهلون حقوق الإنسان في سياق مكافحتهم للإرهاب يزيدون عادةً ذات التطرف الذي يحاولون القضاء عليه.

(تكلم بالإسبانية)

إن من واجبنا معاً أن نعكس هذا المسار وأن نصل إلى حل للتحديات التي تواجهنا. ويجب علينا أن نتحرك بالاستناد

المستدامة التي تديم الممارسات الضارة لعقود قادمة. إن مستقبلنا على المحك. وتغير المناخ لا يترك شيئاً دون أن يمسه ويمكنه أن يهزّ العالم بأسره. وإذا أردنا كفالة الازدهار العالمي وأمن الدول، فمن الضروري الإبقاء على الاحترار العالمي أدنى بكثير من مستوى درجتين مئويتين. ولهذا السبب، سأعقد في شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٩ مؤتمر قمة عن تغير المناخ لحشد الجهود وحفز التمويل. وسيكون مؤتمر القمة هذا مناسبة تجمع بين الدول والمدن والجهات الفاعلة في الاقتصاد الحقيقي، جنباً إلى جنب مع صنّاع القرار والشركات ومجتمع المال وممثلي المجتمع المدني، للتركيز على لبّ هذه المشكلة. وستُعقد القمة قبل سنة من استعراض الالتزامات التي تعهدت بها كل دولة في إطار اتفاق باريس، ويتعيّن قطع شوط أطول في تنفيذ تلك الالتزامات. إننا في حاجة إلى أن نكون أكثر طموحاً من أي وقت مضى، وستتسنى الفرصة للقادة والشركاء ليرهنوا على هذا الطموح في مؤتمر القمة. ولكي يتحقق ذلك، يجب علينا أن نعمل الآن. فالعالم بحاجة إلى أن نكون جميعاً أنصاراً للعمل المناخي.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أنتقل الآن إلى الحديث عن التكنولوجيات الجديدة وعمّا يمكننا عمله لجني ما تعدّ به من ثمار ودفع ما تجلبه من أخطار. وإنها لتعدّ بثمار هائلة. فقد ساعد التقدم العلمي على مداواة الأمراض الفتاكة وإطعام السكان الذين تتكاثر أعدادهم، وعلى الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، والربط بين الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والأسر والأصدقاء في جميع أنحاء العالم. إن مجالاتٍ تتسارع فيها وتيرة التقدم، مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة السجلات المغلقة والتكنولوجيا الأحيائية، تحمل في ثناياها القدرة على إعطاء دفع هائل للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالذكاء الاصطناعي يربط بين الناس المختلفة ألسنتهم ويساعد الأطباء على الخروج بتشخيص أفضل. وستُحدث المركبات المسيرة بلا سائق ثورة

الجد. ويجب أن نكفل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي ينطوي على إمكانات هائلة لوضعنا على المسار الصحيح ولكنّ أهدافه لا تزال بعيدة كل البعد عن التحقق، على الرغم من أنّها لا تمثل إلا الحد الأدنى اللازم لتجنب أسوأ الآثار الناجمة عن تغير المناخ.

ويساورني القلق إزاء حقيقة أن المحادثات بشأن المناخ التي عُقدت في بانكوك مؤخراً من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتفاق قد انتهت من دون إحراز تقدم كاف. ولذا، فإن المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يُعقد في بولندا في كانون الأول/ديسمبر، سيكون حدثاً حاسماً الأهمية. وثمة أهمية حاسمة لضمان نجاحه. وكما قلت في الآونة الأخيرة، لا يمكننا أن نسمح للانقسامات بين الدول الأعضاء التي أصابت مؤتمر كوبنهاغن بالشلل بأن تتكرر في كاتوفيتسه. ولحسن الحظ، فإن التطور التكنولوجي هو حليفنا. فقد باتت الطاقة الخضراء أكثر منافسة لغيرها من أي وقت مضى. وإذا سلكنا الطريق الصحيح، فيمكن للإجراءات المتخذة في مجال المناخ أن تضيف ٢٦ بليون دولار أخرى إلى الاقتصاد العالمي من الآن وحتى عام ٢٠٣٠. ويمكن لسياسات الاقتصاد الأخضر أن تخلق ٢٤ مليون فرصة عمل جديدة. ويتزايد عدد الشركات والمستثمرين الذين يتبين لهم أن الاقتصاد الأخضر أكثر أرباحاً. إن العمل بشأن المناخ، وهو أبعد ما يكون عن تهديد أسس الاقتصاد، يخلق قطاعات صناعة جديدة وأسواقاً جديدة والمزيد من فرص العمل، مع تخفيفه في الوقت ذاته من الاعتماد على الوقود الأحفوري. والتقاوس عن العمل، وليس العمل، هو ما يضع الاقتصاد في خطر.

ويجب على الحكومات إظهار الحكمة والشجاعة. وهذا يعني الكفّ عن تقديم الإعانات المالية البالغة عدة بلايين من الدولارات للوقود الأحفوري، وتحديد سعر عادل لانبعاثات الكربون والقضاء على الاستثمارات في البنية التحتية غير

قطاع التكنولوجيا أبوابه وأن يصبح أكثر تنوعاً، لا سيما من أجل مصلحته الخاصة.

ومع استباق التكنولوجيا للمؤسسات، سيكون التعاون بين البلدان وفيما بين الجهات المعنية أمراً بالغ الأهمية، ويشمل ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومراكز البحوث والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وهناك العديد من الحلول التي تعود بالنفع على الجميع والتي يمكن التصدي بها للتحديات الرقمية. ونحن بحاجة ماسة إلى التوصل إلى سبيل لتطبيقها. وإنما، في الأمم المتحدة، نعمل على تسخير التكنولوجيات لدعم أهداف التنمية المستدامة. إننا نقوم بإنشاء مختبرات ابتكارية، بما في ذلك في مكثي. وقد أنشأت، في شهر تموز/يوليه، فريقاً رفيع المستوى معنا بالتعاون الرقمي، والذي اجتمع بالأمس ويعد منبرا للحوار فيما بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية.

إن آثار التكنولوجيات الجديدة على الحروب تشكل تهديداً مباشراً لمسؤوليتنا المشتركة عن كفالة السلام والأمن. وتسليح الذكاء الاصطناعي مصدر قلق متزايد. فاحتمال وجود أسلحة لها قدرة ذاتية على اختيار هدفها ومهاجمته يندر بأخطار متعددة، ويمكن أن يشعل فتيل سباقات جديدة للتسلح. ولتضائل الرقابة على الأسلحة تداعيات على ما نبذله من جهود لاحتواء التهديدات، ومنع التصعيد، والامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فلنسم الأمور بمسمياتها بلا مواربة. إن احتمال وجود آلات يمكنها إزهاق الأرواح البشرية ولها سلطة تقديرية لفعل ذلك أمر تأباه الأخلاق. فاي حرب جديدة، لا قدر الله، يمكن أن تشمل هجوماً إلكترونياً واسع النطاق لا يستهدف القدرات العسكرية فحسب، بل أيضاً الهياكل الأساسية المدنية الحيوية.

إنني متفائل بوضع المبادئ التوجيهية العشرة الممكنة التي صاغها خلال الشهر الماضي في جنيف فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وسيكون من

في عالم النقل. ولكن هذا الأمر لا يخلو من مجازفة ومن مخاطر جسيمة. فقد تُعطل التطورات التكنولوجية أسواق العمل مع تبدل الوظائف التقليدية أو اختفائها، وذلك في وقتٍ تستمر فيه أعداد الشباب الباحثين عن فرص العمل في التزايد. وستدعو الحاجة إلى إعادة تدريب العمالة على مستويات لم تكن في السابق لتخاطرً ببال. ولا بد من تكيف التعليم بدءاً بالصفوف الدراسية الأولى. فطبيعة العمل نفسها مصيرها التغيير. وقد يتعين على الحكومات النظر في وضع شبكات أمان أكثر متانة وفي نهاية المطاف عليها النظر في الدخول الأساسي الشامل.

وفي ذات الوقت، يُساء استخدام التكنولوجيا من قبل الإرهابيين ولأغراض الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فشبكات الجريمة المنظمة تتربص في جنبات الشبكة المظلمة، مستغلة التشفير وخاصية الدفع المشفر التي تحجب هوية المستخدم بشكل شبه تام للتجار بالأشخاص والسلع غير القانونية. وتقدر بعض التقارير أن الجريمة الإلكترونية باتت الآن تدر على مرتكبيها دخلاً يبلغ ١,٥ تريليون دولار سنوياً.

كما أن الأعمال الكيدية التي تتم في الفضاء الإلكتروني - مثل حملات التضليل - تستقطب المجتمعات المحلية وتقوض أواصر الثقة فيما بين الدول. ويتزايد يوماً بعد يوم عدد من يستقون معلوماتهم من مواجز إخبارية أو على وسائل التواصل الاجتماعي تتفق مع آرائهم، وتعزز النزعة القبلية وتؤكد للناس أنهم على حق وأن الآخرين على خطأ.

كما تُستغل الثورة الرقمية للتمييز ضد المرأة وتعزيز ثقافتنا التي تسودها الهيمنة الذكورية. والواقع أن هناك هوة عميقة بين الجنسين من حيث قدرتهما على الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، مما يوسع من الفجوة الرقمية. ولا بد أن نفكك الحواجز ونوجد فرصاً للمرأة، وأن نكفل المساواة ونغير الثقافة السائدة على شبكة الإنترنت والثقافة المؤسسية الخبيثة. ويجب أن يفتح

ونصف عقد من العمل بعد أن شهد البلد أول انتقال ديمقراطي سلمي في تاريخه، مما يضاف إلى نجاحات حفظ السلام في أماكن أخرى في منطقة غرب أفريقيا. ويمثل إقرار اتفاق بشأن اللاجئين واتفاق آخر بشأن الهجرة بشيرا آخر بالأمل، حتى ولو ظل الطريق طويلا نحو التوفيق بين الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص المتنقلين وبين المصالح المشروعة للدول.

وقد تم انتشال مئات الملايين في جميع أنحاء العالم من براثن الفقر المدقع على مدى العقود الثلاثة الماضية، كما نجحنا خلال العامين الماضيين في تجنب خطر المجاعة الذي كان محققا بأربعة بلدان. وكان شباب أرمينيا في قلب عملية الانتقال السياسي السلمية التي شهدتها البلد في وقت سابق من هذا العام، مما يدل على إمكانات تسخير الشباب لأصواتهم في سبيل النهوض بالديمقراطية. وقد بدأ السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين يحقق مكاسب في خضم تزايد الوعي بالتمييز السائد ضد النساء والفتيات، من العنف والتحرش والاستغلال إلى عدم المساواة في الأجور والاستبعاد من عملية صنع القرار. ولا بد للأمم المتحدة أن تقود الركب على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين. فللمرة الأولى في تاريخ المنظمة، تحققت المساواة التامة بين الجنسين في فريق الإدارة العليا لدينا وفي صفوف المنسقين المقيمين الذين يقودون الأفرقة القطرية في جميع أنحاء العالم. ونحن ملتزمون أشد الالتزام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل مكان.

وعلى نحو ما ذكرنا الأمين العام الراحل كوفي عنان ذات مرة:

”إننا نتشاطر مصيرا مشتركا. ولن نتمكن من التحكم فيه إلا إذا واجهناه معا. وهذا، يا أصدقائي، هو سبب وجود الأمم المتحدة“ (انظر SG/SM/7262) إن مستقبلنا يستند إلى التضامن. فلا بد لنا من إصلاح ما أضر من جسور الثقة. ويجب علينا أن ننشط مشروعنا المتعدد الأطراف. ويجب أن نحفظ للجميع كرامتهم بلا استثناء.

الضروري بذل المزيد من العمل فيما يتعلق بهذه المسائل بغية بناء جسور الثقة فيما بين الأمم وداخلها، إذا أردنا كفاءة الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة. وإني أحثكم على استخدام الأمم المتحدة كمنبر لاستعراض الانتباه العالمي إلى هذه المسائل الحاسمة وبناء مستقبل رقمي يجلب الأمن والنفع للجميع.

وعلى الرغم من الفوضى والاضطراب اللذين يسودان عالمنا، فإنني أرى رياح الأمل تهب في جميع أنحاء العالم. فقبل أيام قليلة، شهدت التوقيع على اتفاق سلام تاريخي بين إثيوبيا وإريتريا في المملكة العربية السعودية. وبُعِد ذلك اجتمعت برئيسي جيبوتي وإريتريا في جدة لإطلاق عملية للسلام. وقد أقامت إريتريا والصومال علاقات دبلوماسية بين البلدين. وفي المنطقة نفسها، وفي سياق مؤتمر قمة عقده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وقع زعيما جنوب السودان المتنافسان أخيرا على اتفاق للسلام. ويجدوني الأمل في أن يستمر توطيد هذه الجهود حتى يتسنى لشعوب القرن الأفريقي أخيرا طي صفحة الحرب والنزاع.

إن المبادرة الشجاعة التي انبثقت عن مؤتمر قمة سنغافورة المنعقد بين زعمي الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى جانب الاجتماع الذي جمع مؤخرا زعمي الكوريتين في بيونغ يانغ، يبعثان الأمل في إمكانية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي تماما وبصورة يمكن التحقق منها وفي سياق الأمن الإقليمي.

وخلال الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى كولومبيا، أعجبت بالتزام الشعب بالسلام التزاما قويا، وهو ما أكده الآن من جديد الرئيس دوكوي ماركيث. وفي آسيا الوسطى، شهدت شخصيا تعزيز التعاون بين الدول بعد أن مرت أوزبكستان بمرحلة الانتقال السياسي السلمي. كما قطعت اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا خطوة كبرى نحو تسوية الخلافات بينهما. وأتمت بعثتنا لحفظ السلام في ليبيريا هذا العام عقدا

البند ٨ من جدول الأعمال

مناقشة عامة

إلى مواصلة الحوار العالمي والاستجابة المتعددة الأطراف. ولهذا اقترحت إعادة النظر في جدول الأعمال المتعدد الأطراف بالتزام متجدد يقوم على ثلاثة مبادئ: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة والعمل الجماعي.

والقيادة العالمية ضرورية من أجل تحديد الحلول المشتركة للمشاكل العالمية واتخاذ القرارات الملائمة والحسنة التوقيت. ونحتاج إلى المسؤولية المشتركة لأننا جميعا نشترك في الالتزام لضمان التماسك الاجتماعي والكرامة الإنسانية وكذلك صحة الكوكب. ويجب اتخاذ إجراءات جماعية لأن أكثر المسائل حساسية التي تواجه البشرية تشكل مصدر قلق لنا جميعا.

وأدعو أعضاء الجمعية العامة إلى استلهام مبدأ مينغا لدول الأنديز، الذي يشير إلى العمل جنبا إلى جنب وتقاسم الواجبات لصالح المجتمع. دعونا نطلق مينغا علمية لبناء وتشديد مجتمعات أكثر سلمية ومساواة واستدامة وقدرة على الصمود.

في هذا العام أدعو الحاضرين إلى العمل معا بشأن سبع أولويات.

أولا يجب علينا الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما يظل يشكل دينا ندين به لأكثر من نصف السكان وفشلنا في ذلك يؤدي إلى تباطؤ التنمية العالمية. وتحقيق الإدماج الاقتصادي والإنتاجي للمرأة يمكن أن يضيف ١١ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم بحلول ٢٠٢٥. وللأسف لا يزال العنف ضد المرأة قائما في جميع أنحاء العالم. ولا تزال الفتيات والمراهقات تفتقرن إلى إمكانية الحصول على المعلومات والتعليم الجيد للحد من أوجه عدم المساواة.

ثانيا، يجب أن نركز على تنفيذ الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين، الأمر الذي سيستفيد منه حوالي ٢٦٠ مليون مهاجر وحوالي ٢٥ مليون من اللاجئين الذين تشردوا بسبب النزاع والعنف.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): إنه لشرف حقيقي أن أرحب بالجميع في الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. أرحب بالجميع في المكان الوحيد الذي يمكن فيه عقد اجتماع من هذا القبيل. فما من منبر عدا الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية للأمم المتحدة، تتيح لجميع الشعوب وقادة العالم الفرصة للتكلم والاستماع على قدم المساواة.

لقد كانت المساهمة التي قدمتها الأمم المتحدة للبشرية هائلة. فالقانون الدولي، وتعزيز السلام، وحقوق الإنسان، ومعايير حماية البيئة، وأهداف التنمية المستدامة، والمبادئ البارزة التي تنظم التعايش الدولي ولدوا في الجمعية العامة.

والواقع أن عمل الأمم المتحدة يكتسي اليوم نفس الأهمية التي كان يكتسيها قبل ٧٣ عاما. وتعددية الأطراف هي الاستجابة الوحيدة المحدية للمشاكل العالمية التي نواجهها. ولن يؤدي تقويض تعددية الأطراف أو التشكيك في مزاياها إلا إلى زعزعة الاستقرار والانقسام، وانعدام الثقة والاستقطاب. فلا يزال الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يعانون من العنف والحرب والعوز، ومن آثار تغير المناخ. وبالنسبة للملايين من البشر، فإن عدم اليقين والخوف هما قدرهم اليومي. وقد حرم عدم المساواة العديد من المجتمعات من الأمل والفرص. ويجري استغلال الأحلام المحطمة والافتقار إلى الأمل في المستقبل من جانب البعض لزيادة تقسيم مجتمعاتنا، وإثارة العنصرية وكرهية الأجانب والعنف، والذي يمثل النقيض تماما لهدف الميثاق الذي اعتمده في عام ١٩٤٥.

ما من أحد يمكن ألا يتأثر بالمعاناة الإنسانية. فالحروب والنزاعات وكذلك الأزمات الاقتصادية والتدهور البيئي تؤثر علينا جميعا دون تمييز. فنحن نعيش في عالم مترابط مما يضطرنا

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تهيئة فرص العمل الكريمة للجميع. وهذا يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه السياسات العامة والتنمية واستدامة نظم الضمان الاجتماعي.

رابعاً، يجب علينا أن نعمل على إيلاء المزيد من الاهتمام لحماية البيئة والتقدم المحرز بشأن اتفاقات الحد من آثار تغير المناخ وكذلك تنفيذ اتفاق باريس. إذ تخلف موجات الحر الشديد وحرائق الغابات والعواصف والفيضانات سلسلة من الموت والدمار. وفي آب/أغسطس، عانت ولاية كيرالا في الهند من أسوأ الفيضانات الموسمية في التاريخ الحديث، وهو ما أسفر عن وفاة ٤٠٠ شخص وتشريد مليون شخص آخر من ديارهم. وقتلت الأعاصير آلاف الأشخاص في ٢٠١٧، مما يجعلها سبباً لبعض أسوأ الكوارث المناخية في التاريخ. وعلينا مسؤولية وقف سياسات وعادات الإنتاج والاستهلاك التي تدمر كوكبنا في أقرب وقت ممكن. وقد اقترحت تسليط الضوء على مشكلة التلوث من اللدائن بوصفه من المخاطر البيئية الواسعة النطاق التي تؤثر على صحة ورفاه الشعوب في جميع أنحاء العالم. ومساحة رقعة النفايات الكبرى في المحيط الهادئ تبلغ أكثر من أربعة أضعاف حجم ألمانيا أو ثلاثة أضعاف حجم فرنسا، وتمثل تهديداً كامناً لسواحل المحيط الهادئ للولايات المتحدة.

يشكل السلام والأمن أحد المحاور الرئيسية لعمل المنظمة. يجب حل أخطر الصراعات والنزاعات عن طريق الحوار والتقارب والسخاء والتفاهم المتبادل، حتى عندما تكون هناك اختلافات دينية وثقافية. وفي الأشهر الأخيرة، اتخذ بعض الحاضرين خطوات هامة في اتجاه التفاهم والسلام، مما يشجعنا ويستحق منا التقدير.

وفي تموز/يوليه، قام رئيس إريتريا ورئيس وزراء إثيوبيا بتوقيع إعلان مشترك للسلام والصداقة لإنهاء عقود من النزاع بين البلدين. لقد انتهت حالة الحرب هناك، وعاد استئناف العلاقات الدبلوماسية والنقل والتجارة والاتصالات.

وفي الآونة الأخيرة، شهدنا اعتماد إعلان بانغونجوم من أجل السلام والرخاء وتوحيد شبه الجزيرة الكورية بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واتفق البلدان على العمل معاً لإنهاء عقود من الحرب والنزاع. وهذا يمثل حدثاً تاريخياً في عهد جديد من السلام والقضاء على الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وبمنحنا الحدثان الأمل في عالم لا تزال تنتظر فيه العديد من النزاعات حلاً سلمياً.

خامساً، من الأهمية بمكان تعزيز الالتزام السياسي والاجتماعي بالأشخاص ذوي الإعاقة. وزيادة الوعي بالاحتياجات الخاصة لتلك الفئة من السكان لا تزال ضرورية. وإمكانية الوصول إلى التعليم الجيد والشامل للجميع والعمل اللائق تحديات تواجهها أكبر أقلية بشرية، أي الأشخاص ذوي الإعاقة.

سادساً، يجب علينا تنشيط الأمم المتحدة. وسنركز على ثلاثة مجالات: تنفيذ إصلاحات النظام؛ وتعزيز عملية تنشيط الجمعية العامة من أجل تحسين أساليب علمها على الوجه

(تكلمت بالإنكليزية) إن التحديات التي تواجه ميثاق الأمم المتحدة قد تطورت.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يزال الكفاح من أجل حقوق الإنسان يشكل تحدياً في العالم.

وقبل سبعين عاماً، قادت امرأة عظيمة عمل لجنة حقوق الإنسان حيث تولت مسؤولية صياغة الإعلان العالمي، تلك هي السيدة إليانور روزفلت. وتوضح إحدى عباراتها، بطريقة بسيطة، لماذا يجب علينا أن نعمل لجعل هذه المنظمة، وقراراتها أقرب إلى شعوبنا. سألت السيدة روزفلت السؤال التالي:

”أين، قبل كل شيء، تبدأ حقوق الإنسان العالمية؟ في الأماكن الصغيرة، قريباً من البيت - أماكن في غاية القرب والصغر بحيث لا يمكن مشاهدتها على أي خارطة من خرائط العالم. وعلى الرغم من ذلك، فهي عالم الشخص كفرد؛ الحي الذي يعيش فيه؛ والمدرسة أو الكلية التي يدرس فيها؛ والمصنع أو الحقل أو المكتب الذي يعمل فيه.“

”تلك هي الأماكن التي يسعى فيها كل رجل وامرأة وطفل من أجل المساواة في العدالة، وتكافؤ الفرص، والمساواة في الكرامة دون تمييز. وما لم يكن لهذه الحقوق معنى هناك، فلن يكون لها سوى معنى قليل في أي مكان. وبدون تضافر عمل المواطنين من أجل التمسك بها بالقرب من المنزل، فعبثاً ننظر لإحراز تقدم في العالم الأوسع.“

(تكلمت بالإسبانية)

وأود أن افتتح الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة بتوجيه نداء قوي إلى زعماء العالم بأن يرقوا إلى مستوى احتياجات شعوبنا وألا يتوانوا في محاولاتهم الرامية إلى بناء مستقبل أكثر سلاماً وأماناً، ونظام عالمي أكثر إنسانية حيث يمكن لكل

والتهديدات التي يمثلها تغير المناخ وتآكل التنوع البيولوجي والاتجار بالبشر والتلوث البيئي والتحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين والإرهاب والنزاعات العرقية قد تصدرت جدول أعمالنا. لقد دخلنا حقبة تكنولوجية ورقمية تعزز عمليات التبادل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي ما كنا لتصورها قبل بضعة عقود - التحديات التي سيتعين على المنظمة أن تجعل نفسها أفضل استعداداً لمواجهتها.

ولذلك يجب أن نحز تقدمنا في تنفيذ الإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة. إننا نريد منظمة أكثر فعالية وقدرة على تلبية الاحتياجات التي تعكس الحقائق السياسية والاقتصادية في عالم متغير. قيادة والتزام الدول والأمن العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، تشجع على إحراز تقدم حاسم في تلك الإصلاحات. ويجب علينا أن نواصل الرؤية والالتزام بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لأنها السبيل الوحيد لضمان تمكن الجميع من العيش في كرامة وسلام.

أدعو جميع الحاضرين إلى إيلاء اهتمام خاص لأوجه الضعف التي تعاني منها البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة والجهود اللازمة للوفاء بالتزاماتها بأهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فإن الدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً تتطلب مسؤوليتنا المشتركة لتحقيق تلك الأهداف.

(تكلمت بالفرنسية)

وأؤكد مجدداً التزامي بدول أفريقيا وشعوبها. دعونا نكرس جهودنا لتسريع تنفيذ خطة التنمية الأفريقية. دعونا لا نتكلم فحسب عن أفريقيا، بل العمل مع أفريقيا.

أحد التحديات القائمة في المنظمة يتمثل في التوصل إلى سلام نهائي ودائم في الشرق الأوسط، تمثياً مع تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحب السيد ميشيل تيمير، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميشيل تيمير، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تيمير (تكلم بالبرتغالية): (قدم الوفد الترجمة الشفوية): إنه لشرف عظيم للبرازيل، كما أنه من دواعي سرورنا الكبير أن نفتتح هذه المناقشة العامة رسمياً.

ويسرني أن أحيي رئيسة الجمعية العامة، ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، أول امرأة من أمريكا اللاتينية تشغل هذا المنصب الرفيع في الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً، سيدتي، تميّاتي لكم بكل النجاح، وأؤكد لكم أنه يمكنكم التعويل على البرازيل.

ومن دواعي الارتياح أيضاً بصفة خاصة أن أحيي الأمين العام أنطونيو غوتيريش بلغتنا المشتركة.

كم من المتكلمين أتوا إلى هذه المنصة بالفعل ليدعوا إلى تحسين النظام الدولي الذي عكفنا على بنائه على مدى عقود من الزمن؟ لقد كانوا كثيرين بالتأكيد، وأنا من ضمنهم. وأعتقد أننا كنا ولم نزل على حق، والكلمات التي قلناها لا تزال مهمة.

ومع ذلك، إذا كنا نريد حقاً تحسين جهودنا الجماعية الدولية، يلزمنا القيام بمهمة أخرى اليوم وهي: الدفاع عن سلامة هذا النظام ذاتها. فمهما كانت عيوب النظام الحالي، فقد كان ذا نفع لأعظم مصالح البشرية.

وهناك العديد من التحديات لسلامة النظام الدولي الحالي. إننا نعيش في أوقات تهيمن عليها قوى الانعزالية. ومظاهر التعصب القديمة تعاود الظهور. وعلى نحو متزايد، أصبحت

شخص أن يجد مكانه بكرامة. دعونا إذن نربي الأمم المتحدة التي تكون أكثر ملاءمة بالنسبة لجميع الناس.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول في هذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وُضعت استناداً إلى الأساس المتفق عليه، وهو أن مدة البيانات ينبغي ألا تتجاوز ١٥ دقيقة، من أجل إتاحة المجال للاستماع إلى جميع المتكلمين في كل جلسة بعينها.

وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة ضمن هذا الإطار الزمني، حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على الوجه السليم.

وأود أيضاً أن أوجه الانتباه إلى ما قرره الجمعية العامة في الدورات السابقة من أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب أمر غير محبذ تماماً.

وفي ذلك السياق، المرجو من المتكلمين، بعد الإدلاء ببياناتهم، الخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدماً بنفس هذه الطريقة في المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين؟ تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أخيراً، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى حقيقة أنه خلال المناقشة العامة، تؤخذ الصور الرسمية لجميع المتكلمين من قبل إدارة شؤون الإعلام. ويرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على تلك الصور الاتصال بمكتبة الصور التابعة للأمم المتحدة.

خطاب فخامة السيد ميشيل تيمير، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

وقد عملنا في تلك المنتديات على تحقيق نتائج ملموسة لها تأثير مباشر على الحياة اليومية لمجتمعاتنا. وسبيلنا للاقترب من إيجاد مستقبل أفضل للجميع هو الانفتاح والتكامل. إن العزلة قد تعطي شعورا زائفا بالأمن. وقد تبدو النزعة الحمائية مغرية. ولكننا نحقق الوئام والنمو والتقدم بالانفتاح والتكامل.

وفيما يتعلق بالتحديات الناشئة عن التعصب، فقد استجابت البرازيل بشكل حاسم من خلال الحوار والتضامن، اللذين يلهمانا، في كل لحظة، من أجل احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فتنفيذ تلك الوثيقة، التي صيغت منذ ما يقرب من ٧٠ عاما، أمر حتمي يتطلب الاهتمام والعمل الدائمين. وقد أُنجز الكثير بالفعل من أجل حقوق الإنسان من جانب الحكومات والمؤسسات والأفراد. وكان من بين هؤلاء الأفراد البارزين سيرجيو فييرا دي ميلو، ذلك المواطن البرازيلي الذي أود أن أشيد به فيما نحيي الذكرى السنوية الخامسة عشرة لوفاته المساوية.

ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن انتهاكات القواعد الدولية التي تحمي الأفراد وكرامتهم مستمرة في جميع أنحاء العالم. وتعمل البرازيل على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية. وسنواصل القيام بذلك نحن والعديد من البلدان الأخرى، تضامناً مع الشعوب الشقيقة التي عانت كثيرا.

كما يشكل الحوار والتضامن الأساس للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا. فهناك اليوم أكثر من ٢٥٠ مليون مهاجر في العالم. وهؤلاء الرجال والنساء والأطفال، المهددون بالأزمات التي طال أمدها، يواجهون الخيار الصعب والمخوف بالمخاطر المتمثل في ترك أوطانهم. ومن واجبنا حمايتهم، وهذا هو الهدف أساسا من الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. والآن تقع علي عاتقنا مسؤولية الانتهاء من التفاوض على اتفاق عالمي بشأن اللاجئين.

الانتكاسات الانفرادية استثناء بمعدل أقل. غير أن هذه التحديات ينبغي ألا تخيفنا ولا يمكن أن تخيفنا. فعندما يتعلق الأمر بالانعزالية والتعصب والنزعة الانفرادية، يجب أن نرد على كل تلك الاتجاهات بأفضل ما لدى شعوبنا.

وقد ردت البرازيل على أول تلك الاتجاهات - الانعزالية - بمزيد من الانفتاح ومزيد من التكامل. وتدرك البرازيل تماما أن تنميتها المشتركة تتوقف في نهاية المطاف على زيادة التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية. وتتوقف على زيادة الاتصال بالأفكار الجديدة والتكنولوجيات الجديدة. وسنبنى الرخاء الذي لا يمكن تقاسمه بشكل فعال إلا من خلال انفتاحنا على الآخرين، عوضا عن الارتداد إلى حالة الانغلاق على الذات والعزلة.

هكذا تصرفت البرازيل. لقد نفذنا سياسة خارجية شاملة للجميع. وعملنا على تعميق آليات التكامل في منطقتنا الجغرافية. وفي إطار السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، على سبيل المثال، أكدنا من جديد الدعوة الديمقراطية للمجموعة، وأزلنا الحواجز التجارية، وأبرمنا اتفاقات جديدة. وما زلنا نحث على تعزيز الروابط مع البلدان التي تشكل تحالف المحيط الهادئ سعيًا من أجل إقامة أمريكا اللاتينية المتحدة بصورة متزايدة، على النحو المكرس في دستورنا.

وقمنا أيضا بتنشيط وبدء المفاوضات التجارية مع الشركاء في جميع المناطق، مثل الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وكندا، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، ولبنان، والمغرب، وتونس. ومن خلال هذه المبادرات وغيرها، نواصل تعزيز علاقاتنا مع الأمريكتين ككل، وكذلك مع أوروبا، وآسيا، وأفريقيا.

وكانت مشاركة البرازيل مثمرة بصفة خاصة في محافل التعاون، مثل مجموعة العشرين، وفريق مجموعة البريكس البرازيلي، وروسيا، والهند، والصين وجنوب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

واللقاءات للأطفال المتضررين من النزاع. واستقبلنا أيضا عددا كبيرا من اللاجئين السوريين.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، يمثل الحوار والتضامن حجر الزاوية في موقفنا. ونؤكد من جديد دعمنا للحلول الدبلوماسية التي تفضي إلى نزع السلاح النووي وتحقيق السلام. إننا سنتغلب على التعصب ونبني السلام من خلال الحوار والتضامن. وكما عبر نيلسون مانديلا، الذي نحتفل بذكراه المثوية في هذا العام، فإن من واجبنا أن نسعى نحو إيجاد "عالم تسوده قيم التسامح واحترام الاختلاف" وأن نظهر التزاماً ثابتاً "بالحلول السلمية للنزاعات والمنازعات".

وأخيراً، يجب مواجهة تحدي النزعة الانفرادية بمزيد من الدبلوماسية والمزيد من تعددية الأطراف. ونحن على اقتناع راسخ بأن المشاكل الجماعية تتطلب حلولاً منسقة. وهذا هو أنبل معاني الأمم المتحدة - إنحائها بيت للتفاهم.

ويجب علينا تعزيز المنظمة. ويجب أن نجعلها أكثر شرعية وفعالية. ونحن بحاجة إلى إصلاحات هامة - من بينها إصلاح مجلس الأمن، الذي يعبر تشكيله الحالي عن عالم لم يعد موجوداً. وأخيراً، يجب أن نعزز قيمتي الدبلوماسية وتعددية الأطراف. وقد بينا مراراً وتكراراً ما يمكننا القيام به معاً عندما تسترشد إجراءاتنا بهاتين القيمتين، كما هو الحال عندما اتخذنا خطوة تاريخية في العام الماضي بإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية. وكان لي شرف أن أكون أول رئيس دولة يوقع عليها.

وتلك هي أيضاً الكيفية التي بنينا بها، على مدى عقود، نظاماً تجارياً متيناً ومتعدد الأطراف ينطوي بشكل متزايد على قواعد شاملة ويتضمن آلية موثوقة وفعالة لتسوية المنازعات. وتلك هي الإنجازات التاريخية المشتركة، التي يجب أن نعترف بها ونوسعها بالقضاء على التشوهات الكثيرة في التجارة الزراعية، التي تؤثر في المقام الأول على البلدان النامية.

وتشهد أمريكا الجنوبية حالياً موجة هجرة واسعة النطاق. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون فنزويلي غادروا بلدنا بحثاً عن ظروف معيشية أفضل. وقد رحبت البرازيل بجميع أولئك الذين وصلوا إلى أراضيها. ونسعى إلى تقديم المساعدة بكافة أنواعها إلى عشرات الآلاف من المهاجرين. وقمنا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ببناء ملاجئ لحمايتهم بقدر ما نستطيع. ونسعى لنقلهم إلى أماكن مختلفة في جميع أنحاء البلد. وأصدرنا وثائق تسمح لهم بالعمل في البرازيل. ووفرننا التعليم للأطفال، والتطعيم والخدمات الصحية للجميع. ولكننا نعلم أن هذه الأزمة لا يمكن أن تُحل إلا عندما تعود جارتنا، فنزويلا، إلى مسارها نحو التنمية.

وللبرازيل تقاليد في استقبال الأجانب تفخر بها. لقد انصهرنا كشعب من خلال التنوع. فهناك قطرة دم من العالم تجري في دم كل برازيلي. ووفاء لهذا التقليد، أصدرنا خلال العام الماضي قانوناً جديداً للهجرة - وهو تشريع عصري لا يحمي كرامة المهاجرين فحسب، ولكنه يسلم أيضاً بفوائد الهجرة. ووسعنا نطاق الحقوق وبسطنا عملية دخول البرازيل والإقامة فيها.

إن الحوار والتضامن هما الترياق للتعصب، وهما يشكلان الأساس للسلام الدائم. وهذا هو حجر الزاوية في الموقف البرازيلي بشأن مختلف الأزمات في الشرق الأوسط. وإذ تشارك البرازيل في الاحتفالات بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء إسرائيل، فإنها تجدد دعمها لحل الدولتين - إسرائيل وفلسطين - اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

كما نؤيد الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للنزاع في سورية الذي طال أمده كثيراً جداً. ونسعى إلى الإسهام في التخفيف من المعاناة الشديدة هناك. ففي عام ٢٠١٧ وحده، على سبيل المثال، تبرعت البرازيل بحوالي طن من الأدوية

ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية. إن الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات، وغسل الأموال، والاستغلال الجنسي جرائم لا تعرف الحدود. فهي آفات تؤدي إلى تقويض مجتمعاتنا ولا يمكن التصدي لها بفعالية إلا باتخاذ سياسات عامة وإجراءات متضافرة.

وذلك ما فعلناه في منطقتنا. وفي برازيليا، استضفنا الاجتماع الوزاري الأول لبلدان أمريكا الجنوبية بشأن أمن الحدود. ومنذ ذلك الحين، كثفنا التعاون مع جيراننا في مكافحة الجريمة عبر الوطنية. ويجب أن نظل متحدين في أداء المهمة الجماعية المتمثلة في بناء عالم يسود فيه السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ولن يتحقق أي شيء لوحدته على الإطلاق. ولن نحقق أي شيء من دون الدبلوماسية وتعددية الأطراف.

إن هذه المرة الأخيرة التي سأحظى فيها بشرف تمثيل بلدي في المناقشة العامة في الجمعية العامة بصفتي رئيس الجمهورية. ففي غضون أسبوعين، سيتوجه الشعب البرازيلي إلى صناديق الاقتراع. وسيختار قاداته السياسيين في كلا فرعي السلطتين التنفيذية والتشريعية، الذين سيحكمون البرازيل ابتداء من عام ٢٠١٩، على النحو المحسد في دستورنا. وذلك ما ظل يجري لفترة ٣٠ عاما تقريبا، وتلك هي الكيفية التي يجب أن يكون عليها الأمر دائما. وفي نهاية المطاف، نحن المسؤولون الحكوميون الذين اختارهم الشعب لأن جميع السلطات تتبع من الشعب، والرئيس لا يتولى السلطة إلا لفترة محددة. ويشكل نقل السلطة جوهر الديمقراطية ذاته. إن ديمقراطية بلدنا نابضة بالحياة وتستند إلى مؤسسات قوية. وإذا أسلم الرئاسة لخلفي، فإنني سأنعم براحة البال الناجمة عن الوفاء بواجباتي.

واليوم، في البرازيل، يمكننا أن ننظر إلى الوراء وأن ندرك مدى ما أنجزناه في تلك المدة القصيرة للولاية. لقد رفضنا الشعبوية، وتغلبننا على أسوأ ركود في تاريخنا، مع عواقب وخيمة على المجتمع، ولا سيما بالنسبة للفقراء. وأدرنا المالية العامة بمسؤولية

وتوفر لنا الدبلوماسية وتعددية الأطراف حولا فعالة تتجاوز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والتجارة الدولية. وينطبق الشيء ذاته على العديد من المجالات الأخرى، مثل التنمية المستدامة، التي تمثل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل البشرية.

وأنوه بأنا اعتمدنا، في السنوات الأخيرة فقط، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وهذان إنجازان حقيقيان يضعنا على طريق تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واحترام البيئة. إن التزام البرازيل المبكر بتحقيق التنمية المستدامة لا يزال ثابتا. ولدينا وفرة من الأمثلة على ذلك.

فنحن ملتزمون التزاما كاملا بالتحول نحو اقتصاد دولي قليل الانبعاث الكربوني. وتمثل الطاقة النظيفة والمتجددة أكثر من ٤٠ في المائة من حافظة البرازيل من الطاقة. وهي من أكثر الحافظات استدامة في العالم.

كما كثفنا الجهود الرامية إلى الحد من إزالة الغابات. وتدعو الاتجاهات الطويلة الأجل إلى التشجيع. وحاليا، في منطقة الأمازون البرازيلية، فإن معدلات إزالة الغابات أقل بنسبة ٧٥ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤. وخلال العاميين الماضيين، أنشأنا ووسعنا مناطق الحماية البيئية في البرازيل، وهي حاليا تزيد عن أربعة أضعاف مساحة النرويج.

إن حماية المحيطات إحدى القضايا الأخرى العزيرة علينا. فخلال المنتدى العالمي للمياه، الذي استضفناه في برازيليا في وقت سابق هذا العام، أنشأنا مناطق محمية في المياه البرازيلية تبلغ من الاتساع ما تبلغه ألمانيا وفرنسا مجتمعتين. وفي ظرف عامين، ضاعفنا حجم المناطق المحمية في البرازيل.

كما أن الدبلوماسية وتعددية الأطراف أداتان حاسمتان للأمن العالمي، كما يتضح من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تعزز البرازيل بأنها تضطلع فيها بدور رئيسي. ولا يخطئ أحد، فهما أيضا أداتان حاسمتان لدحر الإرهاب

اصطحب السيد لينين مورينو غارسييس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لينين مورينو غارسييس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مورينو غارسييس (تكلم بالإسبانية): لكل شيء في الحياة سبب ونتيجة، ولكل نتيجة سبب. ويميل البشر إلى النظر إلى الماضي للعثور على أوجه التشابه من أجل توقع المستقبل، لأنه يحكمنا من دون منازع وبشكل دائم السبب والنتيجة.

وتقع على عاتقنا نحن الحكام والقادة وصناع القرار، مسؤولية كبيرة لتغيير الطريقة التي ينظر بها العالم إلى مستقبله. ويجب أن تفهم شعوبنا أن العلاقة السببية ليست حتمية. بل على العكس من ذلك، بمقدور الناس تغيير ظروفهم. ولكي يفعلوا ذلك، يتعين أن تساعدنا السياسات الدولية التي يتم تشكيلها هنا، في أهم محافل العالم، على تمكين مجتمعاتنا وتصور إمكانية تغيير التاريخ. إن السياسات تنجح عندما تسعى إلى حل المشاكل الشخصية لكل شخص، وخاصةً أفقر الناس وأكثرهم احتياجاً والأكثر حرماناً من حقوقهم، لأننا أمة متحدة لتغيير تاريخ الشعوب.

تسمى خطة حكومتنا "حياة كاملة"، لأنها تجسد من نحن وماذا نفعل. وفي نهاية المطاف، لدينا حياة بكاملها لكي نكون على صواب أو خطأ، ومن أجل الحلم والبناء والحب. من مسؤوليتنا تحليل وإدارة العواقب. والخطة تدعى "الحياة الكاملة" لأننا نريد أن نعتني بالبشر من الولادة إلى اللحظة التي يقرر فيها الرب أن يغلق أعينهم - عند مغادرتهم هذا العالم. وتبعاً للمرحلة التي يمر بها كل شخص في دورة حياته، فإن اهتمامنا قد ينطوي على الرعاية أو الإلهام أو التشجيع أو الدعم أو الامتنان.

واستعدنا مصداقيتنا الاقتصادية. ونحن نحقق النمو ونوجد فرص العمل مرة أخرى. وتم إنقاذ وتوسيع البرامج الاجتماعية التي كانت في يوم ما مهددة بالإفناء غير الخاضع للمراقبة. ونضع البرازيل مرة أخرى على طريق تحقيق التنمية.

إن البلد الذي سأسلمه لأي شخص ينتخبه الشعب البرازيلي سيكون أفضل من البلد الذي تسلمته. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، ولكننا نمضي على المسار الصحيح. لقد حان الوقت للمضي قدماً. وستجد الحكومة المقبلة والمؤتمر الوطني أساساً متيناً يمكنهما أن يواصلوا عليه بناء بلد أكثر ازدهاراً وعدلاً.

ويعلم أعضاء الجمعية العامة أن البرازيل ستكون دائماً حليفاً ثابتاً من أجل التعاون فيما بين الدول. وفي مواجهة الانعزالية، فإن البرازيل تستجيب بقدر أكبر من الانفتاح والتكامل. وفي مواجهة التعصب، فإنها تستجيب بالمزيد من الحوار والتضامن. وفي مواجهة تحدي النزعة الانفرادية، فإنها تستجيب بمزيد من الدبلوماسية وتعددية الأطراف.

وعلى حد تعبير الراحل كوفي عنان:

"تتمثل مهمتنا في مجابهة الجهل بالمعرفة، والتعصب بالتسامح، والعزلة بسخاء اليد الممدودة".

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ميشيل تامر، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لينين مورينو غارسييس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

سألني أحدهم ذات مرة كيف ولدت هذه المقترحات، وأجبت بعدة تصورات. ربما لأنني ولدت وقضيت طفولتي في قلب الأمازون، رئة العالم، في الغابات المطيرة الاستوائية الأكثر تنوعاً على هذا الكوكب. وهناك أصبحت على دراية بالمشاكل العميقة في منطقة مهجورة. وأستطيع أن أرى كيف كانت الصحة والحياة غير المستقرة دون الحد الأدنى من التغطية للبشر. حيث توفي العديد من الأطفال، وهلك العديد من الأمهات معهم.

وسيتم في إطار الجمعية العامة، تناول مسألتين أساسيتين تتعلقان بالصحة على أعلى مستوى، السل والأمراض غير القابلة للانتقال. ويحدوني الأمل والتزام إكوادور، قبل كل شيء، بأن تؤدي هذه المناقشات إلى اتفاقات والتزامات باتخاذ إجراءات ملموسة. ومن المخزي والظالم وغير الأخلاقي، كون الوصول إلى الأدوية المنقذة للحياة غالباً ما يكون محدوداً بسبب تفضيل الملكية الفكرية وأرباح شركات الأدوية الكبرى على الحق العالمي في الصحة. وهذا هو نوع المناقشة التي تمكن الأمم المتحدة من أن يكون لها معنى في الحياة اليومية لمواطني العالم. وكلما سعينا إلى تمكين أمتنا المتحدة من التأثير في حياة الناس، كلما عززنا المنظمة أكثر من أجل المستقبل.

ربما لأنه، بعد عدة سنوات من اللعب في الحي الذي أقيم فيه، محاطاً بجيران داعمين، تعلمت قيمة الحياة المجتمعية. وكنا نزور منازل الناس، والجيران يعتنون بنا، وساعدنا بعضنا في كل الظروف واحتفلنا بإنجازاتنا في المجتمع. في الواقع، كان المثل الأعلى للسلام المشترك والحياة هو أيضاً نشأة الأمم المتحدة.

لا يمكننا أن ننسى أن هذا يجب أن يكون هو جوهر مناقشة المشكلات الكبيرة والصغيرة القائمة بين البلدان، وأنه في إطار تلك المناقشة، يجب أن ندعو إلى حوار مستمر، كما ذكر الرئيس تامر، للمعاملة بالمثل كمؤسسة من أجل تعزيز التعددية، والاستماع إلى بعضنا البعض في إطار الحوار، ولكن قبل كل

والرعاية والإلهام أكثر ملاءمة للمرحلة الأولى. ورعاية الأمهات والأطفال، قبل الولادة وبعدها، ورعاية الطفل خلال الأيام الألف الأولى من حياته مهمة حَمِيْمِيَّة.

ثم تأتي مرحلة إلهام هؤلاء الصغار للاستمتاع واللعب والدراسة والسعادة. يجب أن نعلمهم أن يحبوا العلم وأن يكونوا شغوفين بالتكنولوجيا. ومن المهم أن ندرس، لكن ربما يكون أكثر بناءً وتنويراً أن نكون مبدعين وأن نحبّ البحث، وأن نغمس في الخيال، وأن نستكشف التحديات التقنية، وأن نعمل باستمرار على تنمية قيمنا الإنسانية، وعدم التوقف أبداً عن اللعب والتجريب باستخدام الألوان والأصوات والروائح والقوام والنكهات والمعارف.

وبعد ذلك يأتي التشجيع، الذي يهدف إلى تزويد الشباب بالمعرفة التي ستفهمهم في المستقبل، في مسيرتهم المهنية، وتشجيعهم على أن يكونوا مغامرين وأن يعتنوا بأعلى تقدير. ويجب أن نجعل مستقبلهم أكثر شفافية وأقل تعقيداً. ويجب أن نساعدهم على تعلم حب الحياة واكتشاف جمال بيئتهم، بحيث لا يضطرون مطلقاً إلى البحث عن الرضا أو الأمن في المواد الأجنبية. ويتعين أن نشجعهم بالثناء، بمشاركة أكبر وثقة في قدراتهم وأحلامهم.

أما الدعم فينبغي تقديمه للبالغين، ربما. فنحن ندعم الراشدين في جهودهم للحصول على الوظائف، وبناء أسرهم والنجاح في مساعيهم الرامية إلى ضمان الأمن الاجتماعي والشخصي، وقبل كل شيء، لشراء مساكن تؤويهم. لقد أطلقنا على هذا المسعى إسم "بيت للجميع".

ويأتي في النهاية الامتنان، الذي يسعى إلى تمكين كبار السن في مجتمعنا من تحقيق ما يصبون إليه، وهم يعلمون أنهم يعيشون في مجتمع يقدر ما قاموا به. وهم يعيشون محاطين بالحب والعناية، بحيث تكون تلك السنوات أفضل سنوات عمرهم.

وهو كذلك حسن لأنني الآن أرى، من على كرسي المتحرك، على ارتفاع القلب. إن البشر الذين يقفون على أرجلهم ينظرون مباشرة على مستوى نظرههم وإلى أعلى. بينما ننظر نحن من على الكراسي المتحركة أفقياً وإلى أسفل، وبذا نكتشف حقائق وعوالم أخرى. إننا نرى الذين يواجهون العقبات التي تعرقل جهودهم للمضي قدماً وللاستمرار، بل للعيش - عقبات من صنوف شتى: سوء المعاملة وكره الأجانب والعنصرية والظلم والتسلط الذكوري وعدم الإنصاف، وبعبارة أخرى، الاستبعاد. إن تلك القصة ليست قصتي أنا فقط؛ إنها قصة بليون شخص في جميع أنحاء العالم.

إنني أرحب بكون أن أحد المواضيع الرئيسية المقرر تناولها هو تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فتنفيذ تلك الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها هو أفضل ضمان بأننا، معاً، سنحقق التزاماً معلقاً. وقد تشرفت إكوادور، في ذلك الصدد، بتوليها رئاسة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية لفترة السنتين المقبلتين.

إننا سنسهم، انطلاقاً من ذلك الموقع، في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن تكثيف الجهود المبذولة بالفعل لتحقيق قدر أكبر من إمكانية الوصول، بغية تمكين الأمم المتحدة من أن تصبح شاملة بحق. إننا لا نتكلم عن الوصول المادي فحسب، وإنما كذلك عن مناقشة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم في جميع مناقشات الأمم المتحدة وقراراتها ومبادراتها.

وربما لأنني الآن، كما هو الحال في الماضي، أرى كلما تنقلت داخل بلدي أو حول العالم، استبعاداً وظلماً. فنحن نستبعد المختلف والفقير وكبير السن والشباب. إننا نسيء معاملة النساء والفتيات والشعوب الأصلية. هناك العديد من الإخوة والأخوات المتخلفين عنهم. فالكثير من الناس يمرون بهم ببساطة، من دون حتى أن يلاحظوا وجودهم. ولا يمكننا، كدول أعضاء

شيء، الإصغاء إلى أولئك الذين يعيشون في حالات نرغب في تحليلها ومعالجتها وحلها.

ربما لأنه عندما كنت صغيراً، كانت لدي أنا وزملاء آخرين أفكار ممتازة، لكننا افتقرنا إلى المعرفة والقدرة على تحقيق آمالنا. لذلك، عانينا من الألم الناجم عن عدم وجود رأسمال مبدئي لأعمالنا التجارية، وقد عانينا ليالٍ طويلة عندما كانت المدفوعات الشهرية تصبح مستحقة، بينما كنا نكافح أيضاً لدفع أجور عمالنا. وتعلمنا بشكل مباشر ألا نسمح لأنفسنا بأن نكون مقدرين بأقل من قيمتنا لكوننا صغاراً. كما تعلمنا الدور الحاسم للمؤسسات الخاصة. لقد فهمنا أن ريادة الأعمال هي قيمة تولد الإنتاج والثروة والعمالة والرفاهية واحترام الذات والحرية.

واليوم، أصبح القطاع الخاص في الساحة العالمية أكثر إدراكاً لدوره، حيث يمتد دوره ليشمل أبعد من الربح والإنتاج والعمالة. واليوم، تمتلك الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الآلاف من سُبل التواصل التي يمكن، من خلال فهم غرضها، وهو ضمان الرفاه في أعمالها اليومية، أن تكون أطرافاً فاعلة رئيسية في السعي العالمي لتعزيز السلام والازدهار. وفي هذا الصدد، يجب أن نحافظ معاً على الالتزامات التي تعهدنا بها، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعزز الشراكة بوصفها عنصراً أساسياً.

وربما لأنني قبل ٢٠ عاماً مضت، تعرضت لاعتداء وفقدت القدرة على استخدام ساقي. فأنا على كرسي متحرك، كما يمكن للحاضرين أن يروا. هل ذلك أمر سيء؟ لا أدري. تقول الحكمة الصينية أن الأمور ليست بذلك السوء، ولا بذلك الحسن. لقد كان أمراً سيئاً لأن العودة إلى داري من المستشفى كان أمراً صعباً؛ فلم تعد هناك أنابيب وريدية أو مسكنات ألم، بل ألم ثابت ومستمر. وقد ذكرت بفرانسيس الأسيزي، الذي تكلم عن آلام الآخر، إذ أنني وجدت أن هناك ألماً آخر، وربما أشد.

لا بهدف المساعدة في حلها، بل على العكس من ذلك، لمفاقمتها، بل إدامتها.

وربما لأنه عندما داهم المصرفيون الذين لا مبادئ لهم جيوب الإكوادوريين، رأينا الأسر والأطفال وقد صاروا من غير حول ولا قوة ولجأوا إلى الهجرة. وعندما تحيد الحكومات عن هدفها المتمثل في تقديم الرعاية للفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، فإن هؤلاء الناس يبحثون عن فرص أفضل في الخارج بعيدا عن أراضيهم. فلا أحد يهجر أرضه العزيزة طوعا.

ففي إكوادور، نستقبل تدفق ما لا يقل عن ٦ ٠٠٠ من إخواننا وأخواتنا الفنزويليين يوميا. يصل الأطفال وهم مصابون بالحصبة والدفتريا وشلل الأطفال، وتصل النساء الحوامل من دون أن يكن قد فحصن طبيا على الإطلاق. وقد خصصنا أكثر من ٥٠ ٠٠٠ لقاح لأولئك الأطفال الجميلين المسلمين، وأجرينا عشرات الآلاف من الفحوص الصحية لأكثر من مليون من الإخوة والأخوات الذين تركوا ديارهم بحثا عن حظ أفضل في أكبر شتات في تاريخ قارتنا.

وقد حثتنا الحكومة الفنزويلية وشعبها على حل أزمتها، كما ينبغي لهم، من خلال حوار وطني صريح وشامل. وقد دعونا مؤخرا البلدان الشقيقة في المنطقة إلى ممارسة التضامن، بطريقة عملية ومتكاملة، مع المهاجرين والمشردين واللاجئين من الفنزويليين. ونحن لا نريد لبلداننا أن تترك وهي واقفة لوحدها مع مجرد بيانات دبلوماسية. إننا نريد اتخاذ إجراءات على مستوى القارة من أجل التوصل إلى حل للمشاكل الهيكلية لشعبنا الفنزويلي الشقيق. وأكرر التأكيد على أن لا أحد يهاجر بحض إرادته. إنهم يفعلون ذلك لأنهم يقتلعون مكرهين وينأون بشكل أليم عن أسرهم ومشاعرهم.

وقد قال خوسيه مارتى أنه، عندما يهاجر شعب فإن من يبقى هم حكامه. وهناك الكثيرون الذين يطيلون أمد بقائهم في السلطة، ويصبحون حكومات فاسدة مظلمة بمافيا شريرة.

في الأمم المتحدة، أن نسمح للتراخي والحمول والبؤس والظلم بالاستمرار في أن تكون جزءا من المشهد اليومي. وهذا ما تلت أهداف التنمية المستدامة الانتباه إليه. إن هذه أجزاء أساسية من البرنامج الذي اقترحه حكومتي للشعب الإكوادوري، التي سمينها، وما زلنا نسميها - وأكرر -، حياة كاملة.

وربما لأن من الواضح لي أننا نريد أن نكون سعداء طوال الحياة، وذلك ما يجعلنا نحكم. إننا هنا في بلد عظيم. ينص إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كتبه توماس جيفرسون، وجون آدمز وبنجامين فرانكلين، في جملته الثانية الشهيرة على:

”نحن نرى أن هذه الحقائق بديهية: أن جميع البشر قد خلقوا متساوين، وأن خالقهم منحهم حقوقا معينة غير قابلة للتصرف، وأن من بينها الحق في الحياة والحرية والسعي في طلب السعادة.“

ما أروعها من عبارة: ”السعي في طلب السعادة“. لقد أهدمت تلك الجملة، في جملة أمور، دستور هذا البلد العظيم - وهو يشكل مرجعا للعالم يلهم على البحث والتطوير العلميين. ولذلك السبب، وربما لأننا دائما نتابع الأحداث العالمية عن كتب، لا نفهم كيف يمكن لبلد مثل هذا أن يحاصر شعبا مسالما تقريبا مثل شعب كوبا. إن من المستحيل علينا أن نفهم حصارا يضرب على الآخرين، بما في ذلك ربما حقهم في الحياة والحرية والسعي في طلب السعادة.

ربما لأننا كنا شبابا مثاليين ولا نزال بالعين غير راضين، لا نفهم كيف يمكن للدول الكبرى أن تنفق مواردها على الأسلحة، بدلا من الاستثمار في تنمية الشعوب. ولذلك السبب، ربما، لا نفهم كيف يمكن لتلك البلدان التي حققت التنمية والتفوق في مجال التسليح، وكذلك شعرت بالآلام الحرب من خلال أبنائها، أن تتدخل في نزاعات الشعوب الأخرى،

سيدتي الرئيسة، صديقتنا وزميلتنا العزيزة ماريا فرناندا إسبينوزا، أنت أول رئيسة لهذه الجمعية من أمريكا اللاتينية. وإكوادور تشعر بالامتنان للدعم الذي قدمته الدول الشقيقة في انتخابكم، ونحن ندرك تماما المسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقكم في رئاسة هذا المحفل العالمي.

وكلنا سوف نساند العمل الذي يهدف إلى ضمان أن تكون الأمم المتحدة وثيقة الصلة بشعوبنا. فنحن المنظمة التي توحد بين أمنا في شواغلها وتطلعاتها. ونحن نلمس الجهود الدولية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل رعايتنا ورعاية أطفالنا وجيراننا. ولهذا السبب، نؤيد خطتها لنزع السلاح؛ وندعم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ونساند اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري (القرار ١٠٦/٦١)، إلى جانب قائمة لا تحصى من الأعمال والالتزامات والقرارات الأخرى.

الأمم المتحدة هي منظمنا. وإذا كانت هناك عيوب، فعلى إصلاحها. ويجب ألا نحاول تعطيلها أو سحب تمويلها، لأننا يجب أن نعمل على تقويتها إن أردنا أن نضمن لأطفالنا مستقبلا مشرقا. وإذا كنا سننشئ منظمات تكميلية - على سبيل المثال، من أجل تعزيز نظم التجارة أو مشاريع إقليمية محددة بشأن الثقافة أو التعليم أو الرياضة - فهذا أمر لا بأس به، ما دامت أهدافها هي تعزيز الاتحاد العالمي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والوفاء بجميع الالتزامات التاريخية التي وقعنا عليها. غير أننا لا نقبل، ولا ينبغي أن نستخدم، منظمات إقليمية تدافع عن نظم عفا عليها الزمن ومنحرفة وديكتاتورية، وبعضها ولد ثم، لحسن الطالع، مات في العقود الأخيرة.

ومنظمنا هذه هي أهم رمز حي للالتزام العالم بالسلام. ولطالما تحدثنا عن السلام كثيرا، لكن أحدا لم يتمكن من تجاوز تعريف غاندي للسلام باعتباره المسار الوحيد للبشرية.

وكما إننا نتضامن مع أولئك الذين يأتون إلينا، فإننا كذلك ندعو الذين غادرونا منذ زمن بعيد إلى العودة إلى مسقط رأسهم والاندماج في الأسرة الكبيرة، التي هي بلدهم.

لقد اعتمدت إكوادور الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في تموز/يوليه وسيتم اعتمادها على الصعيد العالمي في كانون الأول/ديسمبر في المغرب. ولا يسعنا أن ندع ذلك الاتفاق يصبح حبرا على ورق. ويجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الشمول لا حدود له، وأن حقوق الآخرين في الحياة والسعادة لا تنتهي حيث تبدأ حقوقي. فالحقان كلاهما يشكلان جزءا لا يتجزأ من البشر. فهما مترابطان ويشريهما أن يكونا متشابكين بالمساكنة.

وفيما يتعلق بالأزمة الفنزويلية - أو تلك التي تشهدها نيكاراغوا - فإن أمام أمريكا اللاتينية تحديا كبيرا يتمثل في تعزيز ديمقراطيتها، بعد أن عانت العديد من البلدان من حكومات استبدادية وفسادة وشعبوية. إن تاريخ الأمم المتحدة هو تاريخ اتفاق مشترك من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان لمواطني العالم.

ولا يمكن ضمان الحقوق إلا في إطار مؤسسات قوية، بجرية تعبير كافية وانتقال للسلطة، وهي ما يشكل العناصر الأساسية للديمقراطيات الراسخة، ويجب أن تلتزم دولنا ببناء تلك الديمقراطيات ورعايتها وحفظها.

وحكومة بلادي تحافظ على التزامها الديمقراطي، كما تحرص على الالتزام بالمثل العليا الأصلية لأممنا المتحدة في كل أعمالها وقراراتها.

والراحل كوفي عنان، هذا الرجل العظيم الذي ترك لنا العديد من الدروس الهامة، قال إنه في مواجهة تزايد الاستخفاف بالديمقراطية، ينبغي ألا نتوقف، بل علينا أن ندافع عن قيم الديمقراطية وفضائلها وأن ندعو إليها.

خطاب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ترامب (تكلم بالإنكليزية): قبل عام، وقفت أمام الجمعية لأول مرة في هذه القاعة (انظر A/72/PV.3). لقد تناولت التهديدات التي تواجه عالمنا، وعرضت رؤية لتحقيق مستقبل أكثر إشراقا للبشرية جمعاء. واليوم، أقف أمام الجمعية العامة لتشاطر التقدم الاستثنائي الذي أحرزناه. في أقل من سنتين، إنجزت إدارتي أكثر من كل الإدارات تقريبا في تاريخ بلادنا.

اقتصاد أمريكا مزدهر كما لم يحدث من قبل. ومنذ انتخابي، أضفنا ١٠ تريليونات دولار إلى ثروتنا. والبورصة في أعلى مستوياتها في التاريخ، وانخفضت البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ ٥٠ عاما. والبطالة بين الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي أو أمريكي لاتيني أو آسيوي حققت أدنى المستويات المسجلة على الإطلاق. لقد أضفنا أكثر من ٤ ملايين فرصة عمل جديدة، بما في ذلك نصف مليون وظيفة في مجال الصناعة التحويلية.

وأصدرنا قانونا ينص على أكبر تخفيضات وإصلاحات ضريبية في التاريخ الأمريكي. وشرعنا في بناء جدار حدودي رئيسي، وعملنا على تعزيز أمن الحدود بقدر كبير. ووفرنا تمويلا

والسلام حقنا. وهو شرط لا غنى عنه للحياة والسعادة. وإكوادور تعاني حاليا من مشاكل خطيرة تؤثر على سلامنا الداخلي بسبب العنف على الحدود الشمالية. ونحن نستفيد كثيرا من المساعدة المتبادلة من رئيس كولومبيا، صديقنا العزيز إيفان دوكي. كما أننا نتعامل مع الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات، وقد تعهدنا بوضع حد لهما.

وبما أن كل سبب سيكون له نتيجة، وكل نتيجة تستمر في التحول إلى سبب آخر، فإننا نعلم أن العمل من أجل السلام العالمي هو التزام مستمر. وذلك لأن السلام لم ترسخ جذوره بعد في قلب كل إنسان. وكأب وجد، فإنني أدرك أنه لن يكون هناك سلام إن لم نغرس القيم الصحيحة في كل مناحي حياتنا. أعلم أن اللطف، على سبيل المثال، ليس مسألة يهتم بها العامة، وليست الكياسة والأمانة والشفافية من المواد التي تُدرس في المدارس والجامعات، ولكن يجب ترسيخها في قلوب البشر كافة. وخلاف ذلك، لن نرسي أبدا أسس التعايش السلمي - وهو ذات هدف منظمنا، التي ترحب بنا اليوم.

وأنا، كمواطن من منطقة الأمازون، أعرف جيدا أنه لن يكون هناك سلام إن لم نحافظ على الكوكب. ويجب ألا ننظر إلى الغابات على أنها رئة العالم، بل هي بمثابة القلب لعالمنا. وبوصفي شخصا ذا إعاقة، أعرف أنه لن يكون هناك سلام إن لم نقبل بالشمول والاحتفاء بالتنوع. فالتنوع لا يعني المعاناة؛ التنوع يعني العيش والتمتع به. وبصفتي رئيسا، أعرف أن السلام مؤات لأفقر الناس بالتأكيد، وهو أمر حيوي الأهمية لمن هم في أمس الحاجة إليه. السلام يكفل للجميع، دون استثناء، الحرية في تحقيق أحلامهم كل يوم بقية حياتهم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به للتو. أصطحب السيد لينين مورينو غارسييس، رئيس جمهورية إكوادور، من قاعة الجمعية العامة.

واتفقتنا على أن من مصلحة البلدين مواصلة السعي إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وشهدنا سلفا منذ ذلك الاجتماع اتخاذ عدد من التدابير المشجعة لم يكن يتصورها سوى القليلين قبل مدة قصيرة.

فلم تعد القذائف والصواريخ تطلق، وتم وقف التجارب النووية فضلا عن تفكيك بعض المرافق العسكرية بالفعل. وأطلق سراح رهائنا حسب الوعد، في حين أعيد رفات أبطالنا الذين قتلوا أثناء الحرب ليرقدوا بسلام في التراب الأمريكي. وأود أن أشكر الرئيس كيم على شجاعته والخطوات التي اتخذها، وإن كان لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وستظل الجزاءات قائمة إلى أن يتحقق نزع السلاح النووي.

وأود أيضا أن أشكر الكثير من الدول الأعضاء التي ساعدتنا على الوصول إلى هذه اللحظة - التي هي أعظم بكثير مما قد يتصوره الناس - على دعمها الهام الذي نحتاج إليه جميعا لأجل المضي قدما. وأود أن أتقدم بالشكر الخاص أيضا إلى الرئيس مون، رئيس كوريا الجنوبية، وإلى رئيس وزراء اليابان، آبي والرئيس الصيني، شي.

وبالمثل مضى نُهجننا في الشرق الأوسط شوطا بعيدا وأحدث تغييرا تاريخيا. ففي أعقاب زيارتي إلى المملكة العربية السعودية افتتحت بلدان الخليج في العام الماضي مركزا جديدا يستهدف تمويل الإرهاب. وهي تواصل إنفاذ جزاءات جديدة وتعمل معنا لتحديد وتعقب الشبكات الإرهابية، فضلا عن تولي مزيد من المسؤولية عن مكافحة الإرهاب والتطرف في منطقتها.

وتعهدت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر بتوفير بلايين الدولارات لتقديم العون لشعبى سورية واليمن. وتواصل هذه البلدان السعى بمختلف السبل لإنهاء الحرب الأهلية المروعة في اليمن. وفي نهاية المطاف، فإن على دول المنطقة أن تقرر شكل المستقبل الذي تريده لنفسها ولأطفالها.

مضمونا وكبيرا جدا لقواتنا العسكرية - ٧٠٠ بليون دولار لهذا العام و٧١٦ بليون دولارا للعام المقبل. وسيغدو جيشنا أقوى مما كان عليه من قبل.

وبعبارة أخرى، أصبحت الولايات المتحدة بلدا أقوى وأكثر غنى وأمانا مما كان عليه عند تولي المنصب قبل أقل من عامين. ونحن على أهبة الاستعداد للدفاع عن أمريكا والشعب الأمريكي، وسندافع عن العالم أيضا. وهذه أخبار سارة لمواطنينا وللشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم. ونرى أنه عندما تحترم الأمم حقوق جيرانها وتدافع عن مصالح شعوبها، فسيكون بوسعها العمل معا لأجل كفالة مزايا السلامة والرخاء والسلام.

ولا شك أن كل واحد منا هنا اليوم مبعوث لثقافة فريدة وتاريخ غني وشعب يرتبط نسيجه بالذاكرة والتقاليد والقيم التي تجعل أوطاننا مكانا لا مثيل له على وجه الأرض. ولذلك السبب تفضل أمريكا دائما الاستقلال والتعاون في مجالات الحوكمة والسيطرة والهيمنة العالمية. وأعرب عن احترامي لحق جميع الأمم في هذه القاعة في صون عاداتها ومعتقداتها وتقاليدها. ولن تملي الولايات المتحدة إرادتها على أحد لتفرض عليه كيف يعيش أو يعمل أو يمارس شعائره الدينية. وفي المقابل، فإننا لا نطلب منكم سوى احترام سيادتنا.

لقد كان لي عظيم الشرف أن أمثل الولايات المتحدة في الخارج من وارسو إلى بروكسل ومن طوكيو إلى سنغافورة. وتمكنت من إقامة علاقات وصدقات وثيقة وشراكات قوية مع زعماء كثير من الدول في هذه القاعة، بينما أحدث نُهجننا تغييرا هائلا دائما.

وشرعنا، بدعم من كثير من البلدان الممثلة هنا اليوم، في حوار مع كوريا الشمالية للاستعاضة عن شبح النزاع بدفعة جديدة وجريئة من أجل السلام. وسافرت في حزيران/يونيه إلى سنغافورة للالتقاء وجها لوجه مع زعيم كوريا الشمالية، الرئيس كيم جونج أون، وأجرينا محادثات واجتماعات مثمرة للغاية.

للدول. وعضوا عن ذلك، يواصل قادة إيران نهب موارد الدولة لإثراء أنفسهم ونشر الفوضى في جميع أنحاء الشرق الأوسط وما وراءه. وإن من حق الشعب الإيراني أن يشعر بالسخط من اختلاس قاداته بلايين الدولارات من الخزانة الوطنية وسيطرتهم على قسط كبير من الاقتصاد الوطني، علاوة على نهب الأوقاف الشعبية - كل ذلك لملاً جيوبهم وإرسال وكلائهم لشن الحروب خارج حدود بلدهم. وذلك أمر سيء جداً.

وقد دفع جيران إيران ثمنا باهظاً من جراء مخططاتها العدوانية والتوسعية في المنطقة. ولذلك السبب، أيدت الكثير من البلدان في الشرق الأوسط القرار الذي اتخذته بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني الشائن المبرم في عام ٢٠١٥، مقترناً بإعادة الجزاءات النووية المفروضة عليها. وقد حلّ الاتفاق الإيراني برداً وسلاماً على زعماء إيران. فخلال السنوات التي انقضت منذ التوصل إلى الاتفاق، ازدادت الميزانية العسكرية الإيرانية بما يقارب نسبة ٤٠ في المائة. واستخدمت الديكتاتورية الحاكمة تلك الأموال لتطوير القذائف ذات القدرة النووية وزيادة القمع الداخلي وتمويل الإرهاب والدمار والمذابح في سورية اليمن.

وأطلقت الولايات المتحدة حملة لممارسة الضغط الاقتصادي على النظام الحاكم بهدف حرمانه من الأموال اللازمة لمواصلة مخططاته الدموية.

وفي الشهر الماضي، بدأنا في إعادة فرض الجزاءات التي تستهدف بقوة الأنشطة النووية والتي كانت قد رُفعت بموجب الاتفاق مع إيران. وثمة جزاءات إضافية ستُستأنف في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر وسيلبيها المزيد. ونحن نعمل مع البلدان التي تستورد النفط الخام الإيراني لكي تخفض مشترياتها بشكل كبير. فلا يمكننا أن نسمح لراعي الإرهاب الأول في العالم بأن يمتلك أخطر الأسلحة في العالم. ولا يمكننا أن نسمح لنظام يهتف بـ "الموت لأمريكا" ويهدد إسرائيل بالفناء بامتلاك وسائل

ولذلك السبب، تواصل الولايات المتحدة العمل مع مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر لإنشاء تحالف استراتيجي إقليمي يرمي إلى تمكين دول الشرق الأوسط من تعزيز الرفاه والاستقرار والأمن في جميع أنحاء منطقتها.

وبفضل جيش الولايات المتحدة وشراكتنا مع كثير من الدول، يسرني الإبلاغ عن طرد القنلة المتعطشين للدماء والمعروفين باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من الأراضي التي يسيطرون عليها في العراق وسورية. وسنواصل العمل مع أصدقائنا وحلفائنا لحرمان الإرهابيين الإسلاميين المتطرفين من أي تمويل أو أراض أو دعم أو أي وسيلة من الوسائل التي تمكنهم من التسلل عبر حدودنا.

ولا شك أن المسألة الجارية في سورية مؤلمة. ويجب أن تتمثل أهدافنا المشتركة في وقف تصعيد النزاع العسكري، فضلاً عن التسوية السياسية التي تحترم إرادة الشعب السوري. ونحث في هذا السياق على إعادة تنشيط عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وأؤكد لكم أن الولايات المتحدة ستد في حال نشر نظام الأسد الأسلحة الكيميائية.

وأثني على شعب الأردن وغيره من البلدان المجاورة لاستضافة اللاجئين من هذه الحرب الأهلية الوحشية. وكما نرى في الأردن، فإن السياسة الأكثر تعاطفاً هي إيواء اللاجئين بالقرب من أوطانهم لتسهيل عودتهم في نهاية المطاف في إطار عملية إعادة البناء. ويوفر هذا النهج أيضاً موارد محدودة لتقديم المساعدة للمزيد من الناس وزيادة الأثر الذي يحدثه كل دولار ينفق.

ويجب أن تشمل جميع الحلول المقترحة لحل الأزمة الإنسانية في سورية أيضاً استراتيجية للتصدي لذلك النظام الوحشي الذي غذى تلك الأزمة ومولها، ألا وهو الدكتاتورية الفاسدة في إيران. فقادة إيران يواصلون نشر الفوضى والموت والدمار، وهم لا يحترمون جيرانهم ولا حدود بلدانهم ولا الحقوق السيادية

وفي الشهر الماضي، أعلننا عن اتفاق تجاري رائد بين الولايات المتحدة والمكسيك. وبالأمر، وقفت مع الرئيس مون لأعلن عن الاستكمال الناجح للاتفاق التجاري الجديد بين الولايات المتحدة وكوريا. وهذه مجرد بداية. وتتفق العديد من الدول في هذه القاعة معي على أن النظام التجاري العالمي في حاجة ماسة إلى التغيير. فعلى سبيل المثال، قُبِلَ انضمام بلدانٍ إلى منظمة التجارة العالمية، تنتهك جميع المبادئ التي تقوم عليها المنظمة دون استثناء. ومع أن الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى تعمل وفقاً لتلك القواعد، فإن تلك البلدان تستخدم نظام التخطيط الصناعي الذي تديره الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة لتلاعب بالنظام لصالحها. وهي منخرطة في إغراق الأسواق بالمنتجات بلا هوادة وفي النقل القسري للتكنولوجيا وسرقة حقوق الملكية الفكرية.

لقد خسرت الولايات المتحدة أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية وحوالي ربع الوظائف في مصانع الصلب و ٦٠.٠٠٠ مصنع بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وتراكم علينا عجز تجاري قدره ١٣ تريليون دولار على مدى العقدين الماضيين. إلا أن تلك الأيام قد ولّت. فلن نتغاضى بعد الآن عن هذا الاستغلال. ولن نسمح لعمالنا بالوقوع ضحايا ولا بخداع شركاتنا ولا بنهب ثروتنا ونقلها. ولن نتعذر أمريكا مطلقاً عن حماية مواطنيها. وقد أعلنت الولايات المتحدة للتو فرض تعريفات جمركية على سلع صينية أخرى بقيمة ٢٠٠ بليون دولار - لما مجموعه حتى الآن ٢٥٠ بليون دولار. وإني أكنُّ بالغ الاحترام والمودة لصديقي الرئيس شي، ولكنني أوضحت أن الاختلال في الميزان التجاري بيننا هو ببساطة أمر غير مقبول. إن اختلالات الأسواق التي تتسبب فيها الصين والطريقة التي تتعامل بها لا يمكن السكوت عليها. وكما أثبتت إدارتي، ستعمل أمريكا دائماً وفق مصالحنا الوطنية.

إبصال رأس حربي نووي إلى أي مدينة على ظهر الأرض. إننا لا نستطيع أن نسمح بذلك وحسب. ونطلب إلى جميع الدول عزل النظام الإيراني طالما أن عدوانه مستمر. ونطلب من جميع الدول دعم كفاح الشعب الإيراني لاستعادة قدرته على تقرير مصيره الديني والأخلاقي.

وفي هذا العام، اتخذنا أيضاً خطوة هامة أخرى إلى الأمام في الشرق الأوسط. واعترافاً بحق كل دولة ذات سيادة في تحديد عاصمتها، نقلت سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس. وتلتزم الولايات المتحدة بمستقبل يعمه السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والإقرار بالحقائق الواضحة يدفع بهذه الغاية قدماً ولا يضرّ بها. وتعني سياسة أمريكا المتمثلة في الواقعية القائمة على المبادئ أننا لن نترك أنفسنا رهينة للمعتقدات القديمة والأيديولوجيات التي فقدت مصداقيتها ومن يُسمون بالخبراء الذين ثبت خطأهم على مر السنين، المرة تلو الأخرى. ولا ينطبق ذلك على المسائل المتعلقة بالسلام وحسب، بل على مسائل الازدهار أيضاً.

واعتقد أن التجارة يجب أن تكون عادلة ومتبادلة. ولن تقع الولايات المتحدة ضحية الاستغلال بعد الآن. فعلى مدى عقود من الزمن، فتحت الولايات المتحدة اقتصادها - وهو الأكبر بفارق كبير في العالم - مع عدد قليل من الشروط. وسمحنا للسلع الأجنبية من جميع أنحاء العالم بالتدفق الحر عبر حدودنا. ولكن البلدان الأخرى لم تمنحنا إمكانية الوصول المنصفة والمتبادلة إلى أسواقها في المقابل. والأسوأ من ذلك أن بعض البلدان أساءت استغلال انفتاح أسواقنا لتغرقها بمنتجاتها، وتقدم دعماً مالياً لسلعها، وتستهدف صناعاتنا وتتلاعب بعملائها لاكتساب ميزة غير عادلة إزاء بلدنا. ونتيجة لذلك، تضخّم عجزنا التجاري ليلبلغ حوالي ٨٠٠ بليون دولار في السنة. ولهذا السبب، فإننا نعيد بصورة منهجية التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية السيئة والتي لم يتم الوفاء بها.

هذا بأمر جيد. ونريد منها أن تتوقف عن رفع الأسعار. ونريد منها أن تبدأ في خفض الأسعار. ويجب أن تُسهم مساهمة كبيرة في الحماية العسكرية من الآن فصاعداً. ولن نسكتُ عن هذه الأسعار الفاحشة وقتاً أطول. إن الاعتماد على موردٍ أجنبي واحد يمكن أن يترك البلد عرضة للاحتياز والتخويف. ولهذا السبب، نهنئ دولاً أوروبية، مثل بولندا، على قيادة بناء خط أنابيب عبر بحر البلطيق بحيث لا تعتمد الدول على روسيا في تلبية احتياجاتها من الطاقة.

وستصبح ألمانيا متعمدة اعتماداً كلياً على الطاقة الروسية إن لم تعمل فوراً على تغيير مسارها.

وهنا، في نصف الكرة الغربي، فإننا ملتزمون بالحفاظ على استقلالنا من تعدي توسعية القوى الأجنبية. وقد كانت السياسة الرسمية لبلدنا منذ الرئيس مونرو هي رفض التدخل الأجنبي في نصف الكرة الغربي هذا وفي شؤوننا الخاصة.

وقد قامت الولايات المتحدة مؤخراً بتعزيز قوانيننا لتحسين مراقبة الاستثمارات الأجنبية في بلدنا لتفادي التهديدات التي تواجه الأمن القومي، ونرحب بالتعاون مع البلدان التي ترغب في أن تفعل نفس الشيء في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. وأنتم بحاجة إلى القيام بذلك لحماية أنفسكم.

كما تعمل الولايات المتحدة مع الشركاء في أمريكا اللاتينية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها السيادة جراء الهجرة غير المنظمة. إن التسامح مع تهريب البشر والاتجار بهم أمر لا إنساني. إنه أمر مروع يجري بمستويات لم يشهدها أحد من قبل على الإطلاق. إنه أمر غاية في الوحشية. وتعمل الهجرة غير المشروعة على تمويل الشبكات الإجرامية والعصابات الوحشية وتدفع المخدرات القاتلة. وتستغل الهجرة غير المشروعة الفئات السكانية الضعيفة، وتضر بالمواطنين الكادحين، وقد أنتجت حلقة مفرغة من الجريمة والعنف والفقير. ولا يمكننا كسر هذه

تكلمتُ أمام هذه الهيئة في العام الماضي (انظر A/72/PV.3) وحدثتُ من أن مجلس حقوق الإنسان قد أصبح مصدر إحراج خطير لهذه المؤسسة، إذ يحمي من يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في حين يتحامل على أمريكا والعديد من أصدقائها. ووضعتُ سفيرتنا لدى الأمم المتحدة، نيكى هيلي، خطة واضحة للإصلاح، ولكن على الرغم من التحذيرات المسجلة والمتكررة، لم يتم اتخاذ أي إجراء على الإطلاق. وقد سلكتُ الولايات المتحدة السبيل الوحيد الذي ينم عن مسؤولية. وانسحبنا من مجلس حقوق الإنسان، ولن نعود إلى أن يُسنَّ الإصلاح الحقيقي. ولأسباب مماثلة، لن تُقدّم الولايات المتحدة أي دعم أو اعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية. وفيما يخص أمريكا، فليس لتلك المحكمة أي ولاية أو شرعية أو سلطة. فالمحكمة الجنائية الدولية تدّعي امتلاكها ولاية قضائية شبه عالمية على مواطني كل بلد، منتهكة بذلك مبادئ العدل والإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة. ولن نُسلم سيادة أمريكا إلى بيروقراطية عالمية غير منتخبة وغير خاضعة للمساءلة. فأمرىكا يحكمها الأمريكيون. ونحن نرفض أيديولوجية العولمة ونؤيد مبدأ الوطنية. وفي جميع أنحاء العالم، يجب أن تكافح الدول التي تتحلّى بالمسؤولية ضد التهديدات للسيادة لا من جانب الحكومة العالمية فحسب، بل أيضاً من جانب الأشكال الجديدة للإكراه والهيمنة.

وفي أمريكا، نحن نؤمن بقوة بأمن الطاقة لأنفسنا ولحلفائنا. وقد أصبحنا أكبر منتج للطاقة على وجه الأرض. وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لتصدير إمدادات وفيرة وميسورة التكلفة من النفط والفحم النظيف والغاز الطبيعي. وكالمعتاد، تنهب منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والدول الأعضاء فيها بقية العالم، ولا يروق لي ذلك. ولا ينبغي لأحد أن يروق له ذلك. وإننا ندافع عن العديد من تلك الدول دون مقابل، ثم يستغلوننا بطلب أسعار عالية للنفط منا. وليس

جهة. ولهذا فإننا نلقي نظرة فاحصة على المساعدة الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة. وسيتولى وزير الخارجية مايك بومبيو المسؤولية عن ذلك. وسندرس ما هو ناجح وما هو غير مجيد، وما إذا كانت البلدان التي تمنحها الأموال والحماية تهتم بمصالحنا أيضا. وفي المستقبل، لن نقدم مساعدة خارجية إلا لمن يكون لنا الاحترام، وبصراحة، لأصدقائنا. ونتوقع من البلدان الأخرى أن تتحمل نصيبها العادل من تكاليف دفاعها.

والولايات المتحدة ملتزمة بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة. لقد قلت مرارا وتكرارا أن الأمم المتحدة لديها إمكانات غير محدودة. وكجزء من جهود الإصلاح التي نقوم بها، أحررت مفاوضاتنا أن الولايات المتحدة لن تدفع أكثر من ٢٥ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيشجع ذلك بلدان أخرى على مضاعفة جهودها، والمشاركة وتقاسم الأعباء الكبيرة للغاية. ونحن نعمل على تحويل المزيد من التمويل من الأنصبة المقررة إلى التبرعات، حتى تتمكن من استهداف الموارد الأمريكية للبرامج بأفضل سجل من النجاح. ولا يمكن أن نحقق أسمى تطلعات الأمم المتحدة إلا عندما يقوم كل منا بدوره ويسهم بمحضته.

ويجب أن نسعى لتحقيق السلام دون خوف، والأمل دون اليأس، والأمن دون التماس الأعذار. وبالنظر في هذه القاعة، حيث صيغ الكثير من التاريخ، فإننا نفكر في الكثيرين ممن حضروا إلى هنا من أجل التصدي للتحديات التي تواجه دولهم وأزماتهم. وتنتقل أفكارنا إلى نفس المسألة التي تمر عبر جميع الخطابات والقرارات، خلال كل كلمة وكل الأمل. إنها مسألة نوع العالم الذي سنتركه لأطفالنا، ونوع الأمم التي سيرثونها. إن الأحلام التي تملأ هذه القاعة اليوم تختلف كاختلاف من وقفوا على هذه المنصة، وتنوعت كتشعبات البلدان الممثلة هنا في هذه الهيئة. إنها حقا ذات مغزى. إنه تاريخ عظيم حقا.

الحلقة وإرساء الأساس الحقيقي للرخاء إلا من خلال تعزيز الحدود الوطنية وتدمير العصابات الإجرامية.

إننا نعتزف بحق جميع الدول في هذه القاعة في وضع سياسات الهجرة الخاصة بها وفقا لمصالحها الوطنية، تماما كما نطلب من البلدان الأخرى احترام حقنا في القيام بالمثل - وهو ما نفعله. وهذا هو أحد أسباب عدم مشاركة الولايات المتحدة في الاتفاق العالمي الجديد بشأن الهجرة. فالهجرة ينبغي ألا تنظمها هيئة دولية لا تخضع لمساءلة مواطنينا. وفي نهاية المطاف، يكمن الحل الوحيد على المدى الطويل لأزمة الهجرة في مساعدة الناس على بناء مستقبل يحمل المزيد من الأمل في بلدانهم الأصلية، وجعل بلدانهم عظمى مرة أخرى.

إننا، في الوقت الراهن، نشهد مأساة إنسانية، على سبيل المثال، في فنزويلا. فقد فر أكثر من ٢ مليون شخص من المعاناة التي سببها نظام مادورو الاشتراكي ورعائه الكوبيون. وحتى عهد عهد قيرب، كانت فنزويلا أحد أغنى البلدان على وجه الأرض. واليوم، تسببت الاشتراكية في إفلاس الأمة الغنية بالنفط وألقت بشعبها في براثن الفقر المدقع. وفي كل مكان تقريبا تمت فيه تجربة الاشتراكية أو الشيوعية، أنتجت المعاناة والفساد والانحلال.

إن تعطش الاشتراكية إلى القوة يؤدي إلى التوسع والتوغل والقمع. وينبغي لجميع دول العالم أن تقاوم الاشتراكية وما تسبب فيه من بؤس للجميع. ومن هذا المنطلق، فإننا نطالب الدول المجتمعة هنا بالانضمام إلينا في الدعوة إلى استعادة الديمقراطية في فنزويلا. واليوم، نعلن عنه فرض جزاءات إضافية على النظام القمعي، مستهدفين حاشيتة المقربين من مادورو ومستشاريه المقربين.

ونحن ممتنون لكل ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في جميع أنحاء العالم لمساعدة الناس على بناء حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. إن الولايات المتحدة هي أكبر المانحين للمساعدات الخارجية، على الرغم من أننا لا نحصل على أي شيء من أي

خلاله والاستفادة من حكمته القديمة وأن نجد في داخله الإرادة لجعل بلدنا أعظم وأروع، ومناطقنا أكثر أماناً، والعالم أفضل. ولإطلاق هذه الإمكانيات المذهلة في أبناء شعوبنا، يجب علينا الدفاع عن الأسس التي تجعل كل شيء ممكناً. فالدول المستقلة ذات السيادة هي الوسيلة الوحيدة التي ظلت فيها الحرية نابضة بالحياة وظلت الديمقراطية مستمرة وظل السلام مزدهراً. ولذا يجب علينا حماية سيادتنا واستقلالنا العظيم أولاً. وعندما نفعل ذلك، سوف نجد سبلاً جديدة للتعاون تتكشف أمامنا. سنجد شغفاً جديداً بصنع السلام داخلنا. وسوف نجد معنى جديداً وعزيمة جديدة وروحاً جديدة تزدهر في كل مكان حولنا، ما يجعل هذا العالم مكاناً أجمل للعيش فيه.

لذا دعونا معا نختار مستقبلاً من الوطنية والازدهار والاعتزاز. دعونا نختار السلام والحرية بدلاً من الهيمنة والهزيمة. ودعونا نأتي إلى هنا للدفاع عن شعوبنا ودولنا - أقوىاء على الدوام، ذوي سيادة على الدوام، عادلين على الدوام، دائماً شاكرين حامدين لله على نعمه وخيبراته ومجده. بارككم الله، وبارك الله أمم وبلدان العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

علقت الجلسة الساعة ١١/١٥ واستؤنفت الساعة ١١/٢٠.

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تركيا.

فهناك الهند، مجتمع حر يتكون من أكثر من بليون نسمة، نجح في انتشار ملايين لا تحصى من دائرة الفقر إلى الطبقة المتوسطة. وهناك المملكة العربية السعودية، حيث يسعى الملك سلمان وولي العهد إلى إجراء إصلاحات جديدة جريئة. وهناك إسرائيل، التي تحتفل بفخر بالذكرى السنوية السبعين باعتبارها ديمقراطية مزدهرة في الأرض المقدسة. وفي بولندا، يدافع عدد كبير من الناس عن استقلالهم وأمنهم وسيادتهم. وهناك العديد من البلدان التي تسعى إلى رؤى فريدة خاصة بها، وبناء مستقبلها الخاص المأمول، ومطاردة أحلامهم الرائعة فيما يتعلق بالمصير والإرث والوطن. لقد أصبح العالم بأسره أكثر ثراءً والإنسانية في وضع أفضل بسبب هذه الكوكبة الجميلة من الأمم، كل منها له خصائصه، وكل منها فريد من نوعه، وكل منها مشرق في الجزء الخاص به من العالم. وفي كل أمة، نرى الوعد العظيم بوجود شعب مترابط من خلال ماضٍ مشترك والعمل من أجل مستقبل مشترك.

وبالنسبة للأمريكيين، فإننا نعلم نوع المستقبل الذي نصبو إليه لأنفسنا. ونعرف ما يجب أن تكون عليه الأمة الأمريكية دائماً. إننا في أمريكا نؤمن بعظمة الحرية وكرامة الفرد. ونؤمن بالحكم الذاتي وسيادة القانون. ونقدر الثقافة التي تحافظ على حريتنا، الثقافة التي تقوم على الأسر القوية، والإيمان العميق، والاستقلال القوي.

نحتفي بأبطالنا، ونعتز بتقاليدنا، وقبل كل شيء، نحب بلدنا.

إن داخل كل فرد في هذه القاعة العظيمة اليوم، وكل فرد يستمع في جميع أنحاء العالم، هناك قلب شخص وطني يشعر بالحب القوي ذاته لبلده، والولاء الشديد ذاته لوطنه. إن الحماس الذي يشتعل في قلوب الوطنيين وأرواح الأمم قد ألهم الإصلاح والثورة والتضحية والإيثار والإنجازات العلمية والأعمال الفنية الرائعة. إن مهمتنا ليست إخماده، وإنما احتضانه، والبناء من

خفضوا المساعدة الإنسانية لهم، إنما يزيدون من جرأة القائمين بالقمع. لكن حتى لو أدار العالم بأسره ظهره لهم، ستظل تركيا تأخذ جانب المضطهدين الفلسطينيين وسنحمي المركز التاريخي والقانوني لأولى قبلتنا، القدس.

وللأسف، نواجه كل يوم في العديد من أرجاء العالم مشاهد التطهير العرقي والقتل الجماعي التي لا يود أي منا أن يراها. وبالمثل، من الصحة إلى التعليم، ومن الغذاء إلى الثقافة، يبلغ عدم الرضا مستوى مرتفعا فيما يتعلق بمقدار العمل الذي تضطلع به هذه المنظمة الضخمة. ونحن لا نود أن نرى هذه الهيكل المهم يتحول إلى منظمة تُشتهر بالإخفاق والشكاوى باستمرار. ولذلك، نشدد في كل مناسبة، على الحاجة إلى إصلاح شامل لهيكل وأداء الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

ونعتقد أنه عندما نقول "العالم أكبر من خمسة" فإننا نغدو صوت الضمير الجماعي للجنس البشري بأكمله. إن العالم ليس عالم زمن الحرب العالمية الثانية، أو ما بعدها. إن لدينا ممثلين من 194 بلدا تحت هذا السقف. لماذا لا يمثل 194 بلدا في مجلس الأمن؟ ولماذا لا تكون لها بالتناوب مقاعد دائمة في مجلس الأمن؟ لدينا فقط خمسة مقاعد دائمة في مجلس الأمن، وباقي المقاعد مؤقتة فحسب وبدون أي سلطة على الإطلاق.

إن اقتصار إصلاح الأمم المتحدة على الميزانية لن يسهم في تسوية المشاكل الحقيقية أو يجعل أي شخص سعيدا أو راضيا. وثمة حاجة إلى زيادة كفاءة المنظمة، التي اعتبرها بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل العالم. ويشمل ذلك المجالات الأساسية في المساواة الاجتماعية والتنمية والأمن. ونحن بحاجة إلى القيام بالكثير من الإصلاحات.

وعندما تنظر تركيا إلى العالم - بدءا من منطقتنا الجغرافية - نرى أن هناك العديد من المهام الجسيمة التي يتعين أن تضطلع بها الأمم المتحدة. وبحسب فهمنا تأتي العدالة في المقام الأول،

أصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أردوغان (تكلم بالتركية؛ قدم الوفد الترجمة الشفوية): يشرفني أن أحييكم شخصيا، سيدتي الرئيسة، بالنيابة عن بلدي وشعبي.

بداية أود أن أشكر فخامة السيد ميروسلاف لايتشاك على نجاحه في إدارة دفة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، العام الماضي. وأود أيضا أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس التي تولت رئاسة الجمعية العامة. وآمل وأبتهل أن تتيح لنا دورة الجمعية العامة هذا العام الفرصة لتحقيق ما هو أفضل لجميع شعوب العالم.

إننا نعقد هذه الجلسة بمناسبة الذكرى المئوية لانتهاء الحرب العالمية الأولى. لقد استبدلت عصابة الأمم، التي أنشئت بعد الحرب بالأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة، طوال 73 سنة من تاريخها قد اضطلعت بجهود ضخمة، وحققت نجاحات كبيرة. ومع ذلك، علينا أيضا أن نعترف بأنه بمرور الوقت تقلصت قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بتوقعات السلام والرفاه البشرية.

لقد أخذ مجلس الأمن على عاتقه خصوصا، خدمة مصالح أصحاب المقاعد الخمسة الدائمة، الذين لهم حق النقض، في حين يقف مكبل اليدين في مواجهة القمع في أجزاء أخرى من العالم. إن المذابح التي وقعت في البوسنة والهرسك، ورواندا، والصومال، ومؤخرا في ميانمار، وتلك التي تحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة بينما نحن نتكلم، قد جرت على مرأى من مجلس الأمن. وأولئك الذين يلتزمون الصمت إزاء قمع الفلسطينيين، والذين

إن كل ما قيل على هذه المنصة، وجميع التحليلات والمقترحات التي أتينا بها، لن تكون ذات معنى إلا إذا تمكنا من وضعها موضع التنفيذ.

مرة أخرى، ووفقاً للفيلسوف جلال الدين الرومي، فإن الظالم هو الشخص الذي لا يفي بواجباته تجاه الجنس البشري. وإذا أردنا جعل الأمم المتحدة مصدراً للعدالة بدلاً من القسوة، فعلياً أن نكرس أنفسنا بشكل أكبر للمهام الموكولة إلينا.

وتواصل تركيا جهودها الرامية إلى تحقيق عالم أكثر إنصافاً من خلال دبلوماسيتها الإنسانية العالمية. ونحن نستضيف حالياً ٤ ملايين لاجئ داخل حدودنا، قدم منهم ٣,٥ ملايين لاجئ من سورية. وهذا أمر غير مسبوق على الصعيد العالمي. ويحصل هؤلاء اللاجئين على جميع أشكال الخدمات التي قد يحتاجها المرء. وأنفقت الجمهورية التركية حتى الآن حوالي ٣٢ بليون دولار على رعاية اللاجئين. وعلاوة على ذلك، قدمنا مساعدات إنسانية إلى ملايين الأشخاص المحتاجين في المدن التي قمنا بتأمينها في السابق، مثل جرابلس والراعي وعفرين في سورية، مثلما حدث تماماً في مناطق تخفيف التوتر التي أعلن عنها مؤخراً في مدينة إدلب.

إن عدد الطلاب السوريين المنتهين بالمدارس في تركيا أعلى بكثير من ٦٠٠ ٠٠٠ طالب. ويحصل اللاجئون في بلدنا على جميع خدمات الرعاية الصحية مجاناً، شأنهم شأن أي مواطن تركي. وبالإضافة إلى ذلك، نلبي جميع احتياجات اللاجئين في مراكز الحماية التركية. ومع ذلك، لم نتلق حتى الآن سوى ٦٠٠ مليون دولار من المنظمات الدولية ومبلغ ١,٧ بليون يورو فقط من الاتحاد الأوروبي. ولا تذهب تلك الأموال إلى الميزانية التركية مباشرة، بل يجري تحويلها مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية التي تعمل لصالح اللاجئين. وقد سبق وتعهد الاتحاد الأوروبي بتخصيص ثلاثة بلايين يورو لتركيا، ولكن ذلك متوقف الآن على تنفيذ مشاريع محددة. ونواصل تقديم الخدمات

وهي ستأتي بالنظام، والإنقاذ والسعادة للعالم بأسره. وبحسب حضارتنا نشير إلى الظاهرة المعروفة باسم "دائرة العدل" التي تستند إلى إنشاء وإدارة العلاقات بصورة صحيحة، بين المجتمع والقانون والدولة وسلطة الدولة والاقتصاد والعدالة. إن صلوات تلك الدائرة مترابطة. بيد أن تلك الصلوات ممزقة في عالم اليوم أياً كانت وجهتك. وهذا هو السبب في أن عالمنا اليوم قد وقع في فخ عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويعاني باستمرار.

ولإتاحة مستقبل يسوده السلام والأمن للجميع، يتعين علينا تحقيق النجاح لكفاح البشرية، بدءاً من البحث عن العدالة وانتهاء بإقامة العدل. واليوم، عندما تبلغ الأصول المملوكة لـ ٦٢ من أغنى سكان العالم نصف أصول سكان العالم البالغ عددهم ٣,٦ بليون شخص، فإن ذلك يعني أن هناك مشكلة كبيرة علينا أن نعمل شيئاً حيالها. ففي كل ليلة يبيت ٨٢١ مليون شخص جوعاً؛ وفي الوقت نفسه هناك أكثر من ٦٧٢ مليون شخص مصابون بالبدانة. ثمّة مشكلة في ذلك. وهناك ٢٥٨ مليوناً من السكان في جميع أنحاء العالم يجوبون الشوارع بحثاً عن ظروف أفضل للعيش والبقاء على قيد الحياة. وهناك ٦٨ مليون مشرد في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يشير كذلك إلى مشكلة معلقة أخرى علينا أن نعمل شيئاً حيالها. كما أن هناك مشكلة عندما تكون احتمالات الوفيات المبكرة للرضع المولودين في أفريقيا تسعة أمثالها بالنسبة للرضع المولودين هنا.

ولقد قال الرومي الفيلسوف المسلم الشهير ذات مرة، والذي بدأ شعاعه يسطع من مدينة قونية، في قلب الأناضول، مستهدفاً توعية جميع البشر في جميع أنحاء العالم، إن العدالة تعني إعادة الأمور إلى نصابها - أي إعطاء الشخص ما يحتاجه أو يرغب فيه. فلننشئ نظاماً للإدارة العالمية يكون بمثابة درع لحماية المضطهدين، والضحايا، ولنمد يد العون إلى الجميع ومن لا مأوى لهم، وبذلك نجلب الأمل للأجيال المقبلة.

وفي العراق، نشجع جميع الأطراف على بذل الجهود الرامية إلى ضمان مستقبل البلد. وفيما يتعلق بالعنصرية وكرهية الأجانب وكرهية الإسلام، فإننا نسعى جاهدين لمنع الاتجاهات السلبية من الظهور في أجزاء مختلفة من العالم، ولا سيما في أوروبا.

كما اعتمادنا موقفاً نشطاً استجابة للتطورات الجارية في سورية، التي أصبحت الآن مكاناً تقوم غالبية بلدان العالم بتصدير الجماعات المتطرفة المقيمة داخل حدودها إليها. ومن خلال دعمنا لعمليتي جنيف وأستانا ومناطق تخفيف التوتر التي تمت إقامتها، نواصل السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في سورية ونحاول أن نجعل سورية بلداً ينعم بالسلام مرة أخرى. وبتطهيرنا لمنطقتي حراييلس والراعي من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنطقة عفرين من حزب العمال الكردستاني، وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب - وهي جميعها منظمات إرهابية - إنما حولنا منطقة مساحتها أكثر من ٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع إلى منطقة آمنة يسودها السلام للملايين من السوريين.

وفي الآونة الأخيرة، وقعنا اتفاقاً مع روسيا، اتفاق سوتشي، والذي منعنا من خلاله اعتداءات النظام الدموية على مناطق تخفيف التوتر في محافظة إدلب، حيث يعيش ٣,٥ ملايين مدني. ونعتقد أنه من خلال منع تكرار المذابح التي نُفذت سابقاً في حلب وحماة وحمص ودرعا والغوطة الشرقية، تكون تركيا قد مهدت الطريق أمام إحلال السلام والتوصل إلى حل سياسي في البلد، ولا سيما في إدلب. وهدفنا هو تطهير الأراضي السورية من وجود الإرهابيين على طول الطريق من منبج إلى الحدود العراقية. وأدعو جميع الأطراف إلى دعم إيجاد حل سياسي عادل ومستدام في سورية من خلال اتباع نهج بناء. ونود أن نشهد اتباع نهج قائم على المبادئ ضد جميع التنظيمات الإرهابية.

إن من يزودون الإرهابيين بعشرات الآلاف من الشاحنات وآلاف من طائرات الشحن المحملة بالأسلحة والذخائر من أجل

إلى اللاجئين كل يوم دون أي شروط مسبقة أو انقطاع على الإطلاق. ونتوقع تقديم دعم أكثر سخاء ومرونة إلى تركيا، ولا سيما من جانب الاتحاد الأوروبي، لأننا منعنا تدفقات كبيرة من اللاجئين من الوصول إلى أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما إلى أوروبا، والفضل يعود لما وفرناه من فرص للاجئين لدينا.

وعلاوة على ذلك، فإننا نقدم معونة إنسانية كبيرة في جميع أنحاء العالم، وليس للاجئين داخل حدودنا أو بالقرب منها فحسب. وفي هذا العام، تحتل تركيا المرتبة السادسة في العالم من حيث مجموع المعونة الإنمائية، والمرتبة الأولى في مجال المساعدة الإنسانية. وتركيا واحدة من بين أكبر الجهات المانحة في مجال التنمية والمعونة الإنسانية، نظراً لأننا نحتل المرتبة السابعة عشرة بين أكبر اقتصادات العالم. ويمثل التزامنا القوي تعبيراً قوياً عن الأهمية التي نعلقها على المعونة الإنسانية ومساعدة المحتاجين.

وعلى النحو المشار إليه في نداء الجمعية العامة لهذا العام، فإن العالم يحتاج إلى قيادة عالمية ومسؤولية مشتركة أكثر من أي وقت مضى من أجل بناء مجتمعات مستدامة تنعم بالسلام ويسودها التكافؤ. وتبذل تركيا جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه داخل الأمم المتحدة. وأصبحت مبادرة الوساطة من أجل السلام، التي أطلقناها مع فنلندا في عام ٢٠١٠، تحظى الآن بدعم مجموعة أصدقاء الوساطة، التي تتألف من ٥٦ دولة عضواً. واتخذنا أيضاً خطوات جديدة إلى الأمام في هذا الصدد في إطار منظمة التعاون الإسلامي، التي نرأسها في الوقت الحالي.

وغدت مبادرة تحالف الحضارات، التي أطلقناها مع إسبانيا، مبادرة للأمم المتحدة بمشاركة ١٤٦ دولة عضواً. وبخصوص مساعدة الصومال الذي يعاني من الجوع في الوقوف على قدميه، فإننا نعكف حالياً على تنفيذ برنامج للتنمية أعتقد أنه سيكون نموذجاً يحتذى به في بقية العالم. وقد قمنا بتعبئة جميع مواردنا وقدراتنا لمساعدة الملايين من الأبرياء في راخين، التي تبعد كثيراً عن بلدنا. ونبذل جهوداً صادقة لحل أزمة الخليج.

الذين اندسوا في صفوف الشرطة والقضاء في تركيا، ثم من خلال وكلائهم في القوات المسلحة.

ومع القوة الاقتصادية والبيروقراطية التي حققتها تلك المنظمة الإرهابية بمرور الزمن، فإنها حاولت السيطرة على السياسة والمجتمع والدولة نفسها. ومع ذلك، وبفضل الدعم القوي الذي يقدمه شعب بلدنا والكفاح القوي ضد منظمة فتح الله غولن الإرهابية خلال الأعوام الخمسة الماضية، فإننا قضينا على أغلبية أعضاء تلك المنظمة في بلدنا. ويمكننا الآن أن نرى أن هذه المنظمة الإرهابية تنفذ أنشطة مماثلة في جميع أرجاء العالم. إننا نحذر العديد من البلدان الصديقة لتركيا في جميع أرجاء العالم ونطالب بتسليم الإرهابيين المختبئين داخل حدودها، ولكن بعض تلك البلدان عازفة عن تسليمهم. ولكن، في نهاية المطاف، سيكون ثمن هذا العزوف باهظاً للغاية.

وتحصل منظمة فتح الله غولن الإرهابية على عائدات تتراوح بين ٧٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون دولاراً في الولايات المتحدة من خلال مدارسها المستقلة الموجودة في ولايات مختلفة في جميع أنحاء البلد. وذلك الرقم لا يشمل الدخل الذي تدره المؤسسات التجارية المشاركة في جميع أنواع أنشطة غسل الأموال والهياكل الأخرى ذات الخطط السرية التي تبدو وكأنها منظمات غير حكومية. إنني أشعر بالإستياء، ولذلك السبب أحذر بكل صراحة البلدان الصديقة لتركيا في جميع أرجاء العالم. وأدعوها إلى تعبئة جهودها لمكافحة وجود منظمة فتح الله غولن الإرهابية في بلدانها. ويجب أن نبدي التضامن نفسه الذي أبديناه فيما يتعلق بالمنظمات الإرهابية المسلحة والأنظمة المتعطشة للدماء إزاء تلك العصابة الخبيثة أيضاً. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا والمعلومات التي جمعناها بشأن تلك المسألة مع البلدان الصديقة لتركيا وأي بلد مستعد للتعاون معنا بصورة وثيقة.

لقد ألحقت الحروب التجارية الضرر بالبشرية في كل العصور. ونحن نقف على حافة حرب أخرى من تلك الحروب

مصالحهم التكتيكية، سيشعرون بكل تأكيد بالحزن والأسى في المستقبل لقيامهم بذلك. إن دعم المنظمات الإرهابية وإغلاق الحدود أمام اللاجئين، مع إلقاء كامل العبء على كاهل عدد قليل من البلدان مثل تركيا، لن يمنح العالم مستقبلاً أكثر أمناً أو أكثر ازدهاراً. على العكس من ذلك، فإن تحريف المسائل بهذه الطريقة سيصل بنا يوماً ما إلى نقطة بحيث لن تتمكن الإجراءات التي نتخذها من التغلب عليها. ولذلك، فلنبذل جهوداً صادقة وبناءة بقدر أكبر بهدف إيجاد حلول في المناطق التي تشهد نزاعات، مثل سورية والعراق واليمن وليبيا وأفغانستان وأوكرانيا، وكذلك في المناطق التي يُحتمل أن تكون في حالة نزاع، مثل البلقان والقوقاز وشمال ووسط أفريقيا والخليج وشرق البحر الأبيض المتوسط. وينبغي ألا ننسى أنه إذا لم تتمكن من تحقيق حد أدنى من السلام والازدهار للجميع في كل أنحاء العالم، فلن يتمكن أحد من أن يعيش بأمان داخل حدوده.

ولا تحصل جميع المنظمات الإرهابية على نفوذها من خلال أعمالها المسلحة فحسب. فبعضها يستخدم أساليب أكثر تعقيداً وسرية وأكثر خداعاً. فقد حاولت منظمة فتح الله غولن الإرهابية القيام بانقلاب ليلة ١٥ تموز/يوليه في عام ٢٠١٦، وفي نهاية المطاف، استشهد ٢٥١ من المدنيين الأتراك وأصيب أكثر من ١٩٣ ٢ مدنياً بجروح. وهذا هو نوع التنظيمات الإرهابية الذي أشرت إليه للتو. ومنظمة فتح الله غولن الإرهابية تستتر وراء مفاهيم براقية مثل التعليم والرعاية الاجتماعية والحوار، وتواصل العمل بصفتها منظمة غير حكومية أو مؤسسة تجارية. ويعيش زعيم هذه المنظمة الإرهابية حالياً في ولاية بنسلفانيا حياة راغدة جداً، على رقعة أرض مساحتها أكثر من ٤٠٠ فدان.

وطوال العقود الأربعة الماضية، كانت هذه المنظمة الإرهابية تنمو وتتطور في تركيا عن طريق الخداع، ورأينا وجهها الحقيقي عندما شعر الإرهابيون بأنهم أصبحوا أقوى بما يكفي للقيام بانقلاب. وشرعوا في محاولات متتالية، أولاً بواسطة عملائهم

المخيفة. ولا يمكن لأي أحد منا أن يبقى صامتا في وجه عمليات الإلغاء التعسفية للاتفاقات التجارية، وتفشي سيطرة النزعة الحمائية واستخدام الجزاءات الاقتصادية كأسلحة. إن الآثار السلبية لتلك التطورات المتتوية ستؤثر في نهاية المطاف على جميع البلدان. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لمنع الأضرار التي تلحق بالنظام التجاري العالمي نتيجة للقرارات الانفرادية التي تتخذ في شكل فرض جزاءات. وفي وقت نحن بحاجة إلى العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنه لا أحد يريد أن يشهد العالم تمزقا اقتصاديا جديدا.

ومن السهل إثارة الفوضى، ولكن من الصعوبة بمكان استعادة النظام. وللأسف، في الوقت الحالي تحاول بعض البلدان باستمرار إحداث الفوضى. ولا يوجد خطر أكبر من وجود نظام عالمي يفتقد الرحمة والضمير والحقيقة والأمل. وذلك هو الخطر الذي نواجهه الآن. لقد ظلت تركيا دائما مؤيدة لحرية التجارة وحرية تنقل الأشخاص والسلع. وكل تراجع في تلك المجالات يحدث تداعيات سلبية سيكون من الصعوبة بمكان التغلب عليها من أجل الأجيال المقبلة. فضلا عن ذلك، فإن مما يزيد شعورنا بخيبة الأمل كون هذا النهج طرح بخطاب للتهديد والقوة وبالتجاهل التام لتاريخ العلاقات الثنائية. ونحن نؤيد حل مشاكلنا عن طريق الحوار البناء على قدم المساواة. ونتوقع العمل بروح المسؤولية من جميع أصدقائنا في جميع أرجاء العالم.

وإننا نقيم تعاوننا فعالا ومتناسقا وبناء مع نظرائنا في المنابر الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي في شكل الاتحاد الجمركي. وأعربت تركيا دائما عن تأييدها لاتخاذ نهج مريح للجميع نحو الجهات التي نتعامل معها في جميع أرجاء العالم. إن صدق النهج الذي نتبعه واضح، ولهذا السبب نرى أن الادعاءات ضد بلدنا وممارسة الضغط عليه أمور غير منصفة. ونعتقد أنه يمكننا، بالتوافق مع البلدان والمؤسسات التي تشارك منظورنا، تجاوز

أولا، نعتقد أن هناك حاجة إلى إنشاء مؤسسة في إطار الأمم المتحدة من أجل الشباب، لأن الشباب يضمنون استدامة مستقبلنا. وتقترب تركيا إنشاء منظمة للأمم المتحدة للشباب في أقرب وقت ممكن، ونقترح اسطنبول، المدينة التي ترمز إلى تاريخ العالم، مقرا لهذه المنظمة. ويمكننا أن نخصص مركزا للشباب، يجري بناؤه حاليا في اسطنبول، لتلك المنظمة.

ثانيا، استضافنا، في عام ٢٠٠٥، مؤتمر القمة العالمي للشيوخوخة في تركيا للمرة الأولى، وبعد ذلك حدد عام ٢٠١٩ السنة الدولية لكبار السن. وفي ذلك الصدد، يجري إنشاء وكالة الأمم المتحدة الدولية للمسنين في اسطنبول، وستعقد الجمعية العالمية الثالثة للشيوخوخة في اسطنبول. وأدعو بكل ترحيب الممثلين إلى حضور مؤتمر القمة ذاك، الذي سيعقد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

ومرة أخرى، أتمنى كل النجاح للجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والسبعين. وأصالة عن نفسي وبالنيابة عن بلدي، أود أن أحیی بحرارة وبكل احترام جميع البلدان والشعوب الممثلة في البرلمان المشترك للبشرية. وأرجو أن يسود فيها جو للسلام والعافية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تركيا، على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، من قاعة الجمعية العامة.

كما كان الحال في حقبة سابقة. بل على العكس، كان الأثر هو تركيز انتباه أفريقيا على الحاجة الملحة لترتيب أمورنا الداخلية، وتغيير طريقة عملنا بشكل أساسي. ولهذا السبب أطلق الاتحاد الأفريقي إصلاحا ماليا ومؤسسيا كبيرا قبل أكثر من ثلاث سنوات. ونحن نرى بالفعل تحقيق نتائج عملية.

وأدى الانضباط المالي الجديد إلى تراجع ميزانية الإتحاد الأفريقي بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بميزانية العام الماضي. كما زادت حصة التمويل المقدمة من الدول الأعضاء زيادة كبيرة. أما المساهمات في الصندوق الذي يساعد في دفع تكاليف عمليات دعم السلام التي يضطلع بها الإتحاد الأفريقي فهي في أعلى مستوى منذ إنشائه، في عام ١٩٩٣. وتم في وقت سابق من هذا العام، التوقيع على الاتفاق التاريخي بشأن منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، الذي شكل تنويعا لجهود استمرت لعقود. وبمجرد دخولها حيز التنفيذ، سيتم إعادة تحديد مكان إفريقيا في البنية الاقتصادية والتجارية العالمية.

وسوف تساعد اقتصاديات الوفورات، والمستويات الأعلى من التجارة البينية الأفريقية قارتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. كما سنرى إمكانيات جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص مع القطاع الخاص المتنامي في أفريقيا. وقدم هذا العام أيضا أمثلة على الشؤون الأمنية الإقليمية والتحويلات السياسية الرئيسية التي يجري التعامل معها بطريقة سلمية وتطلعية. إن التشاور والقيادة الأكثر فعالية يقللان من الحاجة إلى وساطة خارجية، وهذا هي الكيفية التي ينبغي أن تكون الأمور عليها.

إن التطورات الهائلة في منطقة القرن الأفريقي، في إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي وحتى الصومال، هي الأكثر بروزا. ويستحق قادة المنطقة دعمنا الكامل لأنهم يضعون جانبا عقود من انعدام الثقة ويعملون على التوصل إلى تسوية شاملة. ومن المهم أن

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاغامي (تكلم بالإنكليزية): إذ نجتمع في هذه القاعة ونعمل معا لجعل الأمم المتحدة أكثر أهمية لجميع الناس، فإن التطورات الإيجابية في أفريقيا التي حصلت خلال العام الماضي تستحق اهتمام هذه الهيئة. وأود أن أبدأ ببيان بمفارقة.

لا توجد أية منطقة أخرى يلمس فيها الإحساس بالتضامن عبر الوطني والوحدة بصورة أعمق من الصورة التي يلمس بها في أفريقيا. ففي سياقنا لم يسمع بالفكرة التي مفادها أن الهوية الوطنية الخاصة بكل واحد منا تتناقض مع الوحدة الأفريقية. ولكن، بالرغم من تلك الهبة المدنية الفريدة، فإن أفريقيا عرفت في كثير من الأحيان بالإنقسام والاختلال في الممارسة العملية. وذلك ما ترك أفريقيا غير قادرة على صياغة مصالحها المشتركة وتعزيز هذه المصالح. لقد تخلينا عن تحمل المسؤولية عن مستقبلنا للآخرين ليس بالقوة، ولكن بسبب التقصير.

تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد بجر العلوم (العراق).

إن الزمن يتغير بسرعة، وبالتالي يجب أن تتغير إدارة الموقف العالمي لأفريقيا. والاتجاه السائد في قارتنا يسير صوب التعاون أوثق وأكثر إنتاجية، سواء من خلال الإتحاد الأفريقي أو مجتمعاتنا الاقتصادية الإقليمية. إن التراجع الواضح للمعتقدات الأكيدة والسلطات القديمة، لا يجلب الاضطراب إلى أفريقيا،

عالمية. إن معالجة هذا الخلل في أساس نظامنا هو ما سيشكل شكلا لإحياء التعاون المتعدد الأطراف، وتحديد شرعية المؤسسات الدولية ذات الأهمية البالغة لمستقبل كوكبنا.

ونتطلع خلال السنوات المقبلة، إلى تعميق الشراكة الهامة بين أفريقيا والأمم المتحدة والنهوض ببرامجنا المشتركة للسلم والأمن والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية البيئة وتحقيق الازدهار المشترك.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إنريكي بينيا نيتو، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس الولايات المكسيكية المتحدة.

اصطحب السيد إنريكي بينيا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة، الترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إنريكي بينيا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بينيا نيتو (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ السفيرة ماريا فرناندا اسبينوزا غارسيا على انتخابها رئيسة للجمعية العامة. وأرحب بتزوس امرأة من أمريكا اللاتينية لأول مرة في التاريخ، أعمال الجمعية العامة.

وقد أبدت المكسيك، منذ إنشاء المنظمة، استعدادها للمساعدة في تحويل المثل العليا التي أدت إلى إنشائها إلى واقع.

يتعاون مجلس الأمن بشكل وثيق مع الإتحاد الأفريقي لمصاحبة عملية التطبيع هذه.

وفي زمبابوي أيضا، تتطلب المراحل التالية لمسار التقدم في البلد تشجيعا مستمرا من جانب المجتمع الدولي. لكن هناك حالات أخرى في أفريقيا، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والساحل وجنوب السودان، حيث لا تزال المشاكل الخطيرة دون حل، رغم وجود من الكثير من الإمكانيات. ويجب أن تجتمع إفريقيا والعالم معاً وأن يقوموا بما يجب القيام به لتنسيق المبادرات المتداخلة وضمان احترام الاتفاقيات.

ويشكل السلام والأمن أساس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. لقد شهدنا بالأمس، الاحتفال بالذكرى المثوية لميلاد نيلسون مانديلا بقمة نيلسون مانديلا للسلام. وبهذه الروح، من المقرر بالفعل أن نبدأ فصلا جديدا من خلال التعاون بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التمويل المستقر لعمليات دعم السلام المكلفة بتفويض من الإتحاد الأفريقي. ويحظى مشروع القرار الذي سيقدمه أعضاء مجلس الأمن الثلاثة في أفريقيا بالدعم الكامل للإتحاد الأفريقي. وستتفق هذه الخطوة أيضا مع مبادرة الأمين العام الجديدة للعمل من أجل حفظ السلام. وهذا يجسد مرة أخرى أن وجود أفريقيا أكثر تركيزا وعملا أمر يفيد الجميع.

وفي هذا السياق الأوسع للشراكة الأقوى بين مؤسساتنا، من المهم أن يمنح التمثيل الدبلوماسي للإتحاد الأفريقي هنا في الأمم المتحدة المركز والوزن اللذين تتمتع بهما الهيئات الإقليمية الأخرى. وموضوع المناقشة العامة لهذا العام هو "جعل الأمم المتحدة ملائمة لجميع الناس". ويتطلب ذلك التزاما بتحقيق تعددية حقيقية كانت غائبة في كثير من الأحيان. فالنظام الحالي ذي المسارين للحكومة العالمية غير قابل للاستمرار. والقليل فقط هم الذين يحددون المعايير التي يحكم بها الآخرون. لكن المعايير التي لا تنطبق على الجميع على قدم المساواة، ليست معايير

بلدان أخرى ممثلة في هذه القاعة، التقييم السنوي لأثر التغيير التكنولوجي السريع، وبخاصة الذكاء الاصطناعي، على تحقيق خطة ٢٠٣٠.

إن تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ يشكل أولوية بالنسبة لبلدي. فنحن، كمجتمع دولي، علينا التزام أخلاقي بوضع المبادئ موضع التنفيذ وتحقيق التخفيف والتكيف وتمويل الأهداف الأكثر طموحا. وقد تصرفت المكسيك بمسؤولية في البحث عن حلول للتحديات التي تشكلها الهجرة. إنني أرحب بالتقدم الذي أحرزناه في تحقيق الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقد عمل الممثلان الدائم للمكسيك وسويسرا، استنادا إلى النموذج الإنمائي الجديد، خلال العامين الماضيين مع الدول ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية لوضع المبادئ التوجيهية التالية للاتفاق: احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وتقاسم المسؤولية والاحترام المطلق لسيادة الدول، من بين أمور أخرى. وسيتيح لنا الاعتماد الرسمي المقبل لذلك الصك في مراكش في كانون الأول/ديسمبر التعويل على وثيقة تأسيسية للإدارة الدولية للهجرة.

لقد ظلت المكسيك تتصرف بمسؤولية في تعزيز السلم والأمن الدوليين. فبعد توقف دام أكثر من عقدين من الزمن، استأنفت المكسيك مشاركتها في عمليات حفظ السلام. وقد أسهمنا، في السنوات الأخيرة، في العمليات التي نشرت في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما أن المكسيك وضعت بصماتها في الكفاح من أجل القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما نزع السلاح النووي. وبناء على ذلك، بدأنا ودعمنا العملية التي اختتمت في ٢٠١٧ بالتفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي صدقت المكسيك عليها في كانون الثاني/يناير. ونحث جميع

ونحن ندرك، كمكسيكيين، مسؤولياتنا كدولة تشكل جزءا من مجتمع دول مستقلة وذات سيادة. لقد تمكنت الأجيال المتعاقبة من بناء دولة ديمقراطية وتعددية في المكسيك ومجتمع حر وتشاركي واقتصاد دينامي ومنفتح على العالم. وقد أسهمنا، في الوقت نفسه، في المداولات والعمل الذي تركز على التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي في البحث عن السلام والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان. تلك هي القيم العالمية التي ألهمت جهود المكسيك وأرشدتها للتغلب على التحديات التي تواجه مجتمعنا.

وتمضي المكسيك قدما، بالتزام وتعاون الفروع الثلاثة لحكومة بلدنا والأحزاب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني وممثلي مختلف القطاعات الاقتصادية، نحو تحسين مستويات الثروة والتنمية. وقد سعينا إلى تعزيز مؤسساتنا وحماية مجتمعنا من خطر الجريمة والعنف في السعي إلى تحقيق العيش في سلام في المكسيك. وقد عملنا على تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفا من خلال الحد من مستويات الفقر وبناء مكسيك شاملة للجميع. لقد حولنا النظام التعليمي المكسيكي بحيث يوفر للأطفال والشباب في البلد تعليما جيدا يعدهم لحياة ناجحة وسعيدة. وقمنا بإزالة الحواجز التي ظلت، لعقود، تعوق التنمية الاقتصادية الكاملة، وبالتالي ازدهار المكسيك. وقد قمنا بدور نشط في إيجاد حلول للتحديات الدولية، وهو أمر يناسب أحد البلدان الـ ١٠ الأكثر اكتظاظا بالسكان وأحد الاقتصادات الـ ١٥ الأكبر في العالم، وجهة فاعلة مسؤولة في العالم.

وقد ترجم بلدي الشعور بالمسؤولية إلى شعار في سياسته الخارجية. وقد تصرفت المكسيك بمسؤولية في تعزيز التنمية المستدامة، التي تفيد الجميع. ولذلك السبب، أنشأنا هيكلًا مؤسسيا، بالتعاون مع السلطة التنفيذية الاتحادية، للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعززنا، بالتعاون مع

استعادة الديمقراطية والسلام واحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة. وسنسعى على الدوام لإيجاد حلول سلمية يتفق عليها مواطنو تلك البلدان، في احترام كامل لمبدأ عدم التدخل.

وتعيد المكسيك اليوم تأكيد دعوتها، كما فعلت باستمرار في الماضي، إلى إنهاء الحصار التجاري والمالي المفروض على كوبا. فالمكسيك تعتقد أنه لا بد من إيجاد حلول للمشاكل من خلال الحوار والمفاوضات. وإنني على اقتناع بأن من شأن إنهاء الحصار أن يعود بالنفع على المنطقة بأسرها.

لقد رأينا في المشهد الدولي اليوم، اتجاهات كان يبدو أنه قد تم التغلب عليها وتبين في الماضي أنها تتعارض مع مصالح التنمية، مثل الدعوة إلى النزعات القومية الإقصائية، وعودة الممارسات التجارية الحمائية والتشكيك في تعددية الأطراف وتقويضها. فهذه السياسات تعزز الإقصاء - الإقصاء السياسي للأقليات، والإقصاء الاجتماعي للفئات الضعيفة، والإقصاء الاقتصادي لمن هم أقل حظا والإقصاء الثقافي للأشخاص الذين يعيشون أو يفكرون بطريقة مختلفة.

وفي مواجهة هذه التوجهات المقلقة، أؤكد من جديد أمام هذا المحفل العالمي أهمية تعددية الأطراف والتعاون الدولي بالنسبة للمكسيك. وتبين التجربة أن تعددية الأطراف هي خير وسيلة للدفاع عن سيادة وكرامة كل دولة، مع الإسهام في الوقت نفسه في أمن ورفاه مجتمع الأمم. ولهذا السبب، يتعين على جميع أعضاء المنظمة تأكيد ثقتهم فيها والتزامهم بتعزيزها.

وعلى وجه التحديد، تدعو المكسيك الدول الأعضاء، أولا، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح شامل لمجلس الأمن من شأنه أن يعزز تعددية الأطراف، وليس الإتيان بأعضاء دائمين جدد وإنشاء مدد عضوية أطول للأعضاء غير الدائمين؛ ثانيا، ضمان أن تصبح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل ميثاقا اجتماعيا دوليا حقيقيا للقرن الحادي والعشرين، دليلا عالميا فعالا لضمان عدم تخلف أحد

الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على المعاهدة وتصدق عليها على القيام بذلك من دون إبطاء.

وأسلحة الدمار الشامل ليست التهديد الوحيد للمجتمع. فالالتجار غير المشروع بالأسلحة هو أحد أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي التي كان على المكسيك، شأنها في ذلك شأن بلدان عديدة أخرى، أن تواجهها. إنني أقول هذا بعبارات لا لبس فيها - إنه بالنظر إلى الطبيعة الخطيرة للالتجار غير المشروع في الأسلحة، فإنه يمثل آفة يجب أن نتصدى لها على وجه السرعة. وتمثلت إحدى الخطوات الهامة للمضي قدما بهذا الكفاح في التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة واعتمادها. وقد عقد أول مؤتمر للدول الأطراف في المعاهدة في المكسيك في عام ٢٠١٤. ويجب علينا الآن العمل على وضعها موضع التنفيذ. وقد شكلت نتائج دورة ٢٠١٦ الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية منعظفا هاما في النظام الدولي لمراقبة المخدرات. ومن شأن تنفيذها أن يتيح لنا الانتقال من مجرد الحظر إلى تنظيم فعال يجمع بين نهج المنع والصحة العامة وحقوق الإنسان.

وقد تصرف المكسيك بمسؤولية في تعزيز حقوق الإنسان. نحن نسلم بأن بلدنا لا يزال يواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولذلك فقد نفذنا سياسات عامة محددة للتصدي لها. وقد حافظت المكسيك على الانفتاح أمام التمحيص الدولي، إذ أننا نعلم أنه يعمل كأداة مفيدة لتعزيز أطرنا القانونية الوطنية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد. ويجب على المجتمع الدولي، في جهوده الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، أن يواصل تعزيز الاحترام للمبادئ الديمقراطية الأساسية في جميع أنحاء العالم. ويشكل الاستيلاء على السلطة، والانتهاك المنظم للحقوق السياسية وتمزيق النظام الديمقراطي والأزمة الإنسانية السائدة في بعض المناطق في القارة الأمريكية، مسائل تثير قلقنا العميق. وستبذل المكسيك أفضل جهودها الدبلوماسية لضمان

الالتزامات التي أخذتها فرادى دولنا على عاتقها لصالح كل الدول، وفي الوقت نفسه، لصالح المجتمع الدولي ككل.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة المكسيكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إنريكي بينيا نييتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماكرون (تكلم بالفرنسية): نحن جميعا هنا ورثة للأمل الكبير في إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، وبناء نظام دولي يرتكز على القانون واحترام المرء كلمته، وقيادة البشرية صوب التقدم الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي في جو متزايد من الحرية الآمنة. وقد رأينا النتائج. إذ انتشر التمتع بحقوق الإنسان، ونمت التجارة والازدهار، وتراجع الفقر. كان هذا هو إنجازنا للعقود العديدة الماضية.

غير أنه ينبغي لنا النظر بأمانة في اللحظة التي نعيشها. إننا نشهد اليوم أزمة عميقة في نظام ويستفاليا الليبرالي الدولي، الذي عهدناه. أولا، يرجع ذلك في جزء منه، إلى أنه أخفق في تنظيم نفسه. وحتى الآن لم يُعثر على حل يتناسب مع مهمة مواجهة إخفاقاته الاقتصادية والمالية والبيئية والمناخية. ثانيا، لأن قدرتنا الجماعية على الاستجابة للأزمات في كثير من الأحيان لا تزال تعوقها الانقسامات داخل مجلس الأمن. وكثيرا ما يُختزل دور

عن الركب؛ ثالثا، تعزيز نظام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم - ونحن واثقون من أن تعيين السيدة ميشيل باتشيليت في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سيعزز هذا الركن الهام للمنظمة؛ رابعا، الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لحماية السلم والأمن الدوليين. ويشجعنا التقدم المحرز في الحوار بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، نكرر الدعوة إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل.

إن بلدي يجتاز حاليا فترة انتقال ديمقراطي بين الحكومات. والتغيير في الإدارات يجري في بيئة من الثقة والنظام والاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي، ويميزه الاحترام غير المشروط للحريات السياسية والاقتصادية لمواطني المكسيك. وحيث أنه لم يعد يفصلني عن استكمال ولايتي كرئيس للمكسيك سوى بضعة أسابيع، سيكون هذا آخر بيان لي في أكبر محفل في المجتمع الدولي. وخلال السنوات الست الماضية، وجدت أن الحوار والتعاون والنظام الدولي القائم على القواعد هو خيارنا الأمثل للتوصل إلى حلول عادلة ومشتركة ودائمة للتحديات العالمية.

إن بناء عالم يسوده السلام والصداقة والتعاون الدولي لم يكن أبدا مهمة سهلة. فهناك من يؤثرون الإقصاء والشقاق. وهناك أيضا من يختارون أن يكونوا مجرد مراقبين عوضا عن أن يكونوا عوامل تغيير بحق. وهذه البدائل تتعارض مع روح الوثام والأخوة العالمية التي تلهم أعضاء الجمعية. وهذه المنظمة خير دليل على أن الأمر يستحق الكفاح من أجل عالم أكثر سلما وأمنا وشمولا ومساواة وتقدما واستدامة. إن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تفرض علينا أن نظل أوفياء للمثل العليا التي أهدمت تأسيس المنظمة ومواصلة البناء على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. فلنعمل جميعا من أجل الوفاء بمسؤولية

الطريق المؤدي إلى تطوير الطاقة النووية للأغراض العسكرية، غير أن ذلك السعي قد توقف بفضل خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها في فيينا في عام ٢٠١٥. ويجب علينا اليوم، كما قلت قبل عام (انظر A/72/PV.4)، ألا نسمح بتفاهم التوترات الإقليمية، بل علينا أن نضع برنامج عمل على نطاق أوسع يشمل جميع الأسلحة النووية والتسليحية والشواغل الإقليمية الناجمة عن السياسات الإيرانية. ويجب أن نفعل ذلك من خلال الحوار والتعددية دون سذاجة أو تهاون ودون أي تلميح للنوايا، لأن ذلك ليس مجدياً.

ويمكن حل مشكلة الاختلالات التجارية وآثارها على مجتمعاتنا عن طريق القواعد المشتركة المتوائمة مع الواقع الذي نعيشه اليوم، والذي يجعل ممكناً ضمان المنافسة العادلة على قدم المساواة. ولن نستطيع أي نهج ثنائي نتبعه لتسوية جميع منازعاتنا التجارية أو الحمائية الجديدة أن يفعل ذلك.

وإن ما يؤدي إلى حل الأزمة بين إسرائيل وفلسطين لا يمكن أن يكون المبادرات الانفرادية قطعاً، أو تجاهل حق الفلسطينيين المشروع في التمتع بالسلام الدائم، أو التقليل من شأن حق الإسرائيليين المشروع في التمتع بالأمن. وليس هناك بديل موثوق لإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وعاصمتها القدس. وتدرك إسرائيل أن فرنسا صديقة دائمة لها، وأدعو باسم تلك الصداقة إلى إنهاء سياسة الأمر الواقع التي تهدد إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام. وإن من الخطأ مواصلة السير على ذلك الطريق. وفيما يتعلق بتلك المسألة، فإنني على استعداد، بل يجب علينا جميعاً أن نكون على أهبة الاستعداد لتجاوز العقائد الجامدة والمواقف التاريخية حتى تتمكن من طرح مبادرات جديدة، شريطة أن يؤدي ذلك إلى تغييرات إيجابية في الميدان. وهنا أيضاً، فإن قانون البقاء للأقوى لن يؤدي إلا إلى تفاهم الإحباط والعنف. وكما ترى الجمعية، ففي مواجهة اختلال التوازنات المعاصرة هذه لم أعد مؤمناً بقانون

منظمتنا في شجب انتهاكات الحقوق التي تعهدت بضمائها. وبعد سبعين عاماً على اعتماد الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس، أصبحت النسبية الثقافية والتاريخية والدينية تتحدى الآن أسس عالميتها.

ومع أنها نشأت بدافع من الأمل، فربما تصبح الأمم المتحدة رمزا للضعف والعجز كعصبة الأمم السابقة لها. وعلينا ألا نتطلع بعيداً لنعلم من هم المسؤولون عن تلك الجريمة، فإنهم موجودون هنا في قاعة الجمعية العامة هذه، بل ويتكلمون هنا اليوم. فنحن القادة من نتحمل المسؤولية عنها. وأرى في ضوء ذلك ثلاثة مسارات لتفسير ذلك.

ويتمثل المسار الأول في الاعتقاد بأن هذه مجرد لحظة أو حدث تاريخي عابر قبل العودة إلى حياتنا الطبيعية. ولكني لا أعتقد أن الأمر كذلك. لأننا نمر بأزمة تتعلق بالفعالية والمبادئ في عالمنا المعاصر الذي لن نستطيع استعادة إنجازاته التاريخية الهامة وأساليب عمله السابقة. وليست هذه اللحظة التاريخية عابرة، بل هي مظهر من مظاهر فشلنا في الماضي.

ويتمثل المسار الثاني في قانون البقاء للأقوى. فالجميع يفضل اتباع قوانينه الخاصة. فذلك المسار - مسار الأحادية - يؤدي مباشرة إلى العزلة والمنازعات والاشتباكات على نطاق واسع مع الجميع في بيئة من التحريض والفتن المتبادلة على نحو يسبب الضرر للجميع، بمن في ذلك الذين يعتقدون أنهم الأقوى. ولا يمكن الإلقاء بالمسؤولية على عاتق الآخرين، ولا يمكن إنكارها، كما لا يمكن القيام بها بصورة استباقية، بل يجب أن تمارس على نحو جماعي.

وغني عن القول أن قانون البقاء للأقوى لا يحمي أحداً من أي تهديدات سواء كانت كيميائية أم نووية. وعليه، ما هي التسوية الحقيقية للحالة في إيران، وكيف بدأ تحقيق الاستقرار فيها بالفعل؟ هل كان ذلك بفضل قانون البقاء للأقوى أو نتيجة لضغط الفرد؟ كلا بالطبع. فنحن ندرك أن إيران كانت على

للجميع، عن طريق الإصلاحات الدستورية وتنظيم انتخابات حرة في البلد. وذلك هو ما يعنيه احترام السيادة السورية حقا. فهو ليس بديلا عن الشعب السوري في اختيار قيادته ولا اتفاقا للتغاضي عن جميع الجرائم المرتكبة بقبول بقاء هذا القائد لفترة محددة، آخذين في الحسبان أن جميع المبادئ والقوانين سيُلقي بها جانبا في نهاية المطاف.

وفي ليبيا، أيضا، ينبغي أن يمكننا ذلك النهج من التوصل إلى حل دائم. ويمكننا الوضع الراهن للميليشيات والمتحجرين من السيطرة على الأراضي، ما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. ولن نمكّن الليبيين من إيجاد مخرج من الأزمة في حال استمرار الانقسامات في صفوفنا، وفيما لو أصبحت ليبيا مسرحا، كما حدث في كثير من الأحيان، للمواجهات بين المؤثرات الأجنبية عليها. ففي باريس، تعهد الليبيون مؤخرا بإجراء انتخابات مبكرة، ما سيجعل ممكنا إعادة توحيد مؤسسات الدولة. ويجب الوفاء بتلك الالتزامات تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي. فبالأمس، اتخذت خطوة هامة وأود الإشادة بها هنا. وإن من مصلحة الليبيين وجيرانهم، أن تتحد صفوف الأوروبيين والمجتمع الدولي حول تلك الأهداف كي يتسنى لهما المضي قدما في ذلك المسار.

فنحن جميعا أقوياء معا في مواجهة الإرهاب عندما يكون بوسع الدول التعويل على قواتها لضمان أمنها، وحين يستند الأمن إلى الحلول الإقليمية والدولية وفقا للمبدأ الذي وضعته للتو. وذلك هو القرار الذي اتخذته الدول في منطقة الساحل بالعمل معا في إطار القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وكان ذلك أيضا جوهر العملية التي أطلقها الاتحاد الأفريقي بغية تحسين الوفاء بمسؤولياته عن طريق نشر عمليات حفظ السلام الأفريقية. وذلك هو جوهر المبادرات المتخذة في منطقة بحيرة تشاد بالتعاون مع نيجيريا وتشاد والكاميرون وبدعم من الاتحاد الأفريقي.

البقاء للأقوى حتى وإن تخفّى بأي شكل من أشكال الشرعية المنزوعة منه أصلا لعدم قانونيته.

وأعتقد أن هناك مسارا ثالثا بديلا أمامنا، وربما يكون هو الأصعب وقد يقتضي منا ابتكار نموذج جديد وتحقيق توازن عالمي جديد معا. فبعد الحرب العالمية الثانية، تم بناء التوازن على أساس التكتلات واحدة بعد الأخرى على مدى العقود. ثم تلى ذلك ظهور نموذج القوة المطلقة القائم على أساس القوة المطلقة. وظللنا نشهد منذ عدة سنوات حالة جديدة من عدم الاستقرار العالمي تتسم بعودة العديد من مراكز النفوذ.

ويجب أن يستند التوازن الذي يتعين علينا تحقيقه إلى أشكال جديدة من التعاون الإقليمي والدولي، وأن يُبنى في رأيي حول ثلاثة مبادئ. أولا، احترام السيادة، الذي هو في صميم ميثاق الأمم المتحدة. ثانيا، تعزيز التعاون الإقليمي. وثالثا، توفير مزيد من الضمانات الدولية القوية. ويجب علينا أن نتمكن من إدارة حالات الأزمات المعاصرة عبر ذلك النهج وعلى أساس تلك المبادئ الثلاثة.

ففي سورية، ما زلنا نواصل الكفاح ضد الإرهاب الإسلامي. وقد مكنت الاشتباكات العسكرية لبعض البلدان النظام من استعادة قوته على حساب الجرائم المرتكبة والتي لا بد من مساءلة المسؤولين عنها يوما ما. ودفع ثمن ذلك الشعب السوري غالبا للأسف، وليس هناك فائزون في سورية التي حل بها الدمار. وإن ما نحتاجه الآن هو أن نفوز بالسلام تحت رعاية الأمم المتحدة. ومع أنه لا يمكننا أن نقرر بالنيابة عن الشعب السوري، فإنه يجب علينا بناء الطرائق والوسائل المحددة التي ذكرتها للتو، وبالتالي، إيجاد حل يحظى بدعم الدول الضامنة لمسار أستانا فضلا عن دعمه من جانب الدول الإقليمية الأخرى والمجتمع الدولي من خلال الفريق المصغر المعني بسورية، وبالتنسيق بين الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، من أجل تهيئة السبل لحل الأزمة الإنسانية والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة وشاملة

الفعال لإدارة تدفقات الهجرة التي تؤثر على قاراتنا كلها بطريقة منظمة ومنضبطة هو بتهيئة الظروف لتنتقل دولي اختياري بدلاً من أن يكون قسرياً، وبالعامل معاً - بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد - لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما لضحاياها، ولتفكيك شبكات الاتجار بالبشر التي هي أسوأ آفة في هذه الظاهرة، وحماية حدودنا بطريقة محترمة مع كفاءة الامتثال للقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص تقديم الحماية غير المشروطة لأولئك الذين يحق لهم الحصول على اللجوء. وهذا ما قررنا أن نفعله معاً من خلال اتفاق الأمم المتحدة الذي سيعتمد في مراكش في كانون الأول/ديسمبر، والذي أؤيده.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، أيضاً، لا يوجد منتفعون بلا مقابل ولا حلول سهلة. وحتى أولئك الذين يشككون في صحة هذا الواقع يعانون من عواقبه مثلهم مثل الآخرين. إن الظواهر الجوية البالغة الشدة قد باتت الآن حدثاً يومياً. وبإضعاف العمل الجماعي، فإن البعض يجعلون فحسب أنفسهم عرضة لهذه الظواهر لها بشكل أكبر.

وأما فيما يتعلق بالتحول الرقمي الكبير، فواجبنا هنا أيضاً هو الوقوف معاً لبناء قواعد عصرية، تتيح لنا التوفيق بين تطور الذكاء الاصطناعي وقواعدنا الأخلاقية من أجل دعم التحول الرقمي في مجتمعاتنا.

وأؤمن إيماناً راسخاً بسيادة الشعوب، التي هي اليوم حاضرة وقوية وتمثل مطلباً لجميع شعوبنا على الساحة الدولية في نفس الوقت. كما أنها تحظى الآن بتعاون معزز في العديد من الأشكال وبالشرعية المتجددة للالتزام الدولي في هذا السياق. وقد كانت المعركة الكبرى التي خاضها أسلافنا هي في سبيل تحقيق السلام وما زال ذلك إحدى مسؤولياتنا. ولن نكسب هذه المعركة في القرن الحادي والعشرين إلا باستعادة تعددية الأطراف المتينة القادرة فعلاً لا على تسوية النزاعات بصورة واقعية فحسب، ولكن أيضاً وعلى نطاق أوسع على معالجة أسبابها.

ولهذا، يجب أن ندعم مبادرة الاتحاد الأفريقي وأن ندفع باتجاه تحسين التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن يتسنى، بحلول نهاية العام، اتخاذ قرار في هذا الشأن.

إننا نقف بقوة في وجه الإرهاب عندما نعرف كيفية تحمّل المسؤولية المشتركة عن مكافحة جميع أشكال التمويل، وعندما نتمكن من العمل معاً، كما نفعل في التحالف من أجل منطقة الساحل، من أجل التنمية والزراعة والتعليم، ولمكافحة الأسباب الجذرية لليأس التي تتيح للإرهابيين إمكانية أسر القلوب والعقول. وقد تم التعمّد بتقديم حوالي ٧,٥ بليون دولار بالفعل لـ ٥٠٠ مشروع محدد بالاشتراك مع جميع الدول المعنية والشركاء في التحالف من أجل منطقة الساحل. ويجب تعزيز هذه النتائج الأولية.

وكما هو واضح من كل هذه الأزمات، لم تكن الاستجابة بترك الدول وحدها أو التصرف بدلا منها أو بإملاء القوانين أو الحلول عليها من هنا، بل كان بمعرفة كيفية التبيان الأمين لمبادئ سيادة الشعوب والتعاون الإقليمي والالتزام الحقيقي من جانب المجتمع الدولي. وتشكّل هذه المبادئ الثلاثة الأساس لإيجاد حلول عصرية. فلا يمكن إلا بالعمل الجماعي وحده الحفاظ على السيادة والمساواة بين الشعوب التي أعطتنا ولاية عليها. ونحن بحاجة أيضاً إلى العمل الجماعي في مواجهة التحديات الديمغرافية والمناخية والرقمية الماثلة أمامنا، والتي لا يمكن لأحد منا أن يواجهها بمفرده.

وفي مواجهة التحديات الكبيرة التي تشكلها الهجرة، لا أؤمن بالحديث عن الانفتاح غير المشروط، الذي لا يبعث إلا على القلق ولا ينطوي إلا على التعصب. كما أنني لا أؤمن بالخطب المضللة لأولئك الذين يدعون، على سبيل المثال، في أوروبا وفي أماكن أخرى، أنهم سيكونون أكثر أماناً خلف حدود مغلقة تحميهم. فهذا غير صحيح. والسبيل الوحيد

إننا مدينون بالاستجابة لـ ٢٦٥ مليون طفل لا يمكنهم الوصول إلى المدرسة، والذين يعيش أكثر من نصفهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وللفتيات الصغيرات اللواتي توفر لهن أقل من ٤٠ في المائة من البلدان فرصاً متكافئة للحصول على التعليم.

وإننا مدينون بالاستجابة لـ ٧٠ مليون طفل يعيشون في المناطق الأكثر عرضة للآثار المترتبة على تغير المناخ - ضحايا الفيضانات ونوبات الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر ونضوب الموارد.

وإننا مدينون بالاستجابة لـ ٢٠٠ مليون امرأة ليست لديهن إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل، ولأكثر من بليون امرأة لا يتمتعن بالحماية بموجب القانون إذا كنّ ضحايا للعنف في منازلهن، ولجميع النساء اللواتي يقل متوسط أجرهن العالمي بنسبة ٢٣ في المائة عن أجر الرجال، وهي نسبة تصل إلى ٤٠ في المائة في المناطق الريفية.

وإننا مدينون بالاستجابة لـ ٧٨٣ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، وللذين يعانون من الجوع أو سوء التغذية المزمن وللذين لا يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية.

ونحن مدينون بالاستجابة لتطلعات أهم جيل من الشباب في التاريخ - جيلنا - الذين يبلغ تعدادهم نحو بليون نسمة، تتراوح أعمارهم الآن بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة، والذين يعيش ٩٠ في المائة منهم في البلدان النامية.

وإننا مدينون باستجابة لجميع أولئك الذين يتجهون بأنظارهم إلينا لأن مصيرهم يتوقف على ما نستطيع أو ما لا نستطيع فعله جميعاً هنا في الجمعية العامة. وأولئك الذين ينسون أننا مدينون باستجابة لجميع هؤلاء مخطئون لأنهم يبدون بذور أزمات الغد، ولأنهم سيتكون أولادهم وأولادنا في حالة أسوأ مما نحن عليه اليوم.

وأصدقكم القول بأني لا أؤمن بشعب واحد كبير معولم. فذلك وهم. ولا وجود له. ولكنني أؤمن بقيم عالمية، ويجب ألا نتنازل فيما يخص هذه النقطة. وهذان أمران مختلفان. وأنا أؤمن بالدفاع غير القابل للنقاش عن قيمنا: حقوق الإنسان وكرامة الفرد والمساواة بين الجنسين. وأؤمن بقدرتنا على تحقيق التوازن الذي يحترم الشعوب والثقافات برفض التفاوض بشأن تلك القيم العالمية. وهذا هو الواقع، ولن أترك بأي حال من الأحوال مبدأ سيادة الشعوب في أيدي القوميين أو الذين يناصرون الانسحاب اليوم، أمام المجتمع الدولي، ويودون استغلال سيادة الشعوب لتحدي عالمية وقوة قيمنا، التي نجتمع كلنا هنا معاً في هذه القاعة بفضلها.

وقد استفدنا جميعاً هنا من هيكلية النظام الدولي التي صاحبت العولمة، حتى أولئك الذين ينتقدونها. ونحن نتمتع بفترة من سيادة النزعة الإنسانية وقد أدينا جميعاً دوراً في جعلها واقعاً. وعلينا أن نعالج اليوم الأسباب الجذرية للاختلالات في التوازن التي نشهدها. ويجب علينا معاً أن نواجه نقاط ضعف نظامنا الدولي وأن نقوم، فيما يتجاوز الأزمات التي ذكرتها للتو، بالنظر في أوجه التفاوت العميقة التي ترسخت. وفي رأبي أن هذا هو لب المشكلة اليوم. فما الذي أيقظ النزعة القومية؟ وما الذي يثير الشك في هذه الجمعية؟ وما الذي يثير الأزمات في كل مكان؟ إنها تلك التفاوتات العميقة التي فشلنا في معالجتها.

قبل عشر سنوات، عندما وقعت الأزمة المالية الدولية، اتخذنا تدابير للطوارئ ولكننا لم نحل المشكلة من جذورها. فنحن لم نكبح نزعة التركيز المفرط للثروة على كوكبنا، ولم نُقدّم حقاً استجابة لجميع أولئك الذين تخلفوا عن ركب العولمة. ويكن جميع أولئك الذين كانوا مهمشين الضعيفة الآن بسبب الإهانات التي عانوا منها أو أنهم قد استسلموا لليأس، وهو ما ندفع نحن الآن ثمنه بشكل جماعي. ونحن ندين لجميع هؤلاء الناس بالاستجابة.

البلد التي ولدوا فيها، أو بسبب عدم قدرتهم على الذهاب إلى المدرسة، وفي بعض البلدان بسبب كونهن نساء، أو بسبب عدم حصولهم على الخدمات الأساسية.

لقد حافظنا على الالتزام الذي قطعناه هنا في العام الماضي مع رئيس السنغال. وقد جمع مؤتمر الشراكة العالمية من أجل تمويل التعليم، الذي عقد في دكار في شباط/فبراير، ٢٠١٥ بليون دولار لزيادة فرص الحصول على التعليم في جميع أنحاء العالم. وهو مبلغ تاريخي. وقد زادت فرنسا مساهمتها بمقدار عشرة أضعاف. وينبغي أن تعمل تعبئة مجموعة الدول السبع التي بدأت بالفعل تحت الرئاسة الكندية على التمكين من تحقيق أكثر من ذلك. إننا في لحظة هامة بشأن هذه المسألة ستقرر ما إذا كنا قادرين على مواجهة التحدي الذي نواجهه أم لا. وفي الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، سيكون هناك ٦٢٠ مليون طفل آخرين بحاجة إلى التعليم في جميع أنحاء العالم، بمن في ذلك ٤٤٤ ملايين من الأفارقة. فهل سنقوم بتوفير ذلك؟ هل سنقدم لهم كل ما يحتاجون إليه من أجل إرساء أسس متينة تمكنهم من أن يصبحوا مسؤولين عن حياتهم الشخصية، والعيش كإخوة في عالم الغد؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما هو نوع العالم الذي نهيئه؟ ولهذا السبب ألزمت فرنسا بهذا الكفاح، وأصررت كثيراً على تدريب المعلمين، والتدريب المهني، والمساواة بين الجنسين في التعليم. ولذلك، أحث الجميع هنا على الانضمام إلى هذه الطفرة العالمية العظيمة للتعليم. فلن يكون التعليم والصحة هما الركيزتين الوحيدتين اللتين تقوم عليهما مجتمعاتنا في القرن الحادي والعشرين، بل سيكونان اللبنة الأساسية لاقتصاداتنا.

كما يجب أن نكافح بجديّة عدم المساواة بين الجنسين. وفي فرنسا، جعلت هذه هي المسألة الرئيسية لمدة الخمس سنوات لرئاستي وأقوم بإطلاق نداء هنا لكي تصبح مسألة عالمية رئيسية. إن النساء والفتيات هن أول من يتضرر من جراء الفقر والنزاعات وآثار الاحتراز العالمي. وهن أول ضحايا

وقد أحرزنا تقدماً كبيراً في الحد من أوجه عدم المساواة فيما بين بلداننا، وأنشأنا إطاراً لذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكننا لم ننتصر في المعركة بعد. فهي لا تزال بعيدة عن الانتهاء. إن ثروة الفرد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى بواقع ٥٠ مرة من ثروة الفرد في البلدان المنخفضة الدخل. فهل نعتقد أن في وسعنا زيادة الاستقرار والتوازن بصورة مستدامة في ظل هذه الحالة؟

كلا، يجب أن نتخذ إجراءات. ولهذا السبب، كما أعلنت هنا في العام الماضي (انظر A/72/PV.4)، قررت زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها فرنسا بمبلغ بليون يورو اعتباراً من عام ٢٠١٩. وستزداد صناديق الأنشطة الإنسانية لدينا بنسبة ٤٠ في المائة. كما أنه السبب في أن مكافحة عدم المساواة ستكون أولوية الرئاسة الفرنسية لمؤتمر قمة مجموعة الدول السبع لعام ٢٠١٩. فستتولى فرنسا الرئاسة المقبلة للمجموعة، بعد كندا، التي أنني على قيادتها. وأود أن أعيد النظر بصورة كبيرة في شكلها من أجل تحسين مشاركتها مع مختلف الدول الأخرى، ووضع طرق جديدة للتنسيق.

كما أردت أن يحدث ذلك في الأمم المتحدة، حيث قدمت أول إعلان عن أن خطة المساواة ستكون في قلب مؤتمر القمة المقبل للمجموعة، وإنني أعتزم أيضاً تقديم تقرير عن نتائج مؤتمر المجموعة في بيارتز في أيلول/سبتمبر القادم، لأن الوقت الذي كان بمقدور رابطة البلدان الغنية فيه أن تحدد موازين القوة في العالم وحدها قد مضى منذ وقت طويل، ولأنه من المستحيل الفصل بين مصير كل عوض من أعضائها ومصير جميع الدول الأعضاء في الجمعية. ويجب أن نتصدى لأوجه عدم المساواة الحديثة اليوم، حيث إنها هي أصل الشر الذي شجبتة في مستهل بياني. ويجب أن نتصدى لأوجه عدم المساواة في الفرص، وهو انحراف أخلاقي وحقيقي لا يمكن تحملها. فلا يمكننا أن نقبل بعالم لا يتمتع فيه الناس بنفس الفرص بسبب

بالتضامن. ولكننا جميعا سنكون مسؤولين عن الكوارث التي تتضاعف أمام أعيننا وشعوبنا وأطفالنا. لقد تم إحباط الأختيار المعلن لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ لأننا استطعنا أن نظل متحدين، رغم قرار الولايات المتحدة بالانسحاب منه. ويجب أن تواصل تلك القوة دعمنا لمساعدتنا في درء جميع التنبؤات القاتلة.

لقد قيل لنا إن الحلول موجودة ولكن هناك افتقار إلى التمويل. ولذلك، فلنقم بإيجاده، ولنقم بالابتكار. وهذا هو ما فعلنا في العام الماضي في باريس، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، مع العديد من المجتمعين هنا، في مؤتمر قمة ”كوكب واحد“، وذلك بتحديد التزامات عملية والتائج الأولى. وهذا هو ما فعلناه في بداية السنة في دلهي، مع التحالف الدولي للطاقة الشمسية. وهذا ما سنقوم به مرة أخرى يوم غد في نيويورك، في مؤتمر القمة الثاني ”كوكب واحد“. لقد قيل لنا إن الوقت قد فات بالفعل، وأنه لا يمكننا تحقيق الأهداف. ولذلك، دعونا نسرع، دعونا نقوم معا باعتماد القواعد المتعلقة بتنفيذ اتفاق باريس في كانون الأول/ديسمبر في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فلنعمل على تنفيذ بروتوكول مكافحة غازات الهيدروفلوروكربون، الأمر الذي من شأنه أن يمكننا من خفض متوسط درجة الحرارة العالمية درجة واحدة بحلول عام ٢٠٥٠. فلضع لأنفسنا هدف إبرام ميثاق عالمي طموح للبيئة بحلول عام ٢٠٢٠، وكفالة أن يشكل مؤتمر بيجين للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة التابع للمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة لعام ٢٠٢٠ في فرنسا خطوات حاسمة.

فلنقدم التزاما واضحا، ولنتحل جميعا بنفس القدر من الوضوح والدقة والاتساق. إنها حالة طارئة. ولذلك، دعونا نفني بالالتزامات التي قطعناها. دعونا لا نوقع بعد الآن على اتفاقات تجارية مع دول لا تحترم اتفاق باريس. فلنكفل أن

العنف الجنساني والجنسي، والذي كثيرا ما يعوق حرية تنقلهن وقدرتهن على العمل ويتحكم في أجسادهن. ومن مسؤوليتنا في القرن الحادي والعشرين أن ننهي هذا العنف، بدءا من التحرش في الشوارع ووصولاً إلى قتل الإناث. لقد حان الوقت لأن يتوقف عالمنا عن إيذاء المرأة وينشئ لها أخيرا المكان الذي تستحقه، مكان يمكنها فيه أن تتولى القيادة. ويجب أن نكفل إمكانية حصولها على التعليم والصحة والعمل وصنع القرارات الاقتصادية والسياسية في كل مكان، ويجب أن نكافح جميع أشكال العنف ضد المرأة. ولذلك تقترح فرنسا على الحكومات التي ترغب في المضي قدما معنا أن ننشئ تحالفا من أجل سن تشريعات جديدة بشأن المساواة بين المرأة والرجل. وستخصص خمسون في المائة من مساعداتنا الإنمائية للمشاريع الرامية إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين.

كما يجب علينا الاحتشاد لمكافحة التفاوت في المجال الصحي على الصعيد الدولي. وسنستضيف، في ليون عام ٢٠١٩، مؤتمر تجديد موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وستتخذ المبادرة بشأن مكافحة الأدوية المزيفة وسنكثف استجابتنا للأوبئة الخطيرة. وأدعو الجميع هنا إلى الاحتشاد.

وأخيرا، يجب علينا أن نكافح بشكل عاجل، بكل كياننا، التفاوت البيئي. فمن غير المقبول أن يكون ٤٥ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة ينتجها ١٠ في المائة من أغنى سكان العالم. وكما هو الحال بالنسبة للطاقة الشمسية، لدينا حالة من انعدام الكفاءة نظرا لأن البلدان التي لديها أكبر الإمكانيات والاحتياجات لديها أقل قدرة على الوصول إلى التكنولوجيات الملائمة. ولا يمكن الاستمرار في الحكم على ١٠٠ مليون شخص بالفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ إذا أخفقنا في الوفاء بالتزاماتنا بمكافحة الاحترار العالمي. وهنا أيضا يجب أن نتحد في القتال. فبعض البلدان الممثلة هنا تعاني أكثر من غيرها، ونحن ندين لهم

ما أقترحه بدلا من ذلك هو وضع آلية جماعية تمكننا من العمل معا بشأن ما نفعله في كل بلد من بلداننا للحد من أوجه عدم المساواة وتقييم الإجراءات التي نتخذها بل وتنسيقها بشكل أفضل وتعميم أفضل الممارسات. ولذلك فإنني أقترح أن تدعمنا المؤسسات الدولية - الأمم المتحدة بل ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالطبع - في إرساء هذه الآلية، التي يجب أن تكون مجموعة الدول السبع قوة دافعة لها.

لمكافحة أوجه عدم المساواة، يجب أن نغير أساليبنا. أولا، ينبغي لنا إعادة النظر في قواعدنا التجارية والاجتماعية على حد سواء. وبدلا من السعي إلى السياسات الحمائية، ينبغي لنا جميعا أن نعمل معا لإجراء مراجعة شاملة لقواعد منظمة التجارة العالمية. يجب أن نستعيد قدرات منظمة التجارة العالمية على تسوية النزاعات وسن قواعد لوقف الممارسات التجارية المحففة وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية وعمليات نقل التكنولوجيا القسرية التي لا تسمح بأجواء تكفل تكافؤ الفرص. وبدءا من هذا العام، يجب أن يقدم لنا مؤتمر قمة مجموعة العشرين في الأرجنتين خريطة طريق ذات مصداقية لإعادة بناء منظمة التجارة العالمية. وهذا أيضا ما يتعين علينا القيام به على الصعيد الاجتماعي العام القادم خلال إحياء الذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية.

ثانيا، يجب علينا أيضا تغيير طرائق عملنا وأن ندخل ضمن مجال عملنا الجماعي الجهات الفاعلة الرئيسية الغائبة عن هذه القاعة أو الجمعية العامة، كبار الجهات الفاعلة من غير الدول التي تسهم في تغيير معالم العالم لكنها لا تشارك بالقدر الكافي في تقليص أوجه عدم المساواة الناشئة عن هذه التحولات، وأعني بذلك الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التكنولوجيا الرقمية، سواء في مجال الضرائب والمسؤولية عن مكافحة التلاعب بالمعلومات. ونحن بحاجة إلى العمل بشكل مختلف عن العمل

تشمل التزاماتنا بسير العمل ما لدينا من قيود اجتماعية وبيئية. دعونا نعمل على إشراك صناديق الثروة السيادية والممولين في استراتيجية السياسات المنخفضة الكربون هذه. وستظل فرنسا قائدا عالميا في هذا الكفاح، إلى جانب كل من يريد الانضمام إليها. وسنعمل في مجموعة الدول السبع للتأكد من زيادة الالتزامات التي قطعت في المؤتمر المعني بتغير المناخ عام ٢٠١٥، وإذا كان أحد الأعضاء لا يرغب في المضي قدما، فسنمضي قدما في جميع الأحوال من خلال التماس إقامة تحالفات جديدة وأشكال جديدة، لأن مهمة المجموعة هي أن تظل مجموعة متحدة من البلدان الملتزمة بالديمقراطية.

لكن اليوم يجب أن تسهم أيضا في إقامة وإرساء تحالفات جديدة من شأنها أن تتيح تحسين وإعادة هيكلة النظام العالمي الجماعي. فلنشيد أشكالا جديدة من التعاون لإحراز التقدم واتخاذ القرارات بشأن تلك المسائل الأساسية. لن يمكننا أن نكافح بفعالية أوجه عدم المساواة التي تمزق مجتمعاتنا وتغذي انعدام الثقة، والجنوح إلى الانسحاب بسبب أوجه عدم المساواة التي سمحنا بازديادها وبعجزنا الجماعي عن مواجهتها الفعالة، إلا إن عملنا معا.

لكن لا أحد منا يمكنه مواجهة أوجه عدم المساواة التي ذكرتها بفعالية إن تصرف بمفرده. إن فعلنا ذلك، سيكون هناك أساسا حلان فقط. أولهما الاستمرار في خفض مستوى المعايير والعودة إلى ما نعرف من معايير، مثلما فعلنا على مدى عقود. لدينا حرب تجارية، فلنقلص حقوق العمال ونواصل خفض الضرائب ونغذي أوجه عدم المساواة سعيا إلى الاستجابة لمشاكلنا التجارية. لكن إلى ماذا يفضي ذلك؟ إنه يفضي إلى تعزيز أوجه عدم المساواة في مجتمعاتنا وما نعيش من اضطرابات. والبديل هو أن نقول إن القواعد لا تجدي نفعا فمن ثم نتراجع نحو الانزالية والحمائية. ولكن ذلك ما يفضي إلا إلى تزايد التوترات، وهو ما لا يقدم شيئا لمعالجة أوجه عدم المساواة الخطيرة.

سندافع عن توسيع فئتي العضوية في مجلس الأمن حتى يعكس تشكيله توازنات القوة اليوم وحتى يعزز كمتندى للتشاور بدلا من أداة للعرقلة. وسنكفل أنه بحلول نهاية العام ستدعم أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة الحد من استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية. إننا سندافع عن القانون الدولي الإنساني من خلال دعم الموظفين الذين يحاطرون بشكل استثنائي لمساعدة المدنيين في الميدان من خلال التفاوض بشأن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مساح الأزمات.

وفي الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، سنذكر العالم بأن حقوق الإنسان ليست أمرا ثقافيا. وهي ليست مجرد قيم أو خيارات قابلة للنقض بل مجموعة من القوانين المكرسة في المعاهدات الدولية التي التزمت بها طوعا الدول الأعضاء في الجمعية العامة. وسنشير إلى أن عالميتها لا تتعارض مع سيادة الشعوب بل هي السبيل الوحيد لكفالة صون وممارسة تلك الحقوق.

وستتواجد فرنسا للتأكد من ألا ينسى العالم أن صراع النزعات القومية لن يفضي إلا إلى دفعنا إلى الهاوية، وأنه حينما تفتقر الديمقراطيات للشجاعة للدفاع عن مبادئها، تصبح ضعيفة وأن مشاعر الاستياء المتراكمة المدعومة من نظام دولي هش يمكن أن تؤدي إلى اندلاع العنف على الصعيد العالمي مرتين في حياة إنسان واحد. إنني أتكلم من واقع تجربتنا الخاصة. خلال بضعة أسابيع، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، سيتيح منتدى باريس للسلام فرصة لنا لنشهد فيض من الأفكار المتعمقة والجراءة فيما نحاول إعادة اكتشاف ما يبقينا معا هنا. بالنسبة لنا، وإذ توحدنا مآسي القرن العشرين، ينبغي أن يكون فرصة لتحديد وإعادة اكتشاف القسم الذي أقسمناه بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وأود أن نتحمل ونظراؤنا مسؤوليات جديدة خلال المنتدى لرسم الطريق لاتخاذ إجراءات ملموسة في خدمة إحلال السلام.

الجماعي النمطي حيث نواجه كافة التحديات الرئيسية وندمج الحوار مع هذه الجهات من القطاع الخاص وعمالقة الإنترنت.

ثالثا، يجب أن نمكن أفريقيا من تبوء مكانتها الصحيحة حتى يمكنها أن تضطلع بدور مركزي في إعادة بناء النظام الدولي. لن ننجح أو نخفق بشكل جماعي في معركتنا الكبيرة ضد عدم المساواة في تلك القارة فحسب - بل ومع تلك القارة، لأننا اليوم نجد في أفريقيا أقوى المدافعين عن تعددية الأطراف والتكامل الإقليمي. لقد فهم شركاؤنا الأفارقة تماما أننا لا يمكننا مواجهة التحديات المشتركة إلا معا. وهذا التحالف الجديد مع أفريقيا سيمثل أيضا تركيزا للرئاسة الفرنسية لمجموعة الدول السبع.

إنني أعتقد اعتقادا راسخا أنه بالرغم من هذه التحديات والتصديعات في النظام العالمي الحديث، يمكننا معا وضع صيغة جديدة للعمل ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة في الوقت الراهن. وتتحمل فرنسا وجميع شركائها الأوروبيين في الاتحاد الأوروبي مسؤولية أن نكون في طليعة هذا الكفاح لبناء مذهب إنساني جديد ومعاصر يرفض الخضوع لمحاولات الانسحاب أو للأفق الضيق وفي الوقت نفسه كقوى للوساطة لبناء هذه القواعد الجديدة للنظام الدولي.

وفي حين يتصدع نظامنا الجماعي، يتعين علي أن أقول إن حاجتنا إليه لم تكن أشد منها الآن. لذلك سندعم الوكالات العاملة في المشاريع من أجل السلام والإنسانية - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ضمير الأمم المتحدة؛ ومجلس حقوق الإنسان؛ والمحكمة الجنائية الدولية؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي سنزيد مساهمتنا فيها - لأنني أود أن أذكر الجمعية العامة بأننا نتحدث ببساطة عن تمكين مئات الآلاف من الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، لا أكثر ولا أقل.

ذلك هو التزامي لكل من هو موجود هنا، وأنا أعول علينا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية، على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيشل.

اصطحب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): بالنيابة عن الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد داني فور رئيس جمهورية سيشل، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس فور (رئيس جمهورية سيشل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة برجال الدولة وعمالقة التاريخ الذين ساروا في هذه القاعات، والذين لولاهم لما كانت منظمنا على ما هي عليه اليوم، رمزا للوحدة والتعاون لجميع الدول في العالم. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية لهذه المنظمة العظيمة، دعونا نتوقف قليلا ونفكر في الغرض الحقيقي الذي يكمن في صميم الأمم المتحدة. يجب علينا أن نحدد التزامنا لا بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا لمبادئها التأسيسية، التي يجب دائما أن نسترشد بها في مداولاتنا وأعمالنا. إن هذه القيم التعاونية بالغة الأهمية لاستمرار السلام والرخاء لجميع دولنا وشعوبنا. ولا يمكننا السماح بتعرضها للتهديد. وكمجموعة، يجب أن نستمر في تبني التعددية، التي ما برحت تؤكد قيم منظمنا لما يقرب من ثلاثة أرباع القرن.

أعلم أن كثيرين منا قد تعبوا وضاقوا ذرعا من تعددية الأطراف. في عالم يعج بالمعلومات ونعيش فيه إلى حد ما في أجواء من الحرية للجميع، حيث يمثل المجتمع برنامجا من برامج الواقع، حيث أصبح قول أسوأ الأمور أمرا شائعا وجديرا بأن يحتل عناوين الأخبار، أعلم أن شجب عواقب القضايا التي دافعنا عنها يمكن أن يمثل أسلوبا سياسيا ناجحا وأن الدفاع عن التعاون وتعددية الأطراف ربما لم يعد يمثل أمرا شائعا.

إذن فدعونا لا نساير النمط السائد لأن علينا واجبا تجاه من هيئوا لنا إمكانية الجلوس في هذه القاعة. فيجب ألا ننسى أبدا أن الإبادة الجماعية التي هي سبب اجتماعنا هنا اليوم، قد أجمت نراها الخطب التي نزداد تعودا عليها في تلك المشاهد السياسية التي نعجب بها. إننا نشهد الآن تصدع القانون الدولي وكل أنواع التعاون، وكأن ذلك شيئا لم يكن، جراء الخوف والتواطؤ، ولأن ذلك يبدو جيدا.

لكني لن افعل ذلك. لن أفعل ذلك، لأني جئت من بلد ساعد على إصدار الإعلانات التي جمعنا هنا، ولأنني جئت من بلد يقف شامخا. وعلى الرغم من ارتكابه العديد من الأخطاء والكثير من الأمور السيئة، فقد تمكن من المحافظة على نوع من النزعة العالمية في كل مرحلة في تاريخه وفي التاريخ الدولي. نحن الآن في هذا اليوم. ونحن هنا الآن. ولذا يجب ألا نتعود على ذلك يجب ألا نقبل بكل هذه الأنواع من النزعة الانفرادية. ففي كل يوم تمزق صفحات على سبيل الخيانة لتاريخنا. ولن أتعود على ذلك.

هذا ما سأقوله، بوضوح شديد. إن هذا القرن الجديد يراقبنا، وأطفالنا في الانتظار. يجب أن نسوي أزماتنا. ويجب علينا جميعا العمل معا لمكافحة كل أوجه عدم المساواة التي تواجهنا، ولكن علينا القيام بذلك على صعيد إنساني، يتفق تماما مع مبادئنا، وتاريخنا ونظرتنا العالمية. وفي جميع الأحوال،

وإذ أتكلّم من وجهة نظر أحد أبناء الجزر، لا يمكنني أن أفصم مفهوم السلام والرخاء الدائمين عن مخاطر تغير المناخ. لقد أصبح تغير المناخ تهديدا للوجود ليس لحياة السكان في الدول الجزرية فحسب، بل للعالم بأسره. وكأحد أبناء الجزر، فإننا نعيش تلك الحقيقة الواضحة كل يوم. ونرى آثارها في تآكل سواحلنا، وفي الأنماط الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها، وفي شعابنا المرجانية، وفي ارتفاع مستوى سطح البحر.

ولئن كنت أدرك الحاجة إلى التنمية بوصفها قوة دافعة لانتشال الناس من براثن الفقر، فإنه يجب أن نبقي على دراية بآثارها على كوكبنا ومستقبلنا. ومن خلال إهمالنا، فإننا نخاطر بأن يرث أطفالنا كوكبا يتجاوز قدرتهم على الإصلاح. وإذا لم نتمسك بالالتزامات التي قطعناها - من مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ إلى مؤتمر الدورة الثالثة والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في بون العام الماضي برئاسة فيجي رئاسة - فسنصل إلى أزمة حتمية.

وأؤمن بقوة بجهودنا الجماعية الرامية إلى تشكيل مستقبل يمكننا جميعا أن نفخر به. وفي هذا السياق، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى موضوع الدورة الثالثة والسبعين، "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام". إن كلمتي "مجتمعات مستدامة" لهما وقع خاص على آذان الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولكي تكون الأمم المتحدة شاملة للجميع حقا وتواكب تحديات عالم دائم التغير، فإن سيشيل تؤيد بحزم موقف الاتحاد الأفريقي الداعي إلى إجراء الإصلاح الشامل لمجلس الأمن الذي تأخر كثيرا، ويشمل ذلك التمثيل العادل لأفريقيا، التي تشكل بلدانها أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، في نهاية المطاف.

لقد كانت الاستدامة وستظل دائما في صميم الجهود الإنمائية التي يبذلها بلدي. وأثبتنا كأمة التزامنا العالمي بتلك

ولا تزال سيشيل تؤيد النظام المتعدد الأطراف، أي الأمم المتحدة، كما تؤيد تأييدا تاما ما سينبثق عن إصلاح الأمم المتحدة من تطور وتقدم. وتشدد هذه الإصلاحات على ضرورة اتباع نهج أكثر تنسيقا فيما بين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة من أجل إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة بنجاح. ونحن نرى أن التعاون المتعدد الأطراف في غاية الأهمية بمكان، وبهذه الروح، وقعت حكومة سيشيل وفريق الأمم المتحدة القطري في ٣٠ آب/أغسطس إطار شراكتهم الاستراتيجية الأولى للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣، الذي يحدد الدعم الجماعي من جانب ١٨ وكالة من وكالات الأمم المتحدة. إن التحديات التي نواجهها في النظام الدولي تظل تذكيرا حيا بعالم متطور يجب أن نتكيف إزاءه إذا أردنا تحقيق السلام والرخاء الدائمين. وبدون اتباع نهج محددة الأهداف تمس حياة أكثر شعوبنا ضعفا، وبدون مراعاة وعد أهداف التنمية المستدامة، فإننا نخاطر بتخلف البعض عن الركب.

إن المؤسسات القوية ضرورية للديمقراطية النابضة بالحياة، والتي تتوافر فيها الشفافية والمساءلة أمام الشعب. وإن ولايتي بصفتي رئيس سيشيل قد أبرزتها جزئيا رغبتني في كفالة أن لا تخدم مؤسساتنا السكان فحسب، بل وتمنحهم الموارد اللازمة متى احتاجوا إليها. ومن خلال تعزيز مؤسساتنا وتقييدنا بالقانون الدولي والقواعد الدولية يمكن حقا أن تحظى شعوبنا بحكومات تخضع للمساءلة. واليوم، أدعو البلدان المتقدمة النمو إلى دعم وتعزيز المؤسسات في البلدان النامية، لا من خلال النشرات، ولكن عن طريق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل منفعة الجميع. ولا يمكننا ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والهيئات القضائية المستقلة، إلا من خلال تعزيز المؤسسات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ضمان أن يكون المستقبل في صالح نظام ديمقراطي حيوي.

لقد ولدت الأمم المتحدة من رحم أهوال حرب عالمية مدمرة. وأوكلت إليها مهمة الحفاظ على الفكرة القائلة بأن بوسعنا بشكل جماعي حل خلافاتنا عن طريق الحوار والدبلوماسية الدولية. ويمكننا معا مواصلة البرهنة على نجاح قوة الدبلوماسية الدؤوبة، وفي حالة الدول الصغيرة مثل بلدنا، فقد أثبتنا أيضا أن القوة ليست هي الحق. وفي هذا المنتدى الفريد، لدينا تمثيل متساوٍ. وتظل سيشيل ملتزمة بالمثل العليا للأمم المتحدة، وستبقى صوتا فعالا في هذه المنظمة. وأمامنا اليوم فرصة فريدة لتغيير عالمنا من خلال جهودنا الجماعية لبناء شراكات دائمة. ولدينا فرصة فريدة لرسم مستقبل لأطفالنا يمكنهم أن يفخروا بأن يرثوه. فلنقف على الجانب الصحيح من التاريخ ولنرتق إلى مستوى المثل العليا التي ولدت من رحمها هذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيشيل على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مارتين فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد مارتين فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارتين فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فيسكارا كورنيخو (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أرحب بالسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، التي تتولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأتمنى لها ولاية

العملية. وتشارك سيشيل، جنبا إلى جنب مع زميلاتها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بنشاط في ذلك النقاش من أجل ضمان معالجة شواغلنا وتلبية احتياجاتنا بشكل وافٍ. لقد شكل المحيط معالم أمتنا. ونحن ندرك تماما التحديات التي يشكلها التهديد المتمثل في تغير المناخ. بيد أن المحيطات أيضا توفر العديد من الفرص غير المستغلة. وفي بداية هذا العام، استهل بلدي، سيشيل، وضع إطار سياسات استراتيجي لاقتصاد أزرق وخريطة طريق لمضاعفة الإمكانيات الاقتصادية لمياهنا الإقليمية مع حمايتها من أجل الأجيال القادمة. وبالنسبة لنا، فإن الاقتصاد الأزرق هو الجبهة التالية للتنمية. ويتعلق الأمر بالتنمية المستدامة القائمة على المحيط مع التركيز على التنوع الاقتصادي والرخاء المشترك والأمن الغذائي والصحة والمحيطات المنتجة. ومن المشجع أن نلاحظ أن الدول المقاربة لنا في التفكير تعكف على تطوير هذا المفهوم، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي.

وتتحول سيشيل ببطء من الاعتماد على الجهات المانحة للمعونات الثنائية إلى استحداث مصادر مبتكرة لتمويل اقتصادنا الأزرق الناشئ. ونحاول الاستفادة من ثروات المحيط الذي يحيط بنا، والدخول في شراكات جديدة مؤثرة. ومع ذلك، نحن ندرك أنه لن يكون كافيا الوفاء بجميع التزاماتنا في مجال التنمية المستدامة والإجراءات المتعلقة بالمناخ الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ولهذا السبب، فإن سيشيل هي إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواصل الدعوة إلى وضع مؤشر للقدرة على تحمل الصدمات خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية، يراعي أوجه الضعف والخصائص الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويعبر بشكل أفضل عن الحقائق التي نواجهها. إن جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية يرتبط ارتباطا لا ينفصم بجدول أعمال البشرية.

ويسرني أن أعلن أن بيرو تحرز تقدماً نحو إجراء إصلاحاتها السياسية وإصلاحات نظام العدالة التي طال انتظارها بالوسائل الدستورية والآليات التشاركية التي تفي بالتزاماتنا التي قطعت في مؤتمر قمة الأمريكتين المعقود في ليما. ونعتقد أنه لن يمكننا من بناء البلد الذي نستحقه سوى بذل الجهود المشتركة لسلطات الدولة، إلى جانب الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين. وفي ذلك السياق، أود أن أعلن أن بيرو ستشجع اعتماد مشروع قرار في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، بهدف تعزيز التعاون اللازم لمكافحة تلك الآفة، ولا سيما الفساد الواسع النطاق وامتداده عبر الحدود الوطنية. ونود أيضاً أن نعزز الجهود الحاسمة للجمعية الرامية إلى تشجيع جميع الدول على تحديد التزامها السياسي بمكافحة الفساد، وعلى استكشاف سبل جديدة وأكثر فعالية لمكافحة الفساد. وفي كل عام يحول الفساد نسبة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم إلى إثراء قلة بدلا من توجيه تلك الموارد بشكل فعال نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصلحة من هم في أمس الحاجة إليها.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإن من الواضح أن بيرو أحد بلدان العالم الأشد عرضة للخطر فيما يتعلق بتغير المناخ. إن الأصل الطبيعي الرئيسي لشعب بلدنا هو التنوع البيولوجي الكبير، ولذلك فإن التغيرات في درجة الحرارة والظواهر المناخية البالغة الحدة مثل حالات الجفاف والأمطار الغزيرة تجعلنا معرضين للخطر بوجه خاص. وكبلد عملنا بجدية على وضع إطار قانوني يضمن القدرة على التنبؤ من أجل توجيه الاستثمارات ذات المعايير البيئية والاجتماعية العالية بتركيز على الإنتاج والحماية والإدماج. ومن أجل مكافحة تغير المناخ، يتعين علينا التغلب على الفقر. ونحن بحاجة إلى الاستثمارات المتحلية بالمسؤولية لمواصلة تحقيق النمو لأن أشد أفراد شعبنا فقرا هم الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ.

ناجحة. وأنا على يقين من أن دورها سيعزز النظام المتعدد الأطراف. وهي تحظى بدعم بيرو الكامل.

توليت رئاسة بيرو قبل ستة أشهر تحديدا، حينها كان بلدي يواجه أزمة سياسية ومؤسسية خطيرة، تعاملنا معها من خلال ضمان الاحترام التام لأحكام دستورنا السياسي، الأمر الذي مكنا من استعادة الاستقرار الديمقراطي الذي كان بلدي يتوق إليه. وبعد بضعة أيام من بدء فترة ولايتي، كان لنا شرف استقبال قادة ٣٠ دولة في مؤتمر القمة الثامن للأمريكتين، الذي أسفر عن توقيع التزام ليما بالحكم الديمقراطي من أجل مكافحة الفساد. وتشتمل الاتفاقية على ٥٧ تدبيرا وإجراء محددات لتعزيز مكافحة الفساد، والتعاون الإقليمي في تلك المكافحة، بما في ذلك زيادة الشفافية والمساءلة واستخدام الأحزاب السياسية للمصارف في حملاتها الانتخابية، بالإضافة إلى دعوة البلدان في نصف الكرة الغربي الذي نعيش فيه إلى النظر في تقييد تولي الأشخاص المدانين بالفساد مناصب عامة.

ونحن ندرك أن الفساد يؤثر على الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. ولا يمكن بناء أي شيء على أساس كيانات غارقة بالفساد.

ولذلك كان من القرارات الأولى التي اتخذتها حكومة بلدي وضع سياسة شاملة للحكومة للفترة حتى عام ٢٠٢١. وتتمثل المحاور الرئيسية للسياسة في النزاهة ومكافحة الفساد، فضلا عن تعزيز مؤسسات الحكم. وفي ذلك الإطار، أقرنا خطة وطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ من أجل النزاهة ومكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، قبل شهرين قدمنا إلى الهيئة التشريعية مجموعة مشاريع قوانين تهدف إلى تحقيق الإصلاح السياسي الذي يشمل أيضا الإصلاحات الدستورية، التي قبل بضعة أيام أعرب برلماننا عن ثقته والتزامه بعرضها لاستفتاء من المقرر أن يجرى في ٩ كانون الأول/ديسمبر، مما ينطوي على المشاركة وصنع القرار لجميع المواطنين من خلال تصويتهم.

استنادا إلى القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وبالنسبة لبلد نام مثل بيرو، تمثل الأمم المتحدة منبرا للعمل المشترك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان والتصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ، والإرهاب، وانتشار الأسلحة والفساد المنهجي والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وأود أن أعرب عن التزام بلدي ببحرية التجارة، التي مكنتنا من توليد الثروة والحد من الفقر وإحراز تقدم بشأن التنمية المستدامة. ونسلم بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية في ضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ والشفافية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأدعو جميع البلدان إلى قطع الالتزام نفسه، وإلى تجنب اتخاذ التدابير الحمائية، التي، إذا نفذت، ستمثل انتكاسة للبلدان المتقدمة النمو ولمن يعمل منا في عملية تحقيق التنمية على السواء.

وفيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقتنا، أود أن أعيد التأكيد على التوجه الديمقراطي الذي أدى بنا إلى تولي رئاسة العملية التي أسفرت عن اعتماد الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٠١. ويجسد الميثاق التزام بلدان الأمريكتين بالدفاع عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإعلاء شأن الحريات الأساسية في المنطقة. إن ذلك الالتزام يشجعنا على السعي لإيجاد سبل للمساعدة على إعادة إرساء النظام الديمقراطي عند الاقتضاء. ولذلك السبب تدين بيرو تفكك النظام الدستوري في فنزويلا. وسنواصل تشجيع المبادرات الرامية إلى المساعدة على استعادة الديمقراطية في البلد الشقيق في إطار منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ليما وفي المنتديات المتعددة الأطراف الأخرى. ونكرر الإعراب عن شعورنا بالقلق وإدانتنا للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في فنزويلا التي شجبها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي أبلغت عن عمليات إعدام خارج نطاق القانون، ضمن انتهاكات أخرى. وقدمت بيرو

لقد حظيت، في أحد الإجراءات الأولى التي اتخذتها حكومة بلدي، بشرف رؤية سن قانون إطارى بشأن تغير المناخ بهدف الحد من قابليتنا للتضرر من تغير المناخ والاستفادة من فرص تحقيق النمو من خلال التنمية المنخفضة الانبعاثات. وعلاوة على ذلك، نحن أحد البلدان القليلة التي لديها خطة عمل لكلا المساواة بين الجنسين وتغير المناخ، نظرا لأن النساء هن الأشد ضعفا من جميع الفئات. كما أود أن أشير إلى أن علينا جميعا التزاما أخلاقيا بحماية كوكبنا من أجل الأجيال المقبلة وضمن حق مواطنينا في بيئة صحية. وذلك اعتقادي الشخصي وسياسة للدولة على السواء، ولذلك يمكنني أن أؤكد للجمعية على أن بيرو ستواصل تشجيع العمل على الصعيدين الوطني والدولي من أجل مكافحة تغير المناخ بصورة فعالة.

وفيما نعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أدرجت بالفعل في خططنا الإنمائية الوطنية، فإن مسؤوليتنا الأولية تتمثل في تحقيق الأهداف بالعزيمة السياسية والشجاعة من خلال إشراك المواطنين والقطاع الخاص. كما سنولي اهتماما خاصا لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة. إن هدفنا هو التغلب على حالات اللامساواة الهيكلية التي تعاني منها النساء والفتيات في بيرو، وضمن حقوقهن الإنسانية وتمكينهن من تحقيق كامل إمكاناتهن الإنمائية.

وفي سياق دولي تبرز فيه مجددا الخطابات القومية المتشددة التي تشجع السياسة الحمائية الاقتصادية والتجارية والتمييز وكراهية الأجانب، فإنني أرى أن من الضروري إعادة تأكيد التزام بيرو بتعددية الأطراف وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. إن بيرو، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، تؤكد من جديد استعدادها للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما بمشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام. وفي تلك الهيئة الهامة، سنواصل الدعوة إلى العمل في جو من الانسجام

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة. **الملك عبد الله** (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أشارك مرة أخرى، في المناقشة العامة للجمعية العامة الرائعة.

ولدت منظمة الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية ودمارها، في مسعى صادق لحماية الأجيال القادمة من المعاناة والدمار والحرمان. واليوم، لا تزال هذه الآمال تواجه تحديات صعبة عديدة، إذ يتعرض السلام والاستقرار للتهديد في كل مناطق العالم. ولا يزال الكثيرون محرومين من الازدهار. كما أن خطر الإرهاب العالمي لا يزال يهدد أمن جميع الدول. وفي هذه القاعة وعبر هذا المنبر وصفت خطر الإرهاب بحرب عالمية ثالثة. إن هذه التحديات لا تقلل من أهمية العمل المشترك والاحترام المتبادل، بل إنها تجعل شراكتنا أكثر أهمية. وإلا، ما هو البديل؟ أهو عالم يفتقر للسلام والوئام الذي ننشده لنعمل ولنبنى الشراكات ونفتح معا آفاقاً للمزيد من الفرص؟ أم هو عالم تُترك فيه الأزمات دون حلٍّ فتتعاضم، وينتشر العنف، ونشهد المزيد من فرار اللاجئين خوفاً على حياتهم؟ وكل ذلك لأننا لم نستطع العمل معاً لنمنح الجميع الشعور بالأمان والفرصة لتحقيق الازدهار؟.

لا شك أن الطريق أمامنا طويلة لتوفير الفرص والأمل على مستوى العالم. ولكننا لا نملك ترف الاستسلام لمجرد أن المهمة صعبة؛ فعندما نتحد لخدمة قضايانا المشتركة، فإن الفائدة ستعود على جميع بلداننا. ويتعين علي أن أتحدث في هذا الشأن اليوم بسبب أهمية العمل المشترك في إنهاء الأزمات الخطيرة التي تواجهها منطقتي، وخاصة أزمته المركزية، وهي الحرمان الممتد عبر السنين للشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته.

أيضا شكوى إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بهدف معاقبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في فنزويلا.

ويعرب بلدي عن تضامنه الثابت مع الشعب الفنزويلي ويدعو إلى تقديم استجابة عاجلة للأزمة الإنسانية الخطيرة في فنزويلا، التي أدت إلى تدفق المهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء المنطقة. واتخذت حكومتي خطوات للمساعدة على تنظيم تدفق ما يزيد عن ٤٥٠.٠٠٠ من المهاجرين الفنزويليين الذين قدموا إلى بيرو بحثا عن مستقبل لائق.

لكن، نطاق الهجرة الجماعية غير مسبوق في منطقتنا ويتطلب استجابة جماعية من جانب المجتمع الدولي.

وأحتتم بالإعراب عن ثقتنا في إمكانات تعددية الأطراف، والقانون الدولي ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات في الاستجابة للتحديات التي نواجهها، وتعزيز السلام والتنمية المستدامين وضمان حقوق الإنسان لمواطنينا. وستواصل بيرو العمل بشكل بناء في إطار المنظمة لتحقيق أهداف الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد مارتين فيثكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى قاعة الجمعية العامة.

وما هو المستقبل الذي سيترب على ما يقترحه البعض؟ أهو دولة واحدة ثنائية القومية تقوم في جوهرها على أساس إنكار المساواة بين مواطنيها؟ هذه هي الحقيقة البشعة وغير الديمقراطية لفكرة الدولة الواحدة. وهي ليست، بأي حال من الأحوال، بديلاً عن السلام القائم على حل الدولتين. بل إنها تمثل تخلياً عن السلام، وهي طريقة جديدة للهروب من العمل لتحقيق التسوية. إنها تمثل نقيض ما يحتاجه الطرفان وما سعيهما من أجله منذ زمن طويل.

لا توجد اتفاقية تبرم بشكل أحادي. إن إنجاز أي اتفاق يتطلب وجود طرفين؛ ومساعدتهما على التوصل إلى هذا الاتفاق، والعمل معاً لبناء مستقبل جديد هي مهمة تستحق الدعم المستمر من عالمنا بأسره.

على بلداننا أن تعمل معاً لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وذلك يتطلب الرفض التام لأي أعمال تهدد المفاوضات، من ممارسات غير قانونية، أو مصادرة للأراضي، أو تهديد الأمن المعيشي للأبرياء، خاصة الأطفال.

كما يجب أن ندعم التمويل الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" وغيرها من الجهود الحيوية لحماية الأسر المحتاجة، والحفاظ على استقرار المجتمعات، وتنشئة جيل منتج من الشباب، حيث سنواجه خطأً فادحاً إذا ترك الشباب فريسة لتأثير قوى التطرف واليأس. لذلك، فإن هذا الدعم ضروري وملح وعاجل لضمان استمرار "الأونروا" بدورها، وفقاً لتكليفها الأممي.

وفوق كل ذلك، علينا الحفاظ على تراث القدس والسلام فيها، تلك المدينة المقدسة لبلايين الناس من شعوب العالم. وإن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس واجب يفخر الأردن بحمله، وستتصدى لأي محاولات لتغيير الهوية التاريخية العربية الإسلامية والمسيحية للمدينة المقدسة.

إن جميع قرارات الأمم المتحدة التي صدرت منذ بداية هذه القضية، جميعها بدون استثناء سواء الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن، تقر بحق الشعب الفلسطيني، كباقي الشعوب، في مستقبل يعمه السلام والكرامة والأمل. وهذا هو جوهر حل الدولتين، الذي يشكل السبيل الوحيد لإحلال السلام الشامل والدائم.

إن حل الدولتين، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، هو الوحيد الذي يلبي احتياجات الطرفين بإنهاء الصراع وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة وقابلة للحياة على خطوط عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وبأن تنعم إسرائيل بالأمن وتخرط بشكل كامل مع محيطها، وتتمتع باعتراف الدول العربية والإسلامية حول العالم.

إن الدول العربية والإسلامية ملتزمة بتحقيق السلام الشامل، ومبادرة السلام العربية طرحت منذ أكثر من ١٦ عاماً. وقد عملت كل الدول الكبرى في العالم، بالإضافة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، من أجل مساعدة الطرفين على الوصول إلى سلام راسخ وقابل للاستمرار. ولطالما كانت الإدارة الأمريكية ملتزمة بالسلام ولها دور قيادي فيما نحققه من تقدم ونحن نمضي إلى الأمام.

لا شك أن الطريق أمامنا طويلة، ولكن لا يمكننا الاستسلام لمجرد أن المهمة صعبة. وإلا، فما البديل؟ هل نملك ترف ترك إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم رهينة حلقة عنف لا ينتهي؟ وإلى متى ستظل القدس، وهي المدينة المقدسة لأكثر من نصف سكان العالم، تواجه مخاطر تهدد تراثها وهويتها الراسخة والقائمة على تعدد الأديان؟ وكيف لنا أن نقبل بوضع قائم مبني على الأزمات والتعصب؟ فهناك أسر فلسطينية، عانت التهجير لعدة أجيال، يواجه أطفالها اليوم تهديد إنكار هويتهم. وهناك أسر إسرائيلية تعيش بعزلة مستمرة دون أن تنعم بالأمن المتأتي من العلاقات السلمية مع باقي العالم.

الأزمة مسؤولية عالمية. ولا يمكن للتضحيات التي نذلها يوميا أن تستمر إلا إذا اضطلعت الدول المانحة بمسئولياتها في هذه الشراكة. ويعني ذلك بذل جهود مستمرة ومتعددة المسارات في دعم التنمية والمساعدات الإنسانية. وهي جهود لا تهدف فحسب إلى تمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وإعادة بناء بلدانهم، بل كذلك إلى منح الأمل لشعوب البلدان المضيفة، الذين ضحوا بالكثير.

إن العالم لا يستطيع التصدي لأزمة اللاجئين أو أي أزمة عالمية ما لم نعمل معا لدعم من يقومون بما هو صحيح في سبيل مستقبلنا المشترك جميعا. وتحقيق السلام والازدهار يتطلب عملا جماعيا مستمرا. والبديل هو أن نفشل تحمل المسؤوليات التي رسمها تاريخنا وأن نفشل أيضا في تحقيق وعد المستقبل. دعونا، إذًا، نختار، بدلا من ذلك، أن نحقق النجاح ونمنح شعوب العالم، ولا سيما الشباب، الثقة في العدالة العالمية والأمل في فرص جديدة وفي قوانين واتفاقات ومؤسسات دولية، يمكن للجميع الاعتماد عليها.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أشكر ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب أمير دولة قطر.

اصطحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

ولكن مستقبل القدس ليس شأنًا أردنيًا فقط، بل هو شأن دولي يهمكم أيضاً. فلتهديد حرية العبادة وتقويض القانون الدولي تداعيات على مستوى العالم. إن العمل المشترك ضروري أيضاً لحل النزاعات والأزمات الأخرى التي تهدد عالمنا.

وسيواصل الأردن دعم جميع الجهود المتعددة الأطراف لمساعدة سورية في التوصل إلى حل سياسي يستند إلى عملية جنيف وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، من أجل الحفاظ على وحدة البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ولتهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء.

كذلك تتطلب الاستجابة العالمية الفعالة للإرهاب عملا جماعيا متواصلًا. ولنكن واضحين حيال ذلك: يرغم كل الانتصارات التي حققناها، فإن قتالنا ضد هؤلاء الخارجين عن القانون، خوارج الإسلام، لم ينته بعد. فكسب الحرب يتطلب اتباع نهج متكامل وطويل الأجل - نهج يزاوج بين التدابير الأمنية ومبادرات قوية تدعم الإدماج والأمل. ويجب علينا أن نتصدى لجميع - وأقول جميع - أيديولوجيات الكراهية في الواقع وعبر فضاء الإنترنت، بما في ذلك كراهية الإسلام. ولطالما قاد الأردنيون جهودًا لتوحيد العالم على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم.

وأخيرا، يجب علينا أيضا تعزيز استجابتنا الجماعية لأزمة اللاجئين العالمية. فكما يعلم الكثيرون هنا، يتحمل الأردن عبئا هائلا وغير متناسب كبلد مضيف للاجئين. وقد فتح أبناء شعبنا بيوتهم ومدارسهم وخدماتهم العامة ومستشفياتهم. وتقاسمنا موارد بلدنا الشحيحة من غذاء وطاقة ومياه شحيحة. ولقد حدثت هذه الأزمة من النمو الاقتصادي وفرص العمل؛ وتمس حاجة شبابنا، الذين يشكلون أكثر من ٦٠ في المائة من سكاننا، إلى الوظائف.

لقد تحمل الأردنيون عبء اللاجئين بما يتفق تماما مع تقاليد بلدنا الإنسانية العريقة، غير أننا نعلم، ويعلم العالم، أن

الموضوع الذي اختارته رئيسة الجمعية العامة للمناقشة في هذه الدورة.

بعد مرور أكثر من عام على الحصار غير المشروع الذي فرض على دولة قطر، تكشف حقائق كثيرة عن تنظيم مسبق لحملة التحريض ضدها وعن الدس والافتراءات التي استُخدمت لافتنال الأزمة. وأدرك المجتمع الدولي، في هذه الأثناء، زيف المزاعم التي روجت ضد بلدي لتبرير الإجراءات المدبرة سلفا التي اتخذت بذريعة هذه المزاعم المختلقة والباطلة، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقواعد العلاقات بين الدول فضلا عن قيم شعوبنا وأعرافها.

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذت بهدف إلحاق الضرر بأمن قطر واستقرارها والتضييق على شعبها والحرب الاقتصادية التي شنت لعرقلة عملية التنمية فيها، فقد شهدت فترة الحصار الجائر تعزيز مكانة دولة قطر وترسيخ دورها كشريك فاعل على الساحة الإقليمية والدولية. وواصل الاقتصاد القطري نموه، مبرهنا على قوته وتماسكه، وحافظت دولة قطر على مواقعها المتقدمة وصدارتها لدول المنطقة على المؤشرات الدولية، وخصوصا في مجالات الأمن الإنساني والتنمية البشرية. وتعزز إيمان الشعب القطري بقدراته وقيمه ومبادئه وازدادت وحدته تماسكا.

وإيماننا منا بسلامة موقفنا القانوني وضرورة التسوية السلمية للمنازعات وأن الحوار هو السبيل الأمثل لحل الأزمات، فقد تجاوزنا، وما زلنا، مع جميع المساعي المقدره من الدول الشقيقة والصديقة، لإنهاء هذه الأزمة، من خلال حوار غير مشروط قائم على الاحترام المتبادل لسيادة الدول.

والحقيقة أنه من غير الطبيعي أن يؤدي الاختلاف في الرؤى حول التعامل مع بعض القضايا الإقليمية إلى شل فاعلية منظمة إقليمية مهمة مثل مجلس التعاون الخليجي. لقد أضر الحصار المفروض على قطر بسمعة دول المجلس وانعكس شلل المجلس نفسه سلبا على دوره المنشود تجاه قضايا المنطقة والعالم. نحن

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ آل ثاني: يسرني، في البداية، أن أتوجه بالتهنئة إلى معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على توليها رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، متمنيا لها التوفيق. كما أعرب عن تقديرنا لمعالي السيد ميروسلاف لايتشاك على جهوده القيمة في إدارة أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ولا يفوتني أن أثنى الجهود الدؤوبة التي يبذلها معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش لتعزيز دور الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها السامية.

ومن هذا المقام، أقدم التعازي الصادقة لعائلة كوفي عنان ولمنظمة الأمم المتحدة في وفاة الأمين العام السابق، الذي كان واحدا من أهم من حملوا راية هذه المنظمة، في خدمة التعاون الدولي والتنمية والسلام بين الشعوب.

يواجه العالم تهديدات وتحديات خطيرة - أمنية وسياسية واقتصادية - لا تعترف بالحدود الوطنية للدول وتضع الأمم المتحدة، باعتبارها إطارا للأمن الجماعي، في اختبار حقيقي. وإذا أراد المجتمع الدولي تحقيق الأمن والاستقرار العالمي، يجب تجاوز إدارة الأزمات والسعي إلى إيجاد الحلول الشاملة والعادلة لها، وفقا لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بعيدا عن الانتقائية وازدواجية المعايير ورفض سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة.

إننا ندرك ونقدر الأهمية الكبرى لوجود مرجعية دولية شاملة يعبر عنها نظام دولي شرعي يسود فيه حكم القانون. وقد بات من الضروري الإسراع في إجراء الإصلاحات المطلوبة لقيام مؤسسات الأمم المتحدة بمسؤولياتها من أجل تحقيق الأهداف السامية للمنظمة والاستجابة لطموحات الشعوب وتطلعاتها في تحقيق السلم، بما يمكنها من تحقيق عدالة مستدامة، وهو

ودائم لقضية فلسطين. ونحن متمسكون بهذا الموقف الذي يتفق مع الشرعية الدولية، والذي يمليه علينا الضمير الإنساني. ولكن إسرائيل ترفض هذه التسوية العادلة.

وإن دولة قطر لن تألو جهداً في تقديم مختلف أشكال الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني الشقيق ومواصلة العمل مع كافة الأطراف الدولية الفاعلة في عملية السلام في الشرق الأوسط لتذليل الصعوبات التي تعترض استئناف مفاوضات السلام مجدداً وفق المرجعيات وقرارات الشرعية الدولية.

بعد مرور أكثر من سبع سنوات، ما زال المجتمع الدولي يقف عاجزاً عن إيجاد حل للأزمة السورية المتفاقمة بكل أبعادها وإفرازاتها الخطيرة. وإضافة إلى المآسي التي يعيشها الشعب السوري، يساوره القلق والإحباط من أن تصبح جرائم الإبادة والتطهير الجماعي والموت بالجملة في السجون تحت التعذيب ممارسات مألوفة يمكن أن يعود عليها المجتمع الدولي.

إن عدم ردع النظام السوري عن ارتكاب الجرائم عبر الحرب التي يشنها على شعبه، من جهة، وعدم محاسبته عليها بعد إقرارها، من جهة أخرى، يُفرض أحكام القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان من أي معنى. وستكون لذلك آثار وخيمة على القيم السائدة في عالمنا لرفعها السقف المتاح لاستخدام العنف في قمع تطلعات الشعوب والدوس على حقوق المواطن والإنسان في منطقتنا.

إننا أمام كارثة إنسانية وأخلاقية وقانونية توجب على المجتمع الدولي الإسراع في التوصل إلى حل سياسي يحقن دماء السوريين ويلبي تطلعاتهم للعدالة والحرية، ويحفظ وحدة سورية وسيادتها، ويحقق الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة، وفقاً لبيان جنيف الأول (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا نؤكد على ضرورة الالتزام بالقانون الإنساني الدولي لحماية المدنيين.

نأمل أن نحول جميعاً محنة المجلس الحالية إلى فرصة يُستفاد منها في إصلاحه ووضع آليات ملزمة لحل الخلافات بين دوله بالحوار داخله، بحيث لا يتكرر مثلها مستقبلاً.

من غير المعقول أن تظل منطقتنا العربية رهينة بعض الخلافات الجانبية - المختلقة في حالتنا - والتي تستهلك جهوداً وطاقات وتبدد أموالاً تتجاوز ما نحتاج أن نخصصه للقضايا العادلة التي يفترض أننا نتفق عليها.

لم يحرز تقدم يذكر في قضايا الشرق الأوسط العالقة، وخصوصاً قضية فلسطين، آخر قضية استعمارية في عالمنا. لقد قدمت العملية السياسية التي بدأت قبل ربع قرن نموذجاً للخروج عن مرجعية الأمم المتحدة إلى أطر خارجها، تصور البعض أنها أفضل أو أسرع في إنائها وإيجاد حلول لها. وقد دعمتها الدول العربية انسجاماً مع احترام القرار الفلسطيني، لكن النتيجة كانت المزيد من التعثر والتعقيد. وها نحن نشهد محاولات لتصفية قضية فلسطين بتصفية قضايا الحل الدائم، مثل القدس واللاجئين والسيادة والحدود.

إن القضايا الوطنية العادلة لا تحل بإخضاعها لموازن القوى بين المحتل والواقعة تحت الاحتلال، بل تحل بموجب مبادئ مثل حق تقرير المصير وعدم جواز ضم أراضي الغير بالقوة، والتي أصبحت جزءاً من الشرعية الدولية.

إن تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما الأوضاع غير الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة، والحصار الخانق الذي يعانيه واستمرار الاستيطان في القدس المحتلة والضفة الغربية، يندران بعواقب وخيمة ويلقيان على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تاريخية. إننا نؤكد على أهمية المفاوضات واستئناف مساراتها، إلا أن ذلك يتطلب الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها مبدأ حل الدولتين ومبادرة السلام العربية، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧. كما لا يمكن حل الصراع العربي - الإسرائيلي دون حل عادل

الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله. ونؤكد حرصنا على دعم العراق الشقيق في عملية إعادة الإعمار والتنمية ومساعدة كل جهد يسعى إلى ضمان وحدته وسيادته وتعزيز أمنه واستقراره.

يسود اتفاق أن الإرهاب بات يشكل أحد أبرز التحديات التي يواجهها العالم، لما يمثل من تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين. ونحن نؤكد على موقف دولة قطر الثابت برفض الإرهاب بجميع أشكاله وصوره في أي مكان في العالم، ومهما كانت الأسباب والذرائع. وتأتي مكافحة الإرهاب ضمن أولويات سياسة دولة قطر على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وقد قمنا بتطوير النظم التشريعية والمؤسسية والوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله، والمشاركة في كافة الجهود الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وفي رأينا، إن ثمة شروطا ضرورية لكي تحقق الحرب على الإرهاب هدفها ولا تتحول هي إلى هدف قائم بذاته. أولا، التعاون الدولي في مكافحة العنف الناجم عن التطرف والعنف الموجه ضد المدنيين لإرهابهم والإضرار بالمرافق المدنية لأهداف سياسية، والتصدي لهذه الظواهر بحزم وصرامة؛ ثانيا، توحيد المعايير في مكافحة الإرهاب بحيث لا يعتمد تعريفه انتقائيا على هوية الفاعل الدينية أو الإثنية؛ ثالثا، معالجة جذوره ومسبباته والبحث في الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في توليده، والعمل بجدية لتحقيق تسويات عادلة للقضايا العالقة التي تغذي مشاعر الغضب والإحباط؛ رابعا، عدم تحزيب مصطلح الإرهاب وتفصيله وفقا للمصالح الضيقة لبعض الدول، وذلك باستخدامه لتبرير الاستبداد وقمع الخصوم السياسيين، ما يمس بمصداقية مكافحة الإرهاب ويضر بالجهود الدولية المبذولة في هذا المجال.

وفي هذا السياق، فإن دولة قطر ترى أن تعليم الشباب ومشاركته الشاملة يشكل خط الدفاع الأول لنظام الأمن الجماعي وأحد العوامل الهامة لمكافحة الإرهاب وبناء السلام

وفي الشأن اليمني، نؤكد موقف دولة قطر الثابت الحريص على وحدة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه. وندعو جميع الأطراف اليمنية إلى المصالحة الوطنية لإنهاء الصراع على أساس قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني. وإنني من هذا المنبر، أناشد الدول الفاعلة في المجتمع الدولي مساعدة الشعب اليمني الشقيق لتجاوز هذه الظروف التي نأمل أن تنتهي قريبا، والعمل على اتخاذ جميع التدابير لمعالجة الوضع الإنساني الخطير وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق في اليمن. وفي هذه المناسبة، أعلن عن اتفاق قطر مع الأمم المتحدة على مكافحة مرض الكوليرا في اليمن بدعم مشاريع ذات علاقة بمكافحة أسباب المرض ووقف انتشاره. وندعو الدول الأخرى للانضمام إلينا في دعم هذا الجهد الحيوي.

أما بشأن الأزمة الليبية التي شهدت مؤخرا تطورات تضع أمن هذا البلد ووحدة أراضيه على المحك، فإننا نتطلع إلى استعادة الأمن والاستقرار رغم التحديات الجسيمة التي يواجهها الأشقاء الليبيون. ونشير إلى أن التدخل الأجنبي في الشأن الليبي يزيد من تعقيد الأزمة، ويجول دون الوصول إلى التوافق الوطني الذي يسعى إليه الأشقاء الليبيون، ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن. ونؤكد مجددا على دعمنا لاتفاق الصخيرات الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وجميع مخرجاته. وندعو جميع الأشقاء الليبيين لإعلاء المصلحة الوطنية والتمسك بالحوار، دون إقصاء لأي من مكونات المجتمع الليبي، وصولا إلى التسوية السياسية الشاملة التي تحفظ لليبيا سيادتها ووحدة أراضيتها وتحقق تطلعات شعبها في الأمن والاستقرار.

وفي العراق الشقيق، نعرب مجددا عن تقديرنا لجهود الحكومة العراقية في إعادة الاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية بتضافر كل الأطراف السياسية وكل مكونات المجتمع العراقي. ونثمن نجاحات وتضحيات الشعب العراقي في الحرب ضد

هذا الموضوع بموجب القانون الدولي. ونعرب عن استعدادنا لاستضافة هذا المؤتمر.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر على الكلمة التي أدلى بها. وأرجو من الممثلين البقاء في مقاعدكم أثناء تحيئتنا لسموه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به للتو. أصطحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية. أصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس روحاني (تكلم بالإنكليزية) أود أن أعثتم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

لقد اجتمعنا هنا اليوم في وقت يعاني فيه العالم من تهور بعض الدول وتجاهلها للقيم والمؤسسات الدولية. وقد جئنا هنا ونحن ندرك أنه لا يمكن الحفاظ على المصالح والأمن في عالمنا هذا وبأقل تكلفة ممكنة إلا من خلال التعاون والتنسيق بين

والاستقرار. ولهذا، التزمنا بتعليم ١٠ ملايين طفل وتوفير التمكين الاقتصادي لنصف مليون من شباب منطقتنا.

وقمنا بالتعاون مع الأمم المتحدة بتنفيذ مشاريع لتعزيز فرص العمل للشباب من خلال بناء القدرات وإطلاق برامج لمنع التطرف العنيف.

تأتي التنمية البشرية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في صدارة أولويات دولة قطر، وهي تواصل جهودها في هذا الشأن على المستويين التشريعي والمؤسسي تنفيذاً لرؤيتها الوطنية التي تشدد على التنمية البشرية. وأشار هنا إلى قيام دولة قطر خلال هذا الشهر بالانضمام للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما سنت دولة قطر قانوناً ينظم مسألة اللجوء السياسي إليها قانونياً، أسوة بالدول المتقدمة، وقانوناً آخر يمنح بموجبه حق الإقامة الدائمة في الدولة بموجب شروط يحددها القانون. كما قررت استضافة عدة منظمات عالمية لحقوق الإنسان لتنشئ فروعا إقليمية لها.

ولا يشك أحد في الأهمية القصوى لتطوير التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية ووسائل الاتصال الرقمية وغيرها، ولم يعد يمكن تصور الاقتصاد والحياة اليومية من دونها. ولكن ذكرتنا سلسلة أحداث عانت منها مؤخرا عدة بلدان بأن حاجات جديدة نشأت لم تكن معروفة في السابق مثل حرية الاستخدام والحاجة للدفاع عن مجال المواطنين الخاص من مخاطر اختراقه، ونبهتنا كذلك إلى الأمن السبراني للدول. وهذه مسألة عابرة للحدود بسبب طبيعة التكنولوجيا ذاتها.

فلا بد إذن من تنظيم التعامل معها وضبط مخاطرها دولياً. وقد عانت قطر وغيرها من الدول من آثار القرصنة والتجسس الرقمين، ما يدفعنا إلى التأكيد بقوة على هذا الموضوع، واستعدادنا للعمل مع منظمات الأمم المتحدة لتنظيمه قانونياً. ونحن نقترح الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث سبل تنظيم

فعلى أي أسس ومعايير يمكننا أن نكون طرفاً في اتفاق مع إدارة يصدر عنها كل سوء السلوك هذا؟ وينبغي إجراء أي محادثات في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة واستمراريتها، فضلاً عن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وليس في إطار انتهاك هذه الاتفاقات والعودة إلى الماضي. ومن المفارقات أن حكومة الولايات المتحدة لا تخفي حتى خطتها الرامية إلى الإطاحة بالحكومة نفسها التي تدعوها إلى المحادثات.

وقد استند نخب جمهورية إيران الإسلامية في ميدان السياسة الخارجية إلى تعددية الأطراف والامتثال لمبادئ القانون الدولي المعترف بها. وإنّ التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومشاركتنا في المفاوضات الطويلة الشاقة مع مجموعة الخمسة زائداً واحداً، التي أدت إلى وضع خطة العمل الشاملة المشتركة، دليل واضح على ذلك النهج.

وإن من دواعي سرورنا أن المجتمع الدولي لم يدعن للانسحاب الانفرادي وغير القانوني لحكومة الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وأنه اتخذ موقفاً معارضاً تماماً لذلك القرار.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي نتاج ما يزيد على عقد من الجهود الدبلوماسية وفترة من المفاوضات المكثفة لحل أزمة مصطنعة. وقد تمت الموافقة عليها بالإجماع من خلال اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وأصبحت بمثابة التزام دولي. ويدعو القرار جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية إلى دعم تنفيذ خطة العمل وإلى أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تقوض تنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجب الخطة.

ووفقاً لـ ١٢ تقريراً متتالياً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إيران قد امتثلت حتى الآن لجميع التزاماتها. ومع ذلك، ومنذ البداية، لم تحترم الولايات المتحدة التزاماتها. وانسحبت الإدارة الحالية أخيراً من الاتفاق، باللجوء إلى أعذار واهية وفي انتهاك صارخ لالتزاماتها. وينبغي للأمم المتحدة ألا تسمح بأن

البلدان. ومع ذلك، فمن المؤسف أن نرى حكماً في هذا العالم يعتقدون أن بوسعهم ضمان مصالحهم الخاصة، والذين يستغلون في الأجل القصير على الأقل مشاعر الجماهير ويحصلون على تأييد شعبي عن طريق إثارة النعرة القومية المتطرفة والتحريض وخطاب العنصرية وكراهية الأجانب بطريقة تشبه النعرة النازية، في ذات الوقت الذي يواصلون فيه انتهاك المعايير العالمية وتقويض المؤسسات الدولية، حتى من خلال الممارسات الشاذة والمنافية للمنطق مثل عقد اجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن.

ويجب التخلي تماماً وإلى الأبد من وهم تطُّع البعض إلى توفير المزيد من السلام والأمن لأنفسهم على حساب حرمان الآخرين من السلم والأمن ذاتهما. وينبغي لنا ألا نسمح بأي صورة من الصور لأي نخب فكري يحوّل الآخرين إلى رهائن له عن طريق فرض حالة من انعدام الأمن المفتعل. وفي ذلك الصدد، فإن مناهضة تعددية الأطراف ليست دليلاً على القوة، بل هي دليل على ضعف فكري وعجز عن فهم عالم معقد ومترابط.

وعليه، فإن من شأن إهمال المؤسسات الدولية أو إضعافها أن يهدد السلام العالمي. وأولئك الساعون إلى السيطرة والهيمنة أعداء للسلام وهم من يشعلون نيران الحروب. ويبدو أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - أو الإدارة الحالية على الأقل - مصممة على إضعاف جميع المؤسسات الدولية وتجزئتها من الفعالية. ومن المفارقة أن دعت تلك الحكومة نفسها التي انسحبت من اتفاق متعدد الأطراف أقره مجلس الأمن، في انتهاك للقواعد والمعايير القانون الدولي، جمهورية إيران الإسلامية إلى إجراء محادثات ثنائية معها. وتلك الإدارة التي تدعو إيران إلى الدخول في محادثات معها، ليست على استعداد للتشاور مع خبرائها أو لإدراك متطلبات الدولة الحديثة، بما في ذلك المبدأ الهام المتمثل في استمرارية مسؤولية الدول، وبالتالي فإنها تنتهك علناً التزامات الدولة التي تعهدت بها الإدارة السابقة.

وإنني أبين هنا، بعبارة واضحة لا لبس فيها، أن سياسة الولايات المتحدة تجاه جمهورية إيران الإسلامية كانت خطأ منذ البداية، وأن نهجها في مقاومة رغبات الشعب الإيراني، كما تجلت في العديد من الانتخابات، محكوم عليه بالفشل. إن إيران، بتاريخها وحضارتها التي امتدت ردحاً طويلاً من الزمن، وبتراثها الثقافي الغني وموقعها الجيوسياسي المتميز، هي حقيقة لا يمكن إنكارها. وقد أسفرت سياسات الانخراط والتعاون مع إيران عن نتائج إيجابية بالنسبة للدول الأخرى، وهو ما يتجلى بأفضل صورة في تعاون إيران مع البلدان الصديقة في الكفاح ضد الإرهاب.

إن فهم الولايات المتحدة للعلاقات الدولية فهم استبدادي. وهي ترى أن القوة هي الحق. وفهمها للنفوذ، لا للسلطة الشرعية والقانونية، يتجسد في التسلّط وفرض الرأي. ولا يجوز حمل أي دولة أو أمة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بالقوة، وإذا حدث ذلك، فإن المضطهدين هم الذين سيحصلون لاحقاً ما يليه من عناقيد الغضب المتراكمة في تلك الدول.

وإننا نتفق على أنه لا يوجد بديل في نهاية المطاف أفضل من الحوار. بيد أن الحوار ذو اتجاهين؛ فهو ينبغي أن يقوم على المساواة والعدل والنزاهة الإنسانية والشرف وأن يجري وفقاً لقواعد ومعايير القانون الدولي. إن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ليس مجرد قصاصة ورق. وإننا ندعو الولايات المتحدة إلى العودة إلى ذلك القرار والعودة إلى طاولة المفاوضات التي تركتها. وإذا كانت خطة العمل الشاملة المشتركة لا تروق للولايات المتحدة لأنها إرث منافسيها السياسيين الداخليين، فإننا ندعوها إلى العودة إلى قرار مجلس الأمن. وندعو ذلك البلد إلى البقاء في إطار المؤسسات الدولية وناشده ألا ينخرط في فرض جزاءات. فالجزاءات والتطرف هما وجهان لعملة واحدة. وينطوي التطرف على إلغاء تفكير الآخرين، وتلغي الجزاءات حياة وازدهار الشعوب.

تكون قراراتها ضحية للانتخابات المحلية والألاعيب الدعائية لبعض أعضائها ويجب ألا تسمح لأي دولة من الدول الأعضاء بالتهرب من تنفيذ التزاماتها الدولية.

وعلاوة على ذلك، تضغط الولايات المتحدة أيضاً على البلدان الأخرى كي تنتهك الاتفاق النووي. والأخطر من ذلك أن الولايات المتحدة تهدد جميع البلدان والمنظمات الدولية بالعقوبة إذا امتثلت لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تقترن فيها دعوة عامة إلى انتهاك القانون بتهديد الملتزمين بالقوانين بالعقاب. ولا يقتصر هذا على خطة العمل الشاملة المشتركة؛ فهو نمط ينطبق حتى على نهج الولايات المتحدة في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

ونحن نقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين لدعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والنظر في الأعمال الكاملة للالتزامات المنصوص عليها فيها، وهي شرط مسبق لبقاء ذلك الإنجاز المهم للعمل الدبلوماسي.

تمثل الجزاءات الانفرادية غير القانونية شكلاً من أشكال الإرهاب الاقتصادي والإخلال بالحق في التنمية. إن الحرب الاقتصادية التي شنتها الولايات المتحدة تحت عنوان الجزاءات الجديدة لا تستهدف الشعب الإيراني فحسب، بل سيكون لها أيضاً آثار ضارة على شعوب البلدان الأخرى. وعلاوة على ذلك، فقد أدت تلك الحرب إلى تعطيل التجارة العالمية.

وقد أبدى الشعب الإيراني صموداً لا يتزعزع على مدى السنوات الأربعين المنصرمة، على الرغم من الصعوبات والقيود الناجمة عن الجزاءات، كما أظهر أنه يمكن أن يتغلب على هذه الفترات العصيبة. ويبرهن تاريخ بلدنا الذي يعود إلى بضعة آلاف من السنين على أن إيران والإيرانيين لم يسبق لهم أن انكسروا في مواجهة العاصفة - وأنهم حتى لم ينحنوا في وجهها.

تشكل انتهاكا للمعايير الدولية لمكافحة الإرهاب؟ ولماذا لم تتم معاقبة الممولين الرسميين من الدول للتنظيمات الإرهابية المناهضة لإيران، بما لها من سجل في تمويل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، بل يجري دعمها وتسليحها؟ وإذا كانت الولايات المتحدة تريد أن يأخذ عامة الناس في العالم ادعائها بمكافحة الإرهاب مأخذ الجد، فمن الضروري أن تشرع في حملة عالمية مشتركة لمكافحة هذه الآفة، بصرف النظر عن الضحايا أو الجناة.

وفي هذا الصدد، فقد حذرنا منذ بداية الأزمة في سورية ضد أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لذلك البلد واستخدام الوسائل غير المشروعة، بما في ذلك دعم الجماعات المتطرفة والإرهابية، بهدف ممارسة الضغط على الحكومة السورية. وقد دأبنا على التأكيد على أن الأزمة لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار بين الأطراف السورية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن وجود مستشارينا العسكريين في سورية قد تم بناء على طلب الحكومة السورية، ويتسق مع القانون الدولي، ويهدف إلى مساعدة الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب المتطرف. وقد نجحت إيران وروسيا وتركيا، بالتعاون مع الحكومة السورية وغيرها من الأطراف السورية - من خلال عملية أستانا، والتي عقد اجتماع القمة الثالث لها في طهران في وقت سابق من هذا الشهر - في أداء دور إيجابي والحد من التوتر في سورية. وقد أدت جهودهم المشتركة في الآونة الأخيرة إلى منع التصعيد وإراقة الدماء في منطقة إدلب.

لقد شهدنا كارثة إنسانية مأساوية في اليمن خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي تسببت في تدمير الهياكل الأساسية، وقتل وجرح مئات الآلاف من الأشخاص، وتشريد الملايين من الأبرياء، وانتشار المجاعة والأمراض المزمنة. وتشكل هذه الأعمال اللاإنسانية أمثلة واضحة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولا يمكن إيجاد حل للأزمة في اليمن إلا من

ولكي يجري الحوار، لا حاجة إلى فرصة للتقاط الصور. ويمكن للجانبين أن يستمعا إلى بعضهما بعضاً هنا في الجمعية العامة. وإنني أبدأ الحوار هنا وأبين، بشكل لا لبس فيه، أن مسألة الأمن الدولي ليست لعبة في يد السياسة الداخلية الأمريكية. وليست الأمم المتحدة جزءاً من حكومة الولايات المتحدة. ويمكن استئناف الحوار في الجمعية العامة من نفس النقطة التي توقف عندها ومن قبل نفس الشخص الذي غادر طاولة الحوار وانسحب من الاتفاق. إن بدء ذلك الحوار ينطلق من إنهاء التهديدات والجزاءات الجائرة التي تعاكس مبادئ الأخلاق والقانون الدولي.

واقتراحنا واضح: الالتزام يقابله التزام والانتهاك يقابله انتهاك والتهديد يقابله تهديد والخطوة بخطوة، بدلاً من الكلام مقابل الكلام. إن ما تقوله إيران واضح: لا للحرب ولا للجزاءات ولا للتهديدات ولا للتسلط، لا شيء سوى العمل بموجب أحكام القانون والوفاء بالالتزامات. ونحن نؤيد السلام والديمقراطية في الشرق الأوسط بأسره. ونرى أن المعارف النووية حتمية وأن الأسلحة النووية محظورة.

وبوصفنا ضحايا للإرهاب في الماضي والحاضر، كنا دائماً وسنظل دائماً في طليعة المواجهة الحقيقية للإرهاب. ونعي اليوم استشهاد العشرات من الأبرياء الذين قُتلوا يوم السبت بدم بارد على يد الإرهابيين الذين أعلنوا بلا حياء مسؤوليتهم من عدد من العواصم الغربية عنى جريمتهم البشعة في مقابلات مع مؤسسات للبت تتخذ من الغرب مقراً لها وتمولها دولارات النفط.

وقد أدنا إدانة قاطعة في إيران جميع أعمال الإرهاب، وسنواصل القيام بذلك. ونرحب بالبيان القوي الصادر عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ولكن، لماذا يمكن لقادة تلك العمليات الإرهابية، بما في ذلك التنظيم الذي أعلن مسؤوليته عن الجريمة التي وقعت يوم السبت، العيش والعمل بحرية في البلدان الغربية، بل وطلب الأموال صراحة؟ أليست تلك الأنشطة

الحضارة والثقافة، وليس عن طريق الهيمنة السياسية. لقد كانت إيران بمثابة حلقة وصل بين الشرق والغرب، وستواصل القيام بذلك، لتظل قيمة بشكل شديد التدقيق من أجل إيجاد عالم خال من العنف.

شغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوقدزم (الجزائر). إن جمهورية إيران الإسلامية هي نفس الدولة التي فهمت الطابع الفاشي للنظام البعثي في العراق قبل أي شخص آخر في العالم وقاومت عدوانه ضدنا بشجاعة. فقد حاربنا حزب البعث العراقي قبل أن يحتل الكويت. وجمهورية إيران الإسلامية هي نفس الدولة التي كانت في طليعة الكفاح ضد إرهاب حركة طالبان، وجادت بشهداء في هذا الكفاح. وقد قاتلنا ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان قبل الهجمات على نيويورك وواشنطن العاصمة. وجمهورية إيران الإسلامية هي نفس الدولة التي قاتلت ضد تنظيم داعش، التمثيل الزائف والمشوه للإسلام. كما شاركنا في مكافحة داعش قبل العمليات التي قام بها في باريس ولندن وبروكسل.

فلتظهروا التقدير لهذه الحقائق التاريخية بشأن إيران، ولتكفوا عن فرض الجزاءات، ولتضعوا حداً للتطرف. فما من صديق للعالم أفضل من إيران، إذا كان السلام هو ما يسعى إليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

خلال المحادثات بين اليمينيين دون تدخل أجنبي. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحن على استعداد للمساعدة بأي طريقة ممكنة.

بيد أن الأزمة الأكثر إلحاحاً في الشرق الأوسط هي قضية فلسطين. إن مرور الوقت لا يمكن، ولا يجب، أن يبرر الاحتلال. وما كان العدد الذي لا يحصى من الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين ليصبح ممكناً لولا المساعدة المادية والعسكرية والدعم السياسي والدعائي من جانب الولايات المتحدة. إن إسرائيل، المجهزة بترسانة نووية وتهدد الآخرين بالإبادة النووية بشكل صارخ، تشكل أخطر تهديد للسلم والاستقرار الإقليميين والعالميين. ويشكل قرار الولايات المتحدة البغيض بنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس وسن قانون الدولة اليهودية العنصري مؤخرًا انتهاكين للقانون الدولي والقواعد الدولية، فضلاً عن كونهما من المظاهر الواضحة للفصل العنصري.

و توسيع نطاق العلاقات مع الجيران وإنشاء منطقة أكثر أمناً وأكثر تقدماً من بين الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لإيران. وقبل بضعة أسابيع في إيران، بالاشتراك مع سائر الدول الساحلية الأربع في المنطقة، وقعت إيران على اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين، التي ستعزز علاقات حسن الجوار وتحقق الرخاء والتقدم لجميع الدول الساحلية.

كما نرغب في إقامة نفس العلاقات مع جيراننا الجنوبيين في الخليج الفارسي. ونؤمن بتشكيل آلية جماعية لمنطقة الخليج الفارسي، بحضور جميع بلدان المنطقة ومشاركتها. فما فتىء أمن الخليج الفارسي ومضيق هورمز يكتسي أهمية بالنسبة لنا، كما حافظنا على أمنهما خلال الحرب التي شنها علينا العراق، وستتصدى لأي جهود تدميرية فيما يتعلق بذلك الممر المائي الحيوي في المستقبل.

وتنبني وجهة نظر سلمية تجاه المسائل السياسية والدولية، ولم نسع، ولا نسعى إلى شن حرب مع أي بلد من البلدان. إن إيران ليست بحاجة إلى إمبراطورية. فإيران إمبراطورية من حيث

ولكي تتمتع الأمم المتحدة بالمصداقية، يجب أن تمارس ما تدعو إليه. وبالنسبة لأية منظمة، فإن كل حالة من حالات الاستغلال الجنسي في صفوفها هي خطب جلل. وينطبق ذلك بشكل خاص على منظمة تشدد على أهمية المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وأفتخر بأن أكون عضواً في دائرة القيادة التابعة للأمين العام المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها، وأرحب بالجهود المبذولة من أجل منع ومكافحة جميع أشكال الاعتداء على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

لقد صمدت الركائز الثلاث للأمم المتحدة - السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية - أمام اختبار الزمن. ولكننا اكتشفنا أيضاً أن العديد من التحديات العالمية الحالية لا تحترم الحدود فيما بينها. وباتت الركائز مترابطة بشكل متزايد وكذلك التحديات نفسها. وأهم إنجازات منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة خير دليل على ذلك. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس والاتفاق العالمي بشأن الهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ولا تتعلق قضايا مثل الاستدامة وتغير المناخ والهجرة بالتنمية وحقوق الإنسان فحسب، ولكنها أيضاً قضايا أساسية تمس السلام والأمن.

وتغير المناخ هو خير مثال على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية على الصعيد العالمي. وسيؤكد التقرير المقبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مجدداً الحاجة الملحة لاستجابتنا. وسيبين أيضاً العمل الكثير الذي ما زال يتعين القيام به. وحتى الآن، فإن التبرعات المقدمة من الدول الأطراف في اتفاق باريس لا تكفي للإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود تقل كثيراً عن درجتين مئويتين. ويجب علينا أن نفعل الكثير وبوتيرة أسرع.

اصطحب السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بفخامة السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نينيستو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه التحية إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش على رؤيته في قيادة الأمم المتحدة. وفنلندا تدعمه تماماً في مهمته الهامة.

لقد كان بلدي على الدوام نصيراً قوياً للتعاون المتعدد الأطراف. وبالنسبة لفنلندا، فإن النظام الدولي القائم على القواعد له أهمية أساسية. وفي وطننا، تمثل قدرتنا على الاعتماد على قواعد مشتركة متفق عليها حجر زاوية في تحقيق أمننا ورفاهنا على الصعيد الوطني. وعلى الصعيد العالمي، تقوم الحاجة إلى الحلول والقواعد المشتركة لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً في عصرنا.

وللأسف بالنسبة لمن يؤمنون منا بمزايا تعددية الأطراف، هناك الآن ما يدعو إلى القلق. فالنظام الدولي الذي بناه معا يتعرض لضغوط وباتت قدراته ومصداقيته موضع شك. ولم يعد بوسعنا اعتبار النظام القائم على القواعد من المسلمات. ومن مسؤوليتنا المشتركة الدفاع عنه بفعالية وتطويره.

وتنظر فنلندا إلى الأمم المتحدة باعتبارها في قلب النظام المتعدد الأطراف. ولذلك، يجب أن يبدأ الدفاع عن تعددية الأطراف هنا. ويجب على الأمم المتحدة وأعضائها إبداء عزمهم على العمل معاً لا ضد بعضهم بعضاً. ونؤيد تأييداً تاماً برنامج الإصلاح الطموح والشامل الذي اقترحه الأمين العام. وقد حان الوقت الآن لتنفيذ تلك الإصلاحات. ويجب أن نكفل أن تصبح الأمم المتحدة في المستقبل أكثر شفافية وكفاءة وأكثر قابلية للمساءلة.

ودعمه. وتحقيق النجاح في تلك المنطقة يمكن أن يشكل مثالا قويا لعدم الانتشار ونزع السلاح في أماكن أخرى.

فأينما يتحقق السلام، تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هامة دون أدنى شك. ولكن يجب على أصحاب الخوذ الزرق أيضا التكيف مع الواقع المتغير. وإننا نؤيد مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام والتي تهدف إلى زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبالرغم من ضرورة تسوية النزاعات القائمة، فإن الأولوية يجب أن تتمثل في الحيلولة دون نشوب غيرها في المستقبل. وفرنلندا ترحب بالجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات. والوساطة أداة قيمة جدا عندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات. ونقل الخبرة المكتسبة في الماضي إلى الوسطاء في المستقبل أمر هام جدا لمستقبل الوساطة. وقد شرف بلدي باستضافة المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام في حزيران/يونيه. وما زلنا نؤيد بقوة أنشطة الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. كما تواصل فنلندا، عند الاقتضاء، بذل مساعيها الحميدة لتيسير إجراء مناقشات ملموسة بين الأطراف، بدءا بالدبلوماسية المدنية وانتهاء بالاجتماعات الرفيعة المستوى.

ولا يمكن استدامة السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية دون مشاركة النساء والشباب. ويجب الاستماع إلى أصوات النساء والشباب واتخاذ إجراءات وفقا لها. ولا تزال احتياجات النساء والأطفال والشباب تُهمش في كثير جدا من الأحيان في محادثات السلام.

تعزز فنلندا دور المرأة في المشاركة الفعالة في عمليات السلام من خلال شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي. وتوفر تلك الشبكة والشبكات المماثلة الأخرى منبرا مفيدا للدعوة والتعلم الذاتي. وبوصفي أحد مناصري مبادرة "الرجل نصير المرأة"، أقدر تقديرا عاليا تلك الجهود.

ففي الشمال نشهد كيف ترتفع درجات الحرارة في منطقة القطب الشمالي بمعدل مثير للجزع. وتلك ليست مجرد مشكلة إقليمية إذ أنها تشكل تهديدا للنظام المناخي العالمي بأكمله. ويتمثل أحد العوامل المهمة في تسريع وتيرة ذوبان الجليد البحري في القطب الشمالي في انبعاثات الكربون الأسود. وسيكون للحد من انبعاثات الكربون الأسود التي تسقط على الجليد الأبيض تأثيرات إيجابية فورية في منع الذوبان. وسيمثل قطع التزام بالحد من تلك الانبعاثات هدفا رئيسيا لمؤتمر قمة القطب الشمالي. وفرنلندا مستعدة، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس القطب الشمالي، لاستضافة هذا المؤتمر.

ودون التخفيف من آثاره، سيؤدي تغير المناخ أيضا إلى زيادة في تدفقات الهجرة. فهناك حوالي 65 مليون شخص مشرد بالفعل في جميع أنحاء العالم، وهو أعلى رقم منذ الحرب العالمية الثانية. ويحتاج نحو 100 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بصورة ماسة إلى المساعدة الإنسانية الأساسية، وهذا العدد آخذ في الزيادة. ولا توجد حلول سريعة وسهلة، ولكن عدم القيام بأي شيء ليس خيارا. ولذلك، فيني أرحب بالاتفاق العالمي للهجرة وأتطلع إلى المشاركة في مؤتمر اعتماده في مراكش في كانون الأول/ديسمبر.

ولا تزال الحروب والصراعات الواسعة النطاق ذات درجات الشدة المتفاوتة والانتهاكات للقانون الدولي تقض مضاجعنا. وهي تذكرنا باستمرار بالمعاناة الإنسانية الهائلة التي ينطوي عليها الأمر. ونحن في المجتمع الدولي يجب أن نواصل جهودنا الرامية إلى حل الصراعات الجارية بغض النظر عن مدى عمق جذورها وطول أمدها.

ومن ناحية إيجابية، أتلجت صدورنا المحاولات المبذولة مؤخرا بهدف إجراء حوار حقيقي بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي. ويجب الحفاظ على هذا الزخم لاتخاذ خطوات نحو إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية

اصطُحِب السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بخاري (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب نيجيريا، أهنيئ السيدة ماريا فيرناندا إسبينوسا غارسييس، على انتخابها المستحق للغاية لرئاسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وإذ تشرع في مهمتها، أود أن أؤكد لها دعم نيجيريا لها بمقدار لا يقل عن الدعم الذي قدمته لسلفها معالي السيد ميروسلاف لايتشاك. ونحن نقدر قيادته الفعالة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، ونقدر ما أبداه من تفان والتزام ونزاهة في معاملة جميع الدول الأعضاء. وأحيي أيضا الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي قاد شؤون الأمانة العامة بالتزام يتركز على المساعي الجماعية للأمم المتحدة من أجل السلام والأمن العالميين، ومن أجل الإنصاف والعدل والشمول وتمكين المرأة وحقوق الإنسان.

ومن المناسب في هذا المقام أن نتذكر ببالغ الحزن الأمين العام السابع الراحل، السيد كوفي عنان، الذي توفي عشية عيد ميلاده الثاني والثمانين. لقد حظيت إسهامات كوفي عنان الكبيرة في عمل المنظمة بالاعتراف في الإشادات المستحقة عن جدارة والتي تدفقت من مختلف أنحاء العالم بعد وفاته. وبينما نحن في أفريقيا في حداد على فقدان ابننا العظيم هذا، والمواطن العالمي، فإننا نفخر بالطريقة التي خدم بها البشرية بطريقة مثالية حقا. لقد أظهر بطريقته الهادئة والممتلئة عزما فضائل الشفقة والتفاني في خدمة قضية العدالة والإنصاف وحقوق الإنسان. لقد كان قائدا ذا بصيرة ألهم الأمل، حتى في مواجهة أشق التحديات. وكرس حياته الوظيفية كلها للأمم المتحدة وللسعي

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن أهميته في النظام الدولي تستحق اهتماما خاصا. فحقوق الإنسان لا تحمي الفرد فقط، وإنما تساعدنا أيضا على منع نشوب النزاعات، وإرساء السلام المستدام والتعجيل بالتنمية. وإذا كنا جادين بشأن حقوق الإنسان، فيلزم وجود آليات للمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد القانون الدولي. ولا بد من تقديم الجناة للعدالة. وتناشد فنلندا جميع الدول الأعضاء والأمين العام الإبقاء باستمرار على حقوق الإنسان وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة.

وقد علمت ببالغ الحزن بوفاة السيد كوفي عنان، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة. إن إرثه مصدر إلهام لنا جميعا. وعلى غرار ما فعل الأمين العام في وقت سابق من هذا اليوم، أود أن أختتم بياني بتذكر الكلمات التالية التي قالها:

”إننا نتقاسم مصيرا مشتركا أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. ولا يمكننا السيطرة عليه إلا إذا واجهناه سويا. وهذا، أيها الأصدقاء، هو السبب في أن لدينا الأمم المتحدة.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد سولي نينيسستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

في كل مكان. ونؤيد جهود الأمم المتحدة في ضمان السماح للاجئين الروهينغا بالعودة إلى ديارهم في ميانمار في ظل الأمن والحماية وضمان المواطنة. ونحيط علما بما أشارت إليه حكومة ميانمار عن استعدادها لمعالجة تلك المسائل، ونشجعها على القيام بذلك على وجه السرعة. وفي هذا السياق، تثنى نيجيريا على حكومة وشعب بنغلاديش على وجه الخصوص، وجميع البلدان والمنظمات الأخرى التي ساهمت في تحمل عبء توفير المأوى وغير ذلك من المساعدة الحيوية للاجئين الروهينغا.

ولا تزال المذابح والحالات الإنسانية المتدهورة في سورية واليمن مستمرة دون هوادة.

ولكن المجتمع الدولي لا يستطيع التحلي عن شعبي سورية واليمن. ويجب علينا بذل كل الجهود لإيجاد حلول سياسية متفاوض عليها سلميا لتلك الحروب، التي لا يمكن كسبها بقوة السلاح وحدها. فيما يتعلق بسورية، نأمل أن تتمكن عملية جنيف التي ترعاها الأمم المتحدة ومبادرة سوتشي التي تقودها روسيا وإيران وتركيا من تحقيق هذا الهدف. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة الضغط من أجل تشجيع الأطراف على انتهاز طريق الحوار والمفاوضات وشمول الجميع من أجل حل انقساماتها الطائفية ووضع حد للمعاناة الإنسانية الهائلة في سورية، وكذلك في اليمن. ونشيد بتركيا والأردن واليونان وألمانيا وإيطاليا وفرنسا لاستضافتها الملايين من اللاجئين الفارين من تلك النزاعات الوحشية.

إن الحالة في الشرق الأوسط، الخطيرة كما كانت عليه دائما، تزداد سوءا الآن نتيجة التطورات التي حدثت منذ أن اجتمعنا آخر مرة (انظر A/72/PV.3). وتواصل نيجيريا دعوة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تقديم التنازلات اللازمة لمصلحة العدالة والسلام والأمن، بما يتماشى مع العديد من قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي الواجب التطبيق. ولا تؤدي الإجراءات الانفرادية والتعسفية التي تتسم باللامبالاة إلا إلى إطالة أمد

من أجل تحقيق مثلها العليا وأهدافها. لقد غدا العالم مكان أفضل فعلا بفضل خدمته الممتازة.

وخلال السنة الماضية، شهد العالم بعض النتائج الإيجابية والعلامات المشجعة نتيجة للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي بذلها المجتمع الدولي في معالجة النزاعات والأزمات والتهديدات التي يتعرض لها السلام العالمي. وتثنى بصفة خاصة على جهود قادة الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية فيما يتعلق بالتقدم صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نقر بما أبداه الرئيس دونالد ترامب والرئيس كيم جونج أون من التزام بالسلام، بالشروع في القمة التاريخية. ونحثهما على مواصلة هذا الانخراط الإيجابي.

ومما يؤسف له أن العديد من الأزمات والأخطار التي تهدد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، والتي تناقشنا بشأنها في العام الماضي، وفي العديد من السنوات السابقة، لا تزال دون حل. وفي بعض الحالات، تدهورت الأمور. وتتبادر إلى الذهن محنة الروهينغا المستمرة في ميانمار، والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده، والحروب في اليمن وسورية، ومكافحة الإرهاب الدولي والمحلي، مثل بوكو حرام والشباب. إن حركات التمرد الإرهابية التي نواجهها، ولا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد تؤججها جزئيا عوامل وديناميات محلية، لكن تؤججها الآن على نحو متزايد حركة المجاهدين والمقاتلين الفارين من العراق وسورية، والأسلحة الناجمة عن تفكك ليبيا.

ولحسن الحظ، يبدو أن المجازر قد خفت إلى حد ما في ميانمار. وتثنى على الأمم المتحدة لمواصلتها التركيز على حالة السكان الروهينغا من أجل إنهاء معاناتهم، ومحاسبة مرتكبي الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد الأبرياء والضعفاء من أفراد تلك الطائفة، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن. وينبغي أن يشجذ المجتمع الدولي عزمه لمكافحة التطهير العرقي والديني

الهجرة غير النظامية على خسارة فادحة في الأرواح يمكن تجنبها، وتفرض ضغوطاً على الخدمات في البلدان والمجتمعات المضيفة وتغذي المشاعر المعادية للمهاجرين والعنصرية في أوروبا. ولهذا السبب، نرحب بالاختتام الناجح للمفاوضات بشأن أول اتفاق عالمي على الإطلاق من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونتطلع إلى اعتماده في مراكش في وقت لاحق من هذا العام. والهدف من ذلك الاتفاق هو حماية حقوق المهاجرين في جميع أنحاء العالم، مع معالجة شواغل بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد على حد سواء. وتمثل الهجرة عنصراً مُتأصلاً في الشؤون الإنسانية. ونشعر، نحن في أفريقيا، بالامتنان للبلدان التي تعامل المهاجرين في إطار من التعاطف والإنسانية، ولا سيما ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. ولا تأتي الهجرة غير النظامية نتيجة للنزاعات وحدها، بل بفعل آثار تغير المناخ وانعدام الفرص في الأوطان. ولا يزال تغير المناخ أحد أعظم التحديات في زمننا هذا. وفي بقعة قريبة جدا من أوطاننا، فإن نصيبنا في نيجيريا، جنبا إلى جنب مع جيراننا في حوض بحيرة تشاد، أن نتعايش مع آثار تغير المناخ التي أدت إلى انحسار بحيرة تشاد بشدة، ما أدى إلى إقفار الأراضي الزراعية التي كانت خصبة.

لقد كانت بحيرة تشاد تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر كسب العيش لأكثر من ٤٥ مليون نسمة من سكان المنطقة. وأدى انحسارها إلى فقدان سبل كسب العيش، وأصبح السكان الآن فقراء ومعرضين لأنشطة المتطرفين والجماعات الإرهابية. وأدى عدم الاستقرار الذي حدث في المنطقة دون الإقليمية إلى تكثيف عمليات النزوح الداخلي، مما أدى، في جملة أمور، إلى منافسة اقتصادية شديدة، ولا سيما بين المزارعين والرعاة. ولهذا السبب، نواصل الدعوة إلى مشاركة دولية مكرسة لتسريع جهود الإنعاش في حوض بحيرة تشاد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في المنطقة. والمطلوب هو التعاون المستمر والقوي من جانب الأمم المتحدة مع الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون

النزاع وتقويض السلام والأمن العالميين. وتدهور الحالة الإنسانية في غزة هو نتيجة مروعة لاستخدام القوة المفرطة. ونحث كلا الطرفين على الانخراط في حوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، من بين أمور أخرى. وتؤكد نيجيريا من جديد دعمها الثابت للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض دون تحويف بحيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. إن الأزمات في الشرق الأوسط ذات جذور عميقة وقد ظلت بلا حل لمدة طويلة جدا. ومع ذلك، ينبغي ألا نياس وننهزم، مستنتجين أنها تستعصي على الحل.

وينبغي لنا أن نستمد الإلهام من القيادة المتميزة التي دفعت إثيوبيا وإريتريا لاستعادة الأمل المفقود منذ أمد بعيد في تحقيق السلام بينهما، وذلك في إظهار لحكمة سياسية لافتة تحفز الآن البلدان المجاورة، بما فيها جيبوتي والصومال، على الدفع قدما باتجاه تحقيق السلام في المنطقة دون الإقليمية. وأعتقد أنه يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط أيضا بالعمل الشاق والالتزام والاستعداد للقبول بحلول توفيقية وبذل التضحيات الضرورية. وعادة ما يكون لمعظم الأزمات طائفة متنوعة من الأسباب والآثار المزمنة. ويؤدي عدم معالجتها في وقت مبكر وعلى نحو فعال إلى نزاعات خارجة عن نطاق السيطرة. وتشمل معالجتها اتخاذ إجراءات جماعية وطنية ودولية ذات تأثير إيجابي على الشعوب والمجتمعات المحلية. ولذلك، فإن موضوع الجمعية العامة لهذا العام "جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ"، هو موضوع مناسب تماما.

إن الهجرة غير النظامية للأشخاص المتضررين من النزاعات في الشرق الأوسط وأفغانستان وأفريقيا إلى أوروبا هي من النتائج الآتية للنزاعات الدائرة حاليا في جميع أنحاء العالم. وتنطوي

الرئيسي، مجلس الأمن. وتمثل إعادة تشكيل المجلس لجعله أكثر إنصافاً وأكثر تمثيلاً لمجتمعنا العالمي ضرورةً سياسية وأخلاقية على حد سواء. ونعتقد أن إصلاح مجلس الأمن عن طريق العضوية الموسعة، في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، يتفق مع توافق الآراء الدولي السائد وأن القيام بذلك يصب في مصلحتنا الجماعية. لقد حان الوقت لأن نتوقف عن الالتفاف حول هذه المسألة ولأن نضع أطراً زمنية ونقاط مرجعية قابلة للتحقيق من أجل تنفيذ هذه الإصلاحات.

وأؤكد لجميع الأعضاء أنني لا أقصد من هذه الدعوة سوى التعبير عن التزام نيجيريا العميق والثابت بالمبادئ والأهداف التي تأسست عليها منظماتنا.

ومن اليوم الذي انضمنا فيه إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠، دأبنا على المساهمة بحصتنا المقررة في تنفيذ ولاية المنظمة. ودأبنا على المشاركة بفعالية في العديد من عمليات حفظ السلام التي يأذن بها بصورة مشتركة لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في جميع أرجاء العالم، بدءاً بجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٦٠. وفضلاً عن ذلك، فإن نيجيريا دائماً تحشد الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف معينة للأمم المتحدة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخراً. ونحن عازمون على استكمال جهود الأمم المتحدة ونماذجها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب باعتبارهما من الركائز الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

فبدون تلك الجهود لا يمكن إحلال السلام الدائم أو الأمن. وإذ نبدأ في وضع سياساتنا الوطنية من أجل تحقيق الأهداف المحددة وتنفيذ هذه السياسات، فإننا، بروح من التضامن الدولي، سنكون على استعداد للتعاون مع الدول الأخرى التي تسعى لتحقيق أهداف مماثلة لسكانها بالذات بغية المساعدة في كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

الإقليمية، مثل لجنة حوض بحيرة تشاد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز القدرات في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات وبناء السلام.

وفيما يتعلق بمحنة حوض بحيرة تشاد، أود أن أعرب عن خالص تقديري للأمم المتحدة وحكومات ألمانيا والنرويج والولايات المتحدة والسويد والمملكة المتحدة وفرنسا ومجموعة من شركاء التنمية الآخرين على الدعم الجدير بالثناء في مساعدتنا في التصدي لكل من التحديات الإنسانية وعلى الحملة الجارية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

يؤثر الفساد داخل البلدان والتدفق غير المشروع للأموال عبر الحدود الوطنية تأثيراً سلبياً كبيراً على الاستقرار والسلام والآفاق الاقتصادية لملايين الأشخاص في البلدان النامية. إن الفساد يحرم الحكومات الوطنية بدرجة كبيرة من الموارد التي توفر سبل عيش مجدية لسكانها، وهم في الغالب من الشباب، مما يؤدي إلى زيادة الهجرة غير النظامية. ولذلك، فإن مكافحة الفساد تشملنا جميعاً. ومن مصلحتنا الجماعية التعاون في تعقب التدفقات المالية غير المشروعة والتحقيق مع الأفراد والكيانات الفاسدين ومحاکمتهم وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية؛ ومكافحة الفساد وحل النزاعات الدولية والأزمات والحروب؛ ودحر الإرهاب والقرصنة؛ وكبح الاتجار بالأسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي توجج هذه النزاعات، ولا سيما في أفريقيا؛ ووقف الهجرة غير النظامية عن طريق معالجة أسبابها الجذرية؛ ولا يمكن التصدي للعديد من التحديات العالمية التي نواجهها اليوم بفعالية إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف والعمل المتضام.

ويتمثل الإطار المؤسسي العالمي الوحيد الذي لدينا لمواجهة هذه التحديات في منظومة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، ما زلنا ندعو إلى تعزيز المنظمة لجعلها أكثر فعالية عن طريق تسريع وتيرة التقدم نحو إصلاحها، بما في ذلك إصلاح جهازها

على أبواب الأمل. ومن واجبا أن نسأل عن الإسهام الذي قدمته الأمم المتحدة لجعل العالم أكثر سلما وأكثر ازدهارا وأكثر مساواة. والأهم من ذلك، إننا مطالبون بأن نتساءل - كما فعلنا بالأمس خلال مؤتمر القمة نيلسون مانديلا للسلام (انظر A/73/PV.5)، الذي عقد هنا - عما يجب أن تفعله الأمم المتحدة والقيادات العالمية المجتمعة لتأمين السلام الدائم والمصالحة والاستقرار في جميع أرجاء العالم.

وأود أن أعرب عن عميق امتنان حكومة جنوب أفريقيا وشعبها للمجتمع الدولي على عقد مؤتمر قمة السلام لتخليد ذكرى نيلسون مانديلا وإعلاء شأن إرثه. ونشيد بالإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة (القرار ١/٧٣)، الذي يقر الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٨ باعتبارها عقد نيلسون مانديلا للسلام. فهو يعكس الالتزام الجديد الصادق الذي قطعته زعماء العالم نحو النهوض بشكل شامل بالسلام والأمن وتسوية جميع النزاعات والحروب. ولتحقيق النجاح في وضع ذلك الالتزام موضع التنفيذ، على الأمم المتحدة أن تصبح كما يريد لها بلايين الناس في جميع أرجاء العالم، أي، أن تكون البرلمان العالمي التمثيلي والديمقراطي حقا لشعوب العالم.

وعلى مدى العقود السبعة لإنشاءها، ظلت الأمم المتحدة مصدر أمل للمضطهدين والمستغلين والفقراء في جميع أرجاء العالم. وخلال الأيام الخالكة للاستعمار والفصل العنصري، استمدنا القوة والإلهام والتشجيع من الأمم المتحدة وميثاقها في سعينا من أجل الحرية وتقرير المصير. وبدعم من الأمم المتحدة، قبل ٢٤ عاما، تمكنا نحن مواطنو جنوب أفريقيا من وضع حد لكابوس الفصل العنصري. فقد قادنا نيلسون مانديلا إلى الحرية وأتاح لنا فرصة كبيرة لتحويل بلدنا. ونعكف حاليا على رحلة للتحويل، ونحزز تقدما في التعامل مع التركة البغيضة لنظام الفصل العنصري السابق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ماتامبلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد ماتامبلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماتامبلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رامافوسا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

لقد مضى ما يقرب من ربع قرن منذ أن وقف الأب المؤسس لديمقراطيتنا، الرئيس نيلسون روليهاالا مانديلا، على هذه المنصة ليعلن

”أن الملايين في عالمنا الذين يقفون متوقعين على أبواب الأمل يتطلعون إلى هذه المنظمة لتحقيق السلام لهم، ولتحقيق الحياة لهم، حياة تستحق أن يحيوها.“

(A/49/PV.14، صفحة ١١)

وإذ نحتفل بالذكرى المئوية لمولد هذا القائد العالمي العظيم، نيلسون مانديلا، فإن من واجبا أن نتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة أوفت باحتياجات وتطلعات الملايين الذين يقفون

نقوم أيضا بتمكين النساء والشباب من الاضطلاع بدور أكبر في توجيه مسار الشؤون العالمية. فالشباب هم من يقاتلون في الحروب التي بدأناها. والنساء هن اللاتي يتحملن وطأة الحروب والمصاعب الناجمة عنها، والتي تواصل تدمير حياتهن وأسرهن. وإذ نتكلم الآن، تُزهق أرواح الشباب ويُدمر مستقبلهم.

وعليه، فإن هناك ضرورة ملحة لاتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء النزاعات والحروب. ويجب علينا ألا نوقف الموت والدمار والمعاناة الإنسانية التي يشهدها ملايين الأشخاص يوميا فحسب، بل يجب أن نعمل أيضا للحيلولة دون فقدان جيل كامل آخر في أعقاب ذلك. ويجب أن نتحمل مسؤوليتنا المشتركة عن إنهاء النزاعات والاستفادة من نتائج مؤتمر قمة نيلسون مانديلا للسلام، لتمكين الأمم المتحدة من أن تصبح أداة أكثر فعالية في مجالات الوساطة وحفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ويجب الإقرار بأن ذلك في مصلحتنا المشتركة أيضا.

ويجب أن يقرن عزمنا على إنهاء النزاعات المستمرة وتصميمنا على استئصال جذور الإرهاب بالعمل الملموس وتوزيع الموارد على نحو ملائم. ويجب علينا العمل بالقدر نفسه من الإلحاح لحل أكثر النزاعات تعقيدا وأطولها أمدا في عالمنا. فما برح الشعب الفلسطيني يتحمل المعاناة ووطأة الاحتلال منذ نشأة الأمم المتحدة تقريبا. وعليه، لم يعد مقبولا أن تستمر معاناته، كما لا يقل التصدي لحنته إلحاحا عن أي مسألة أخرى. ويجب أيضا تكثيف الجهود المبذولة لتأمين حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والتمتع بالسيادة الوطنية الكاملة.

وأحد أكبر التحديات التي تواجه تحقيق الرخاء والتنمية العالميتين هو استمرار استبعاد الملايين من النساء والشباب من المشاركة الاقتصادية المحدية. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن نستغل جميع الوسائل المتاحة لنا للتصدي لبطالة الشباب، وضمان حصول الجميع على الفرص التعليمية المناسبة لتلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة. ويتعين علينا أيضا وضع برنامج

ولا تزال رؤية ماديا ترشدنا ونحن نسعى لتحسين حياة شعبنا في العديد من الجوانب، في جملة أمور، بتحسين النتائج التعليمية لشبابنا وتحويل اقتصادنا، الذي شكل لخدمة مصالح القلة. لقد بدأنا إجراء حوار شامل بشأن مسألة الإصلاح الزراعي في بلدنا، وهو أمر يسترشد بدستورنا وبسيادة القانون، إذ نبحث عن السبل التي تكفل تقاسم الأرض فيما بين جميع العاملين عليها، على النحو المنصوص عليه في ميثاقنا للحرية. وحتى في حين يعاني بلدنا تحديات اقتصادية صعبة، فإننا أحرزنا تقدما. إننا نجري إصلاحا في اقتصادنا ونهيئ بيئة مواتية للاستثمار وشرعنا في إطلاق حملة لاجتذاب استثمارات تبلغ ١٠٠ بليون دولار في السنوات الخمس المقبلة. وبالنسبة للقراء والمستضعفين والمهمشين، تشكل الأمم المتحدة اليوم منارة أمل في مشهد مخوف بالشكوك. وبالنسبة للبلاتيين في جميع أرجاء العالم، تمثل الأمم المتحدة أقوى أداة في حوزتنا لتحقيق عالم أكثر مساواة وإنسانية وشمولا للجميع.

وهناك رجال ونساء ذوو أحلام وتطلعات تتجاوز صعوبات الوقت الراهن، ويريدون أن يسهموا في حضارة عالمية جديدة تتميز بالرعاية والعدالة والتضامن. إنهم يريدون وضع حد للخشع والجهل والغرور الذي يدفع إلى تدمير درانا الوحيدة، الأرض. وفي متناول أيدينا، بوصفنا القادة المجتمعين هنا اليوم، أن نصوغ الأمم المتحدة الأكثر تمثيلا ومساواة وإنصافا التي تكون ممكنة ومجهزة لقيادة الكفاح من أجل القضاء على الفقر والبطالة وعدم المساواة في العالم.

فنحن عالم فتي، إذ تقل أعمار ما يزيد على نصف سكان العالم عن ٣٠ عاما. ويتضح ذلك أكثر في قارتنا الأفريقية، حيث لم يكن ثلثا شعبنا قد وُلد بعد حين أُفرج عن نيلسون مانديلا بعد ٢٧ في السجن. فنحن نعيش عصر الشباب. وذلك يلقي مسؤولية على عاتقنا بصفتنا قادة لا تتمثل في أن نضع مصالح الشباب في صميم جهودنا فحسب، بل أن

الاستمرار في وضع السياسات اللازمة لترجمة النوايا إلى أفعال ملموسة، فضلا عن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأثر المطلوب من تنفيذ تلك السياسات.

لقد قطعنا خطوات جبارة، نحن الأفارقة، نحو التصدي للتحديات التي ما برحت تواجه قارتنا على مدى عقود عديدة. ونواصل بقوة تنفيذ التزاماتنا الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهي خطتنا الجماعية، نحن الأفارقة، لتخليص قارتنا من التخلف والفقر والنزاعات، وتحسين الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان. وقد توصلنا مؤخرا إلى اتفاق بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي من شأنها أن تحدث تحولا هائلا في الاقتصادات الأفريقية، مما سينشأ عنه عصر صناعي جديد في القارة. ونحن نعمل على إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠ لوضع حد للنزاعات التي أودت بحياة الملايين من أبناء شعبنا وشردت المزيد وأدت إلى وقف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

وبما أن سكان قارتنا هم الأكثر شبابا في العالم، فإن بوسع أفريقيا أن تصبح في المستقبل قِبلةً للنمو والتنمية العالميتين. وبفضل الاستثمار الفعال في مجالات التعليم والرعاية الصحية الأفضل والحكم الرشيد، وإذا ما تحققت التكامل الاقتصادي بصورة أكبر، فإن بإمكان أفريقيا أن تنمي قدرتها الإنتاجية بمعدل من شأنه أن يخرج عشرات الملايين من براثن الفقر. ولدى شباب أفريقيا القدرة على إحداث التحول في قارتهم.

ونحن، أبناء شعب جنوب أفريقيا، ملتزمون بأن نشارك في ذلك التحول. فمن رماد نظام وصفته الجمعية العامة بأنه جريمة ضد الإنسانية، ما زلنا نعمل على بناء دولة ديمقراطية جديدة تتسم بالوحدة في تنوعها. ونعمل على جبر مظالم الماضي وبناء مجتمع حر مستدام وشامل للجميع. ونسعى إلى اتباع مسار اقتصادي يعتمد على موارد جميع أبناء شعبنا وقدراته من أجل القضاء على الفقر والبطالة وعدم المساواة. وقد عقدنا

مدروس لكفالة التسخير الفعال للثورة الرقمية ذات الإمكانيات الهائلة التي يمكن استغلالها للتعطيل والتمكين على حد سواء، في تعزيز العدالة الاجتماعية والتقدم البشري. وتتطلب الدعوة إلى عدم السماح بتخلف أي أحد عن الركب أن نعزز مؤسسات الحوكمة العالمية ونجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الشباب، خاصة في العالم النامي.

ومن الضروري إعادة تشكيل المؤسسات من قبيل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتعزيزها على نحو يمكنها من التصدي لتحديات العالم المعاصر وخدمة مصالح الفقراء والمهمشين في جميع أنحاء العالم على نحو أكثر فعالية. ويجب إيلاء الأولوية لإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، إن أردنا ضمان الأثر الكامل للقيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن نقاوم جميع الجهود الرامية إلى تقويض النهج المتعدد الأطراف للتجارة الدولية، نظرا لأهميته في تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي والقدرة على التنبؤ بمساره. ويعلمنا تاريخ الاقتصاد العالمي أنه ما من بلد يمكن أن يزدهر على حساب جميع البلدان الأخرى، وأنه ما من شعب يمكن أن يأمل في العيش في رغدٍ وأمن ما دامت ملايين الشعوب الأخرى تزرع تحت وطأة الفقر.

ولذلك، فمن الضروري أن نتولى المسؤولية الجماعية عن تحقيق التنمية في جميع البلدان وتحسين حياة جميع البشر. وتتجلى تلك المسؤولية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وغير ذلك من الاتفاقات. فهي كافة تمثل التزامنا المشترك بالتصدي للفقر والتخلف والتدهور البيئي، فضلا عن التزامنا المشترك بمكافحة الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وداء السكري والسرطان. ومهمتنا، بصفتنا قادة العالم، هي

العزم على أن نصبح، من خلال علاقاتنا الدولية، إحدى قوى التقدم والسلام والمساواة. وسنواصل تعزيز مصالح القارة الأفريقية وبلدان الجنوب.

أود أن أختتم بياني بالاقتراب مرة أخرى من حكمة نيلسون مانديلا الذي قال: ”في بعض الأحيان، يكون قدر جيل من الأجيال أن يكون عظيماً“. ليس هذا هو الجيل الذي سيقف على أبواب الأمل، بل هو الجيل الذي سيغير العالم. إنه جيل الشباب الذين يريدون أن يروا التغيير. هذا هو وقتهم وهذا هو عصرهم، فليظهروا عظمتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماتامبلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.